الجمهوريـة الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحـث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر-الوادي-

كلـيـة الحقوق والعلوم السياسية

قسـم العلوم السياسية

دور جمعية سنابل الخير في تنفيذ السياسة الاجتماعية

مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إعـــداد الطـالـبيـن:

- إبراهيم بن ناصر
- عبد القـادر فـرج

إشـراف الدكتور:

عبد الحميد فـرج

الموسم الجامعي: 1440/1441ه_2019/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي

لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي

وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف: *109*

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد، وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلبها:

إلى والدتنا العزيزة...

إلى من سعى وشقي لنتنعم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعنا إلى طريق النجاح، الذي علمنا أن نرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر:

إلى والدنا العزيز...

إلى من حبهم يجري في عروقنا ويلهج بذكراهم فؤادنا:

إلى إخوتنا وأخواتنا...

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا معهم:

إلى أصدقائنا وزملاءنا...

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا وجعلوا فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح:

إلى أساتذتنا الكرام..

شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد والشكر لله أولاً الذي وفقنا في إعداد بحثنا المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنهاء آخر سطور هذه المذكرة، ونخص بالذكر مؤطرنا: الدكتور عبد الحميد فرج الذي لم يبخل علينا بجهده في إعانتنا وإمدادنا بما يطلبه البحث من وسائل، وذلك بتوجيهاته الحكيمة وإرشاداته في هذا البحث.

كما لا ننسى توجيه شكرنا إلى كل أساتذتنا الكرام وكل عاملي الإدارة بالجامعة وخص بالذكر مديرها، وكل من ساعدنا على الإلمام بالمراجع، وكل ساهر على راحتنا.

قـائـمـة الـمحتويات

قـائمة المحتويات

الإهداء ..... **أ**

شكر وعرفان ..... **ب**

قائمة المحتويات ..... **ج - د**

قائمة الجداول ..... **و**

قائمة الأشكال ..... **و**

مقدمة **9**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية والمجتمع المدني

المبحث الأول: السياسة الاجتماعية (التعريف- العناصر- الوظائف ومداخل صنعها وتحليلها) 14

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاجتماعية 14

المطلب الثاني: مداخل صنع وتحليل السياسات الاجتماعية 19

المبحث الثاني: المجتمع المدني (التعريف- النشأة- الخصائص- الأسس- الوظائف والأركان) 24

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني 24

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني 28

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني 34

المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني 36

المطلب الخامس: أسس وأركان المجتمع المدني 38

الفصل الثاني: السياسة الاجتماعية والمجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول: تطور السياسات الاجتماعية في الجزائر وآليات تنفيذها. 41

المطلب الأول: السياسات الاجتماعية في عهد الأحادية الحزبية 41

المطلب الثاني: السياسات الاجتماعية في عهد التعددية الحزبية 50

المبحث الثاني: تطور المجتمع المدني الجزائري وتنظيماته 60
المطلب الأول: المجتمع المدني الجزائري في مرحلة الأحادية 61
المطلب الثاني: المجتمع المدني الجزائري في مرحلة التعددية 63
المطلب الثالث: هيكلة وتنظيمات المجتمع المدني الجزائري 66

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية (جمعية سنابل الخير بالدبيلة)

المبحث الأول: التعريف بجمعية سنابل الخير بالدبيلة..... 73
المطلب الأول: جمعية سنابل الخير بالدبيلة (التعريف- النشأة- الهيكل التنظيمي)..... 73
المطلب الثاني: المصادر المالية والمادية للجمعية 79
المطلب الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية لجمعية سنابل الخير بالدبيلة. 81
المطلب الرابع: الأهداف العامة للجمعية..... 82
المبحث الثاني: برامج ونشاطات جمعية سنابل الخير بالدبيلة ودورها في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية 83
المطلب الأول: البرامج والنشاطات ذات الطابع الاجتماعي 83
المطلب الثاني: البرامج والنشاطات في المجال الصحي..... 88
المطلب الثالث: البرامج والنشاطات في مجال التعليم والسكن..... 90
المبحث الثالث: تقييم وتقويم دور جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية93
المطلب الأول: إنجازات جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية..... 93
المطلب الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية..... 95
المطلب الثالث: أثر برامج جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية 96

الخاتمة..... 101
قائمة المصادر والمراجع 104

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1)	عدد المستفيدين من مشروع لحوم الأضاحي (2014م - 2019م)	87

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
(1)	الهيكل التنظيمي لجمعية سنابل الخير بالدبيلة	75
(2)	الحقيبة المدرسية	84
(3)	القفة الرمضانية	85
(4)	كسوة العيد	86

مقـــــدمـــــــة

مقـــــدمـــــــة:

عرف الخطاب السياسي والثقافي في السنوات الأخيرة مفاهيما عديدة تبلورت وشاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم "المجتمع المدني"، كمؤشر له مقارباته و نظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة، من خلال ما يوفره من وسائل يتسني في إطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال الاجتماعي، فقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين وتأكيد الحقوق والمساهمة في عمليات الإصلاح والتحديث السياسي، فقد أضحت منظمات المجتمع تلعب دورا فعالا في الدول الحديثة، إذ تعتبر هذه الأخيرة ومؤشرا على ضمان استقرار النظام السياسي والذي يعد الهدف الأسمى الذي تسعى الدول لتحقيقه.

ومع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني في الجزائر، وفي ظل المكانة التي اكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي، وفي ظل التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية وآلياتها، وذلك بعد إقرار التعددية السياسية والتوجه نحو المزيد الممارسة الديمقراطية، فقد دخل مفهوم المجتمع المدني لغة الاستعمال اليومية في الجزائر، فأصبح ينظر إليه في أشكاله التنظيمية المتنوعة بوصفه دافعا أساسيا في تحقيق الديمقراطية عليها السياسي والاجتماعي.

وانطلاقا من هذا كله، فهذه الدراسة ستعمل على تقديم تحليل تقييمي للمجتمع المدني في الجزائر، بعد وضعه في الإطار النظري المفاهيمي، ومحاولة استجلاء تأثيراته، والتعرف على مدى إمكانية دوره في تنفيذ السياسة الاجتماعية المحلية.

أهميـة الدراسة: تعالج هذه الدراسة وارتباطها بتحقيق السياسة الاجتماعية المحلية في الجزائر، وتكمن أهميتها من خلال:

أ/ الأهمية العلمية:

- سد الفراغ في المكتبة الجامعية من خلال تقديم عمل أكاديمي يتمحور حول دور المجتمع المدني في تنفيذ السياسات الاجتماعية المحلية.
- الوقوف على واقع السياسات العامة الاجتماعية المتبعة في الجزائر وموقع المجتمع المدني فيها وطبيعة الأدوار والوظائف التي يؤديها.

ب/ الأهمية العملية:

- محاولة التعرف على حدود قدرات وإسهامات المجتمع المدني في السياسة الاجتماعية المحلية.
- تحديد أهم العوائق والعراقيل التي تحد من دور المجتمع المدني في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

دوافع اختيار الموضوع:

أ/ الدوافـع الذاتيـة: إنّ اختيارنا لهذا لموضوع دور المجتمع المدني في تحقيق السياسة الاجتماعية نابع من خلال اعتبارات شخصية بحكم كوننا أحد مؤسسي الجمعية محل الدراسة وأحد الناشطين في المجتمع المدني من خلالها، وتقاطع هذا كله مع التخصص العلمي.

ب/ الدوافـع الموضوعية: الحاجة الماسة لمزيد من الدراسات الموضوعية المتعلقة بشأن المجتمع المدني كمؤشر لترسيخ مفهوم الديمقراطية التشاركية، أملا في زيادة هامش تأثيره في دوائر صنع القرار، وذلك من خلال التعرف على الخط العام لتوجهاته الجديدة وطبيعة دوره المنوطة به.

إشكاليـة الدراسـة:

تنطلق الدراسة موضوع البحث بالتسليم بوجود مجتمع مدني في الجزائر إلا أنها تؤكد على أن هذا المجتمع بحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى المشاركة الفعلية، ومع تطور الخطاب الرسمي في الجزائر خاصة بعد الانفتاح السياسي بصدور دستور 1989م والذي أسس لعملية تحول ديمقراطي عميقة الأبعاد مست هرم السلسلة وأعاد تنظيم الواقع السياسي في الجزائر، ومن ثم دستور 1996م وتعديله بدستور 2008م والذي أكد على بروز قطاع ثالث كشريك فاعل في تحقيق التنمية، ليكون لبنة أساسية وفعالة في وضع أطر السياسة العامة للدولة.

وهنا نجد أنفسنا بحاجة إلى فهم علاقة التشابك والتمكين والشراكة التي أصبحت تطرح في معادلة السلطة والمجتمع لنطرح بذلك إشكالية محورية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم جمعيات المجتمع المدني في تنفيذ السياسة الاجتماعية المحلية ؟

وفي سبيل الإجابة على هذه الإشكالية والإحاطة بدراسة هذا الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم المجتمع المدني ؟
- ما مفهوم السياسة العامة الاجتماعية ؟

- ما هو أثر برامج ومشاريع جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تنفيذ السياسة الاجتماعية المحلية ؟

حدود الدراسة: تعالج هذه الدراسة وارتباطها بتحقيق السياسة الاجتماعية المحلية في الجزائر:

أ/ الحدود المكانية: بلدية الدبيلة والتي هي مقر عمل ونشاط الجمعية محل الدراسة ومقر سكنانا في الوقت ذاته.

ب/ الحدود الزمانية: وقع اختيارنا على سنة 2014م بحكم أنها سنة تأسيس جمعية سنابل الخير- التي هي محل الدراسة - ، أما سنة 2019م فهي من أجل استيفاء حصيلة خمس سنوات عمل فعلية للجمعية.

ج/ الحدود الموضوعية: تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المجتمع المدني في الجزائر والتعرف على مستوى تطوره (بنائيا ووظيفيا)، واستجلاء إمكانية إشراكه وتأثيره في عملية صنع وتنفيذ البرامج والسياسات العامة الاجتماعية للدولة.

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- تلعب البيئة القانونية التي يتبلور فيها نشاط المجتمع المدني وطبيعة علاقته بالسلطة دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف والقدرة على تنفيذ السياسة العامة الاجتماعية.
- يقترن دور المجتمع المدني في الجزائر ومساهمته في تنفيذ السياسة العامة الاجتماعية أساسا بفعاليته، ومستوى الاستقلالية التي يتمتع بها.

الدراسات السابقة: تنطلق الدراسة من نتائج بحوث ودراسات في علم السياسية و الاجتماع والاقتصاد والقانون، التي من غير الممكن حصرها ولكننا سلطنا الضوء على أهمها لارتباطها بموضوع الدراسة نذكر منها:

دراسة الباحثة نادية بونوة: "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر" * تناولت هذه الدراسة من خلال الإجابة على الإشكالية التي طرحتها ما مدى تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة في الجزائر وما هي طبيعة وحدود هذا الدور؟ وتناولت الدراسة مفهوم

*انظردراسة نادية بونوة ، **دور المجتمع المدني في صنع و تنفيذ و تقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989-2009)**، مذكرة ماجستير:(قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر).

المجتمع المدني والسياسة العامة، وقد اهتمت بدراسة وتحليل فعالية مؤسسات المجتمع المدني ودوره في السياسة العامة، وما هي أهم المحددات والعوامل المؤثرة على المجتمع المدني، لتتحول في الفصل الثالث إلى دراسة حالة الجزائر ومعالجة إشكالات المشاركة في السياسة العامة.

المناهج والاقترابات: سنعتمد في هذه الدراسة على جملة من المناهج والاقترابات التي تقتضيها طبيعة الموضوع للتمكن من الوصول إلى إجابة على الإشكالية.

أ/ المـــناهج:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتبار كونه يقدم لأي محلل سياسي سجلا لتطور أحداث أي ظاهرة سياسية، ويساعده على فهم وتفسير تلك الظاهرة واستخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوكها .

كما تم توظيف منهج دراسة الحالة وهذا بحكم أننا بصدد إسقاط النموذج العام على عينة من أجل الاستدلال بمجموعة من الأرقام والجداول الإحصائية، والتي من شأنها أن تبين لنا انعكاسات حصيلة المنظمة على السياسة الاجتماعية المحلية على أرض الواقع، مما يسهل عملية استنباط مكامن الضعف والقوة في الآليات المطبقة.

ب/ الاقترابات:

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: ظهر اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع مع نهاية الخمسينات وبداية الستينيات القرن الماضي، على يد "جويل ميجدال" الذي ركز على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع وبين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية، وتعتمد الدراسة على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، لأنه يساعد على تحليل العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والسلطة السياسية ويبرز مظاهر التشاركية للدولة والقوى الاجتماعية، وينطلق التحليل في هذا الاقتراب أن كل أشكال التنظيمات الرسمية غير الرسمية تسعى إلى عملية الضبط الاجتماعي والتي تعتبر هدف أساسي ومشترك بينها[1].

الاقتراب المؤسسي: يركز هذا الاقتراب على تحليل الظواهر السياسية المختلفة وتفسير آليات عمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، ومن هذا المنطلق تم اعتماد الاقتراب المؤسسي في هذه الدراسة وذلك لمحاولة فهم طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، وقياس مدى تكيفها مع

[1] محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم:"المناهج،الاقترابات،الأدوات"**،الجزائر: **(**د.م.ط)،1997،ص217.

المتغيرات البيئية وقياس درجة تنظيمها واستقلاليتها، ومدى مساهمتها في تحقيق السياسات العامة على المستوى المحلي[2].

تقسيمات الدراســة:

سعيا منا لمحاولة تغطية كل جوانب الموضوع قسمنا دراستنا إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وقد تناولنا في الفصل الأول السياسة الاجتماعية عن طريق إيضاح أهم خصائصها وأبعادها والتعرف على أهدافها، وأهم آليات صنعها وتنفيذها، كما تم التطرق إلى المجتمع المدني وذلك من خلال التعريج على نشأته وتاريخ تطوره، ومن ثم إبراز أهم مكوناته وسماته وإيضاح أهم الوظائف والمهام التي يقوم بها، أما في الفصل الثاني فقد تطرقت الدراسة إلى السياسة الاجتماعية والمجتمع المدني في الجزائر.

في حين تعالج الدراسة في الفصل الثالث دور جمعية سنابل الخير- بالدبيلة - في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية، وذلك من خلال التعريف بالجمعية وإيضاح الإمكانيات المادية والبشرية التي تستخدمها في تحقيق أهدافها العامة، وإبراز أهم البرامج الاجتماعية والتنموية على المستوى المحلي، إضافة إلى التطرق إلى أهم انجازاتها وأبرز التحديات والصعوبات التي تواجهها وتعيق مسارها.

أما في الخاتمة فستقدم الدراسة العديد من التوصيات لتفعيل دور الجمعية في تحقيق السياسة العامة الاجتماعية المحلية.

[2] عبد العالي عبد القادر،"**محاضرات النظم السياسية المقارنة**:(جامعة مولاي الطاهر سعيدة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008)"،ص21.

الفصـــل الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية والمجتمع المدني

المبحث الأول:

السياسة الاجتماعية (التعريف- العناصر- الوظائف ومداخل صنعها وتحليلها)

يعتبر مصطلح السياسات الاجتماعية حديث الظهور نوعا ما مقارنة بفروع المعرفة الأخرى، فتطور دور الدولة في تقديم الخدمات العامة الاجتماعية هو تطور متداخل من الناحية التاريخية مع نمو دولة الرفاه الاجتماعي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وما صاحب ذلك من محاولة ترميم ما أحدثته هذه الحرب، بالإضافة إلى ذلك فإن ظهور السياسات الاجتماعية في طابعها المؤسسي يرجع إلى نشوء وبروز مفهوم الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان والمواطنة في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية خلال القرن الثامن عشر، وما صاحبها من أفكار واتجاهات ذات طابع علماني والتي وقفت في وجه الأفكار الدينية والسلطات الواسعة للنظام الملكي والكنيسة، بحيث عرضت هذه الأفكار رؤية النظام اجتماعي جديد يقوم على أساس عقلاني لحل مشكلات المجتمع[1].

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاجتماعية.

لقد تعدد استخدام مفهوم السياسات الاجتماعية وتعددت دلالاته، بحيث أصبح كل راغب في دراسة السياسة الاجتماعية لدولة ما أن يبدأ بتحديد المفاهيم، يمكن في البداية تعريف السياسة الاجتماعية على أنها السياسة التي تهيأ وتوجه بمقتضاها على نحو مباشر سبل الرفاهية في المجتمع، وتعني الرفاهية في هذا السياق الحالة التي تتوفر فيها للإنسان الصحة الجيدة وظروف العمل والعيش الطيب. ولابد لبلوغ هذه الحالة أن تتجه الدولة على مستوياتها القومية والمحلية، إلى ابتغاء السبل والنهوض بالأجهزة التي تعنى بشؤون الصحة والتعليم والأمن الاجتماعي، وتستهدف الدولة في ذلك كله بلوغ أهداف ينظر إليها ويتفق على أنها تحقق مصالح المجتمع من ناحية، وعلاج أمراضه ومشكلاته من ناحية أخرى[2].

الفـرع الأول: تعريف السياسات الاجتماعية.

وباستعراضنا لما كتبه بعض المتخصصين في السياسات الاجتماعية نجد من أبرز هذه الوجوه "ريتشارد تتمس" الذي يحدد السياسة الاجتماعية بأنها: "خطة اجتماعية نتيجة محاولات بذلت لدراسة موقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة حتى يمكن

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للسياسات الاجتماعية: تحليل مفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، نيويورك، 2004م، ص 12.

[2] محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، ص 45.

تحقيق رفاهية المجتمع، وإنها دستور مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية حقوق المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم"[1].

وفي دائرة المعارف الاجتماعية يقول "إليوت" أن السياسات الاجتماعية اتجاهات منظمة وملزمة التحقيق الأهداف الاجتماعية وتتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في العمل الاجتماعي[2].

ويؤكد كل من "سلفان"، "وتومسون"على الممارسات الرسمية وغير الرسمية والقرارات التي من شأنها مواجهة المشكلات الاجتماعية وإحداث تغيير اجتماعي، وهما بذلك يركزان على الإجراءات والوسائل، حيث يحددان سياسات الرعاية الاجتماعية بالقرارات والإجراءات الإدارية ومختلف الممارسات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى إحداث التغييرات الاجتماعية لتخفيف الاجتماعية خصوصا[3].

ويعرف الأستاذ الدكتور أحمد كمال "السياسة الاجتماعية بأنها: مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود أيدلوجية المجتمع. ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحتوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة[4].

وبالرجوع إلى المنظمات الدولية والإقليمية التي حاولت إعطاء تعريف للسياسات الاجتماعية نجد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتي أصدرت في تقريرها الثاني بعنوان السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة من خلال وضع إطار ثلاثي العناصر الديناميكي والتفاعلي والذي يتمحور حول:

أ/ تقضي رؤية السياسة الاجتماعية بدمج اهتمامات الإنصاف الاجتماعي في كل سياسة من السياسات الاقتصادية أو العامة.

ب/ ويكون تنسيق التنفيذ نتيجة لتصميم خدمات اجتماعية تتسم بالمساواة والجودة وتنظيمها وتقديمها للجميع على النحو الأفضل.

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م، ص 12.

[2] محمد محمود المهدلي، **السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المكتب الجامعي الحديث، 2001م، ص 23.

[3] طلعت مصطفى السروجي، **مرجع سابق**، ص(12،13).

[4] محمد محمود المهدلي ،**مرجع سابق**، ص 64.

ج/ ويجمع توافق الآراء للشركاء الاجتماعيين ومختلف الفئات في إطار مستمر للحوار حول السياسات العامة والتفاوض في الأولويات الاجتماعية وإعادة تنظيمها[1].

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفت السياسات الاجتماعية بأنها "ذلك النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم وتحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان"[2]. وقد هدفت الأمم المتحدة من خلال هذا التعريف إضفاء الطابع المؤسسي المنظم على نشاطات السياسات الاجتماعية وبالتالي الابتعاد عن العشوائية والارتجال وذلك كله من أجل الرقي بحياة الأفراد والجماعات للأفضل.

أما المفكرون العرب فقد نظروا للسياسات الاجتماعية على أنها مجموعة القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل وأهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع، ويتم تنفيذ هذه السياسات برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة والمتكاملة[3].

وطبقا للتوجهات الأساسية لهذا البحث فإن السياسات الاجتماعية هي مجموع البرامج والخطط التي تضعها السلطات المختصة بهدف تلبية الحاجات والتغلب على المشكلات الاجتماعية، ليتم تنفيذ هذه البرامج والخطط من طرف الجهاز الإداري حسب مستويات السياسات الاجتماعية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج التالي:

* إن السياسة الاجتماعية هي مجموعة من القرارات تصدرها هيئات لها صلاحية في ذلك ووجود أجهزة متخصصة ودراسات علمية ومشاركة شعبية.

* إن السياسة الاجتماعية توضح مجالات الرعاية الاجتماعية أي الميادين والفئات والأوقات المناسبة لذلك.

* كما تتضمن الاتجاهات وهي المبادئ والقيم وأسلوب العمل الذي يجب إتباعه في إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات لتحقيق أهداف المجتمع.

* إن السياسة الاجتماعية يجب أن تكون شاملة وواضحة ومترابطة ومتكاملة حتى نضمن أن تلك الخطط والبرامج والمشروعات تعمل في إطار السياسة الاجتماعية المتعدد.

---

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، نيويورك، 2005م، ص 2.
[2] محمد سيد فهمى، **الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات**، المكتب الجامعي الحديث، 2005م، ص 23.
[3] أحمد كمال أحمد، **السياسة الاجتماعية**، القاهرة: مكتب القاهرة الحديث، 1970م، ص 25.

* إن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون قومية وإقليمية ومحلية. حكومية وأهلية بحيث يمكن وجود سياسة للرعاية الاجتماعية الحكومية أو التنمية الاجتماعية للمجتمع القومي. كما يمكن أن تكون لكل قطاع من قطاعات التنمية الاجتماعية سياسة خاصة به في إطار السياسة القومية. كما يمكن أن يكون لكل جهاز من أجهزة هذا القطاع سياسة خاصة به في حدود سياسة القطاع الذي يتبعه وهكذا.

* إن الطريقة التي تعد وترسم بها السياسة في المجتمعات الحديثة هي أسلوب التخطيط في رسم سياسة جديدة أو تعديل سياسة قائمة بالفعل.

الفرع الثـانـــي: عناصر السياسات الاجتماعية.

ترتكز السياسات الاجتماعية على أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

أولا/ إيديولوجية المجتمع: يقصد بالإيديولوجية الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بطبقاته وقطاعاته وأجهزته المختلفة وفي كثير من الأحيان تكون الإيديولوجية محصلة لمجموع التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم والأخلاقيات والآداب المتفاعلة معا لشعب من الشعوب، هذه الإيديولوجية تعتبر بمثابة القوة الموجهة والضاغطة للمجتمعات المنظمة والاجتماعية[1].

ثانيا/ مجالات البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية: يمكن أن تتحدد بميادين العمل الاجتماعي وقطاعاته وفئات المواطنين الذين يشملهم هذا العمل، فضلا عن الزمن أو الوقت الذي يؤدي فيه العمل لهذه الفئات في تلك الميادين والقطاعات، وكذلك تحديد الأجهزة التي يتم عن طريقها تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية[2].

ثالثا/ الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي**:** إن الاتجاهات هي القواعد والمبادئ والمناهج التي تحدد لنا أبعاد العمل الاجتماعي ومستواه، بالإضافة إلى البرامج والمشروعات التي تحويها الخطط الاجتماعية المختلفة، وتختلف هذه الاتجاهات باختلاف أنواعها، فمنها اتجاهات غير ملزمة مثل جنوح الدولة إلى توفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل قبل سن السادسة يعيش على أرض الوطن، واتجاهات ذات طابع شبه ملزم تتجه فيه الدولة إلى الاستفادة من كل الاكتشافات والنظريات العلمية الجديدة في العالم لتحقيق الرفاه في المجتمع كتوفير سكن صحي مناسب لكل أسرة، بالإضافة إلى ذلك هناك اتجاهات ملزمة والتي تأخذ شكل قاعدة أو مبدأ توجه أداء العمل والوصول إلى الهدف، مثل تطلع الدولة إلى توفير لكل مواطن فرصة للتعليم المجاني.

[1] أحمد كمال أحمد، **مرجع سابق،** ص 36.

[2] أحمد كمال أحمد، **المرجع نفسه،** ص 44.

رابعا/ الأهداف الإستراتيجية: وتتمثل الأهداف في آمال وغايات يفترض الوصول إليها والعمل على تحقيقها كبعد استراتيجي وذلك من أجل الوصول إلى أقصى حد من الرفاهية للمجتمع، من قبيل توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية اتجاه تحقيق الأهداف المجتمعية لنقل المجتمع من صورة إلى أخرى أفضل وتعزيز الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والجماعات من خلال تحديد أولويات السياسات الاجتماعية فئويا ومجتمعيا وأولويات العمل الاجتماعي في كل مراحله من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة[1].

الفـرع الثـالث: وظائف السياسات الاجتماعية.

بالنسبة للوظائف التي تحققها السياسات الاجتماعية على المستوى الكلي فقد حددها المؤتمر الدولي الأول للوزراء المكلفين بالسياسات الاجتماعية، الذي عقدته الأمم المتحدة في عام 1968م، والذي أطلق مفهوم الرعاية الاجتماعية وجعل تداوله ومناقشته بمثابة مناقشة وتداول للسياسات الاجتماعية وحاول المؤتمر من ناحية أخرى، وضع تعريف وظيفي لهذا المفهوم، أي تعريف مبني على الوظائف الفعلية التي تؤديها السياسات الاجتماعية، ويمكن تحديدها بما يأتي:[2]

1/ الوظيفة التنموية:

حسب هذه الوظيفة، يجب أن يشغل الفرد موقعا متميزا في كل عملية تنموية ويكون تركيز الجهود على تقوية الأسرة والروابط الأسرية، ليتمكن الأفراد، ولاسيما الأطفال والشباب والنساء، من تهيئة أنفسهم لتأدية دورهم بالكامل في العملية التنموية، كما يجب أن تسعي السياسات الرعاية الاجتماعية إلى تسهيل وتشجيع التعاون المتبادل والمشاركة في صنع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكيف معها فباختصار تتعامل هذه الوظيفة مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات.

2/ الوظيفة الوقائية:

تتعامل هذه الوظيفة مع الفئات الاجتماعية التي يحتمل أن تقع عليها في الأجل القريب، الأضرار التي يمكن أن تنجم عن العملية التنموية التي ترافق عمليات التصنيع، والتوسع العمراني والهجرة وتبدل القيم، ومنظور هذه الوظيفة هو التكهن بالآثار المتوقعة والاستعداد لمواجهتها، تفاديا لحالات العجز أمام هذه الظواهر.

[1] طلعت مصطفى السروجي، **سياسات رعاية وبناء الإنسان العربي: رؤية نقدية تحليلية**، جامعة الإمارات، 23 - 24 نوفمبر 1997م، ص 9.

[2] طلعت مصطفى السروجي، راضي أمين حمزاوي، **أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية**، دبي: دار العلم، 1998م، ص (29 – 31).

3/الوظيفة العلاجية:

تتولى هذه الوظيفة معالجة أوضاع بعض الفئات الاجتماعية، والتي أطلق عليها لاحقا اسم الفئات الهشة، والتي تحددها الوثائق الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة بالأطفال المهملين، والمسنين الذين بلغوا العمر الثالث والأطفال الذين ليس لهم مأوى. وتفترض هذه الوظيفة تأمين الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية للإفراد المنتمين إلى تلك الفئات، وتحسين ظروف الخدمات العامة الأخرى الخاصة بهم.

4/ وظيفة الإدماج:

اعتبرت منظمة الأمم المتحدة هذه الوظيفة قفزة نوعية في مجال سياسة الرعاية الاجتماعية، وهي تفترض إعادة توجيه الموارد والبرامج والأفراد، بغية ضمان إدماج كافة الفئات الاجتماعية وتكاملها في حركة التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: مداخل صنع وتحليل السياسات الاجتماعية.

ارتبطت دراسة السياسات الاجتماعية باهتمام العديد من الباحثين في العلوم الإنسانية منذ منتصف القرن العشرين، كما كانت محل اهتمام القائمين على تخطيط وتصميم برامج السياسات الاجتماعية ومتخذي القرار في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء.

وقد أفرز هذا الاهتمام مجموعة من الأسس النظرية المرتبطة بسياسات الاجتماعية، جاءت لتعبر عن تحليل واقعي للعديد من المتغيرات البنائية والوظيفية، وتشكل القواعد والأسس التي تقوم عليها الممارسة الميدانية، لذلك سنتطرق لأهم ما تناوله الباحثون في إطار صنع وتحليل السياسات الاجتماعية.

الفـرع الأول: مداخل صنع السياسات الاجتماعية.

تعددت مداخل صنع السياسة الاجتماعية في دول العالم مع تباين الأيديولوجيات والنظم السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وقد وصفها "مارتن راين Martin Rein" طبقا لوظائف وأغراض سياسة الرعاية الاجتماعية في المداخل التالية:[1]

أ/ مدخل المساندة:

وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية كنظام إلى مساندة وتحقيق الاستقرار للنظم الأخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار، ومن ثم يكون التركيز

[1] محمد سيد فهمي، **المصدر سابق**، ص 29.

على الحاجات الملحة والفئات الأكثر احتياجا باعتبار السياسة الاجتماعية وسيلة لمواجهة الآثار السلبية لنظام السوق.

ب/ مدخل المساعدة:

حيث تهدف سياسة الرعاية الاجتماعية إلى تقديم المساعدات والخدمات للفئات الضعيفة في المجتمع، فدور الرعاية الاجتماعية نظام يساعد ويكمل الأنظمة الأخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

ج/ مدخل الاعتماد المتبادل:

وتصنع السياسة الاجتماعية لتحقيق خدمات متبادلة بينها وبين الأنظمة الأخرى، وأن نظام الرعاية الاجتماعية يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى، من خلال اعتماد متبادل بين أنظمة المجتمع.

د/ مدخل الضبط والاستقرار الاجتماعي:

تعتبر سياسة الرعاية الاجتماعية وسيلة الضبط والاستقرار الاجتماعي في المجتمع عن طريق التركيز على الخدمات المقدمة للعاطلين والمجرمين وغيرهم للتخلص من السلوك السلبي حتى لا يشكلوا عبئا على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع.

الفـرع الثـاني: مداخل تحليل السياسات الاجتماعية.

أن تحليل السياسة تغطي نظام واسعا من المهارات والأدوات والتي تنبثق من الأسس العلمية المتنوعة وهناك الكثير من الطرق التي يجري تشييدها لتتناسب معها، ولكل منها غرضه واهتماماته، وكافة طرق البحث العلمي الاجتماعي تقريبا تستخدم لوصف تفسير، وتحليل سياسات الرعاية الاجتماعية وتأثيراتها.

وبهذا المعنى فان تحليل السياسة لا تملك نظرية المعرفة أو منهجا خاصا بها، وإنما تعتبر ميدانا مهجنا ويحدد من خلال الغرض من الدراسة، ومن أهم المناهج البارزة في تحليل السياسات الاجتماعية:

أ/ تقدير الحاجات:

إن السياسات الاجتماعية تستهدف مواجهة المشكلات في المقام الأول وهذه المشكلات محسوسة أو مدركة، حيث أن محلل السياسة يحدد طبيعة النطاق، والمدى للمشكلات وينجز التقدير المدى المشكلة بأساليب متنوعة، ومن خلال مناهج مختلفة أو ربما بتوثيق طبيعة المشكلة من خلال التحليل للمعلومات القائمة والمتاحة في التراث المنشور وغير المنشور، قواعد البيانات الأساسية مثلا من الحصر والمسوح

السكانية، سجلات الهيئات وبخاصة المتصلة بالمسوح الاجتماعية للأفراد والأسر أو المقابلات مع الخبراء الرئيسيين[1].

وتقدير الحاجات يرتبط بعملية التغذية العكسية التي تستخدمها المؤسسات لتحديد احتياجات الجمهور ومتطلباته وذلك لمقابلتها والتكيف معها، ومن ثم عملية تقييم المشكلات والحلول المطابقة بغرض تحقيق هدف المستفيدين، ويهتم تقدير الحاجات إلى أبعد من جمع المعلومات عن الحاجات وإنما يتطلب حكما تقييميا عن المشكلات، وحلولها من خلال نماذج أعدت لتحقيق هذا الهدف.

ويفيد تقدير الحاجات في عملية تحليل الحاجات، حيث أن عملية تحديد الأولويات الخدماتية المؤسسة لمصلحة العملاء وتوافق المؤسسة مع البيئة وتحليل الحاجات إذا وسيلة لبقاء والنمو المؤسسي، ويهدف تحليل الحاجات إلى التخطيط لاتخاذ القرار وتنفيذ وإيجاد وعي اجتماعي لإظهار التفاعل مع المشكلة لمقابلة الحاجات المشروعة للمجتمع، ويتطلب تقدير الحاجات أربع عناصر أساسية أولها معلومات عن نوع المشكلات وثانيها حجم المشكلات وثالثها التكلفة أما الرابعة فهي تنفيذ الحلول بنجاح[2].

ب/ تحليل التكلفة والفائدة**:**

حيث جرى تطويره بصورة كبيرة من جانب علماء الاقتصاد ويعد مدخلا يحاول إيجاد علاقة بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبرامج السياسات الاجتماعية والفوائد المباشرة وغير المباشرة لتلك السياسات، وتحليل التكلفة يتطلب إحصاء وتجميع كل من التكلفة والفائدة في شكل مالي وإن كان ذلك يشكل صعوبة بشكل متكرر للقيام به وبخاصة أن محلل السياسة لا يمكنه إعطاء قيمة مالية تتعلق بالحفاظ على الحياة، وتقوية الأسرة، أو لمساعدة طفل يشعر بالحرمان.

ج/ تحليل الفعالية**:**

هذا المنهج لا يتطلب الشكل المالي للفوائد من كل سياسة، ورغم أن محللي السياسة ربما لا يعرفون القيمة المالية لفوائد معينة إلا أنهم يمكنهم عقد مقارنة حول أي سياسة أو برنامج تكاليفه اقل لتحقيق عائد مرغوب فيه، وبصرف النظر عن القيمة المالية للفوائد المتوقعة.

د/ دراسات العائد**:**

دراسات العائد يمكنها أن توثق الفعالية المقارنة لبدائل مختلفة لسياسة. حيث إنه باستخدام تصميمات البحث التجريبي، وشبه التجريبي التقليدية، فإن محللي السياسة يمكنهم تقدير المدى البعض التدخلات السياسية وتأثيرها المقصود على المشكلة الاجتماعية التي يجري مواجهتها والمخرجات يمكن قياسها

[1] محمد محمود المهدلي ، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] طلعت مصطفى السروجي، راضي أمين حمزاوي، **مرجع سابق**، ص (35، 36).

بكثير من الأساليب المختلفة وذلك من خلال الاستخدام للمقاييس نفسية واجتماعية، الفحص للاتجاهات في المؤشرات الاجتماعية وذلك مثل حدود الفقر مراجعة معدل الخصوبة لمجتمع أو منطقة معينة أو دراسة السلوك للجماعات والمنظمات[1].

هـ/ دراسة الحالة:

العديد من دراسات السياسات الاجتماعية يمكن اعتبارها دراسات حالة أو كدراسات حالة مقارنة، ودراسات الحالة تنطوي على وصف منهجي وتفصيلي وتحليل للمعلومات، تنفيذ وتقويم سياسات اجتماعية[2].

و/ التحليل البعدي:

طريقة كمية كلية وتلخيص النتائج المتعلقة بمخرجات البحث وذلك بالأحرى عن إيجاد طريقة لجمع معلومات جديدة، فالتحليل البعدي ينطوي على أسلوب منهجي لتجميع وتحليل نتائج وتراث البحث الموجود[3].

الفـرع الثالـث: تنفيذ السياسات الاجتماعية.

إن ظهور السياسات الاجتماعية للحكومة يحدث نتيجة ظهور مشكلة أو مشكلات في تلبية الطلب، أو ظهور آثار سلبية على المجتمع وجب التدخل لحلها، هذا التدخل يمر بمجموعة من المراحل المتدرجة والمترابطة كما هو مبين في التالي:[4]

1/ حدوث خلل معين في المجتمع. 2/ تبلور وعي لدى المجتمع بوجود مشكلة ما.

3/ تحرك مجتمعي. 4/ مناقشات سياسية.

5/ إثارة انتباه الحكومة للمشكلة. 6/ الضغط والتعاون مع الحكومة لفهم المشكلة.

7/ بلورة تصورات وبدائل لحل المشكلة. 8/ وضع المشكلة على أجندة الحكومة.

9/ تقديم مشروع سياسة عامة لحل المشكلة. 10/ المشكلة مداولات نيابية (برلمانية).

11/الموافقة على مشروع السياسة. 12/ اعتماد السياسة والمصادقة عليها.

13/ تنفيذ السياسة.

---

[1] محمد سيد فهمي، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] **المصدر نفسه**، ص 19.

[3] محمد محمود المهدلي ، **مرجع سابق** ، ص 18، 19.

[4] عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة: النظرية والتطبيق**، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2010م، ص 311.

إن مرحلة التنفيذ هي تجسيد للسياسات التي تم الموافقة عليها في واقع الممارسة، بحيث يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بتنظيم رقابة وتقويم عمليات السياسات الاجتماعية التي جرى الموافقة عليها في المجتمعات المحلية أو المؤسسات الوطنية، وعلى مستوى هذه المرحلة، فإن التشريعات القضائية والإدارية والقانونية وما تحمله من تعليمات وتوجيهات تنظيمية وقرارات وبرامج تجعل السياسات التي تم الموافقة عليها قابلة للتنفيذ الميداني.

وفي هذا الإطار فإن الأخصائيين الاجتماعيين يقومون بتقديم توصيف عملي لتنفيذ السياسة، كما يقومون بحصر الموارد المادية والبشرية الكافية لذلك، بالإضافة إلى تحديد مستوى السياسات الاجتماعية، وتأسيس طرق للمتابعة والرقابة ومعايير لتقويم المخرجات أو النتائج المحققة.

الفـرع الرابــع: تقييــم السياسات الاجتماعية.

يعد تقييم السياسات الاجتماعية خطوة مهمة على طريق تصحيح جوانب الخلل وبالتالي تجنب هدر الوقت والموارد، ويكون تقييم السياسات والبرامج الاجتماعية من خلال:[1]

أ/ الآثار الاجتماعية:

وذلك باحتساب حجم السكان الذين تم تغطيتهم من البرامج أو السياسات وآثار التوزيع على مختلف الفئات السكانية ويكون ذلك من خلال اختيار البرامج التي تخدم الاحتياجات الملحة للأغلبية من المواطنين.

ب/ فعالية التكلفة:

إن تقييم فعالية تكلفة البرامج أو السياسات الاجتماعية يتطلب تقديرا للنسبة المئوية لتكلفة البرنامج أو السياسة من أجمال الناتج المحلي وإجمالي النفقات العامة بالإضافة إلى ذلك يتطلب تقدير التكاليف الإدارية لعمليات التنفيذ والفوائد الاجتماعية طويلة الأجل للتنمية، كما يتضمن التقييم تقييم التكلفة المناسبة للبرنامج أو السياسة وبدائلها.

ج/ قضايا الحكم:

وذلك من خلال احتساب القدرة التنفيذية لتقديم البرامج من طرف المكلفين بذلك لأن ذلك يحد من فعالية واستمرارية السياسات الاجتماعية، كما يتم تقييم السياسات الاجتماعية باحتساب معدل المشاركة والاستجابة من قبل المواطنين.

[1] إزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية:**"إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة"، 2007م، ص 21.

د/ الاستدامة والقدرة على تحمل التكاليف:

وذلك من خلال طرح سؤال: هل توجد مساحة مالية كافية لبقاء البرامج في المستقبل ويتطلب ذلك تقدير التكاليف المتوقعة وإيرادات البلد، الخطط القطاعية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للحكومة والتغييرات المتوقعة في تخصيص الحصص كنتيجة لأولويات التنمية.

المبحث الثاني:

المجتمع المدني (التعريف- النشأة- الخصائص- الأسس- الوظائف والأركان)

رغم الشيوع الواسع لمفهوم المجتمع المدني في الوقت المعاصر سواء في الأدبيات الغربية أو العربية، إلا أنه هناك حالة من عدم الاتفاق حول تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم وجملة الخصائص والأسس والوظائف والأركان التي يقوم عليها.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

تعريفات المجتمع المدني من الناحية العلمية هناك صعوبة في وضع تعريف جامع مانع ومتفق عليه من قبل الباحثين و الدارسين حول مفهوم المجتمع المدني، وهذا حال العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية إلا أن ذلك لم يمنع وجود العديد من التعريفات التي تحظى بإجماع واسع من قبل عدد من الباحثين.

وسنحاول فيما يلي تحديد كل من التعريفين اللغوي والاصطلاحي لمفهوم المجتمع المدني.

الفرع الأول: التعريف اللغوي.

يتألف مصطلح المجتمع المدني من لفظين، "مجتمع" وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم زمان أو اسم مكان أو مصدرا ميميا، بمعنى أنه إما حدث دون زمان (اجتماع)، وإما مكان أو زمان (مجمع القوم، اجتماعهم أو مكانها وزمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي مضمون اللفظ الأجنبي المترجم له (society).

والمصدر الأخر "مدني" فهو ميل في اللغة العربية إلى ساكني المدنية والحاضرة (حضر، بادية، مدينة)[1]. وفي اللغة اللاتينية يستند اللفظ "CIVIL" في الفكر الأوروبي عدة معان رئيسة، وهي بمثابة أضداد له، كمقارنة الشعوب البدائية والشعوب المحضرة، والمدني مقابل للعسكري، فالمجتمع المدني هو ذلك المجتمع المحضر الذي لا سلطة فيه لا للعسكر ولا للكنيسة، وهنا يظهر الفارق بين مدلول عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية وبين مدلولها في الفكر الأوروبي.

ويرى محمد عابد الجابري أن عبارة المجتمع المدني بالنسبة للغة العربية، تكتسب معناها من مقابلها وهو المجتمع البدوي، تماما كما فعل ابن خلدون حين استعمل الاجتماع الحضري ومقابله المجتمع البدوي، كمفهومين إجراءين في تحليل المجتمع العربي في عهده الأزمنة السابقة له، كون القبيلة هي المكون الأساسي في البلاد العربية، وعليه فالمجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد للمجتمع القبلي.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي.

هناك إجماع حول الطابع الغربي للمفهوم، إلا أن هناك اختلاف في تحديد أهم العناصر المكونة للمجتمع المدني، ما يجعلنا أمام تعاريف متعددة ومختلفة، في محاولة لضبط تعرف المجتمع المدني، لن نخوض في جدلية تعدد تعاريف المصطلح يرجع العديد ظهوره الأول على يد أرسطو"، ذلك كون كل تعريف يحتكم إلى جملة من المرجعيات التي تختلف من باحث إلى آخر حسب خلفيته الثقافية والفكرية والإيديولوجية، وسنحاول استعراض بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر.

وقد عرف الأستاذ ريموند هينبوش المجتمع المدني بقوله "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها "[2] .

أما بالنسبة إلى هيغل كما أسلفنا - يحتل المجتمع مكانة وسط بين الدولة والأسرة، وهو يعني عنده مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، وتضمن تعاونهم واعتماد بعضهم على بعض، وذلك لا يعني أنه كيان مستقل تماما عن الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون إلا

[1] أديب محمد جاسم الحماوي ، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة** ، دار الكتب القانونية : مصر ، 2012 ، ص18.

[2] متروك الفالح ، **المجتمع و الديمقراطية في البلدان العربية** ، مطبوعات دار الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، 2002 ، ص 27 .

مصلحتهم الخاصة، ويسعون إلى تحقيق حاجياتهم المادية وهو ما يستدعي المراقبة الدائمة من قبل الدولة لضبط جموح المجتمع المدني"[1].

أما المفكر الايطالي أنطونيو غرامشي، فيرى أن المجتمع المدني يحتوي في كليته النقابات والمدارس والكنيسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، وهو نقيض المجتمع السياسي ولكنه وثيق الصلة بالدولة والعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة، واهتم المفكر غرامشي في تنظيره للمجتمع المدني على الجوانب غير الاقتصادية فيه[2].

أما في الفكر العربي قدم لنا الأستاذ المغربي محمد عابد الجابري تعريفا دقيقا لهذا المفهوم حيث اعتبره المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في حدها الأدنى على الأقل، انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، أي وجود برلمان وفضاء مستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات[3] .

أما الأستاذ فهمي هويدي فيعرف المجتمع المدني بأنه ذلك المجتمع الذي تعدد فيه المؤسسات التطوعية التي تمثل الأحزاب والنقابات والاتحادات والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكار مختلف أوجه العمل العام[4].

ويعرف سعد الدين إبراهيم بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة التحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك يقيم الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للنوع والاختلاف[5].

---

[1] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 25 .

[2] نادية بونوة ، **مرجع سابق** ، ص 28 .

[3] محمد عابد الجابري ، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 167 ، 1993 ، ص 5 .

[4] صالح زياني ، **تطور العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة (1962-1996)** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2004 ،ص75 .

[5] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ،" ورقة مقدمة لمؤتمر الدولة و المجتمع و التحول الديمقراطي، القاهرة " ، 2009 ، ص05 .

أما أماني قنديل فتعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع ومصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخرة[1].

ويعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول والتعددية والإدارة السلمية للخلافات والنزاعات[2].

وجاء تعريف المجتمع المدني في الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م حول المجتمع المدني "يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صناعة القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية الدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضائها، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي[3].

ويعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي تنهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى بين الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية[4].

في ظل تعدد التعريفات للمجتمع المدني راجع لطبيعة الجانب الذي يركز عليه كل باحث، فهناك من ركز على الجانب الوظيفي للمجتمع المدني، وهناك من ركز على سمات المجتمع المدني وجعله مستقل عن إشراف الدولة، إلا أنه ومن خلال استقراء جملة هذه التعاريف نستخلص أن المجتمع المدني يتضمن ما يلي: الأحزاب السياسية، الجمعيات، المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية، المؤسسات التعليمية والدينية الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، النوادي الثقافية والاجتماعية وما تجدر الإشارة إليه أن هذه

[1] أماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، **مرجع سابق** ، ص 64 .

[2] عبد المالك رداوي ، **دور المجتمع المدني في مكافحة** الفساد ، " ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام و مكافحة الفساد المالية " ، ماي 2001 ، ص 13.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، " التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا و إشكاليات "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 142 أكتوبر 2000 ، ص22.

[4] هشام عبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 31.

المكونات في حد ذاتها محل اختلاف بين الدارسين، فمنهم من يستبعد مكونا ومنهم من يضيف آخر، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب السياسية والنقابات، إلا أنه في ظل الدراسات الحديثة تكاد تكون الجمعيات هي المكون الأساسي للمجتمع المدني.

المطلـــب الثانـــي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدنـي .

يعد مفهوم المجتمع المدني وثيقة الصلة بالحضارة الغربية، فقد استخدم هذا الأخير منذ العصور القديمة التي تعود إلى أواسط القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر - أي منذ عصر النهضة - للدلالة في تلك المرحلة على التي مرت بها المجتمعات حتى تجاوزت حالة الطبيعة، وأسست وفق ما يسمى بالعقد الاجتماعي والذي وحد بين الأفراد وأسس لبناء فكرة الدولة والمجتمع التعددي[1].

فالمجتمع المدني في صياغته الأولى كان يقصد به كل تجمع بشري خرج عن حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية أين تحكم الأفراد هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وفقا لهذا الطرح فإنّ المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يعبر عن الكيان الواحد الذي لا تمايز فيه يضم المجتمع والدولة معا[2]، رغم أنّ الانطباع الأوّل الذي أخذ عنه كونه مفهوما مرادفا الدولة، ولكن هذا المفهوم اختلفت حوله الرؤى بين الفكر الكلاسيكي والفكر المعاصر حتى ضمن الإطار الفكري نفسه وهذا ما ستناوله في ما يلي:

الفـــرع الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الكلاسيكي

يعد مفهوم المجتمع المدني مرتبطا بالمدرسة الكلاسيكية "مدرسة العقد الاجتماعي"، والتي يعود ظهورها التاريخي إلى القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر،في حين يرى بعض الفقهاء بأنّ ظهور مفهوم المجتمع المدني يعود إلى العصر اليوناني[3]، وقد سعت مدرسة العقد الاجتماعي للقضاء على فكرة حكم الملوك عن طريق نظريات الحق الإلهي، وإنهاء مظاهر الحكم الاستبدادي، وطرحت أفكار بديلة تقوم على أساس تحديد سلطات الحاكم والتخلي على النظريات الدينية - حكم الكنيسة - ورجال الدين والكهنة، وإحلال نظام جديد يسعى لبناء النظام الاجتماعي على أسس غير دينيّة ولا ترتبط

[1] تماس ماير اوروفورو هولت،**المجتمع المدني والعدالة** :"ترجمة راند النشار وماجدة مذكور"،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2010،ص13.

[2] محمد شعبان عبد العزيز خميس،محددات تفعيل المجتمع المدني في مصر(1991-2005)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية:(جامعة القاهرة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010)،ص17.

[3] صالح السنوسي،**إشكالية المجتمع المدني العربي والعصبية و السلطة**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،2012،ص09.

بالإرث العائلي، بل تنبع من المجتمع وتصب فيه، وترى أنّ مجموع المواطنين الأحرار هم من اختاروا بإرادتهم حكوماتهم بموجب عقد اجتماعي يحدد شكل وطبيعة النظام الذي يريدون العيش في كنفه.

ولعلّ أهم مفكري هذه المدرسة الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني هم فلاسفة العقد الاجتماعي، جون لوك وتوماس هوبز وجون جاك روسو، وسنحاول تناول طرح كل منهم حول مفهوم المجتمع المدني.

أولا/ *المجتمع المدني عند توماس هوبز (1588م - 1679م)*

حاول توماس هوبز إضفاء شرعية العقل على الحكم المطلق[1] وحدد اثني عشرة حقا تشكل جوهر وسلطة الحكم المطلق، ويرى أنّ كل الناس متساوون في حالة الطبيعة، حيث كان كل إنسان في هذه المرحلة يسعى للحفاظ على حريته، ويسعى في الوقت ذاته للسيطرة على الآخرين، والإنسان عند هوبز لا يعتبر وحيدا بل الرغم من طبيعته الفردية، إلا يكون الإنسان الآخر منافسا له[2].

وتنطلق فلسفة هوبز من فكرة مفادها أنّ المجتمعات كانت تعيش في ظل عدم وجود الدولة، وكانت تعيش في فضاء تعمه الفوضى والصراع وحرب الكل ضد الكل، وحتى ذهب توماس هوبز يصور الإنسان في أدنى صوره فقال أن الإنسان يصبح ذئبا لأخيه الإنسان، لذا فقد كان هوبز يسعى نحو اكتشاف المعايير الواجب احترامها لبناء مجتمع مدني جدير بهذه الصفة (المدنية)، وكانت المعايير تتعلق بقوانين المنطق الطبيعي التي هي في الواقع ليس سوى نظريات ونتائج مرتبطة بما يعزز الحفاظ على البشر والدفاع عنهم[3].

فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد حتى ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، واعتبر بذلك توماس هوبز منظرا للسلطة المطلقة للحاكم، هذا ما أثار انتقادات كبيرة لأفكاره منها اعتبار المجتمع المدني حالة سياسية اصطناعية، معتبرا إياه أمرا خارجا كليا عن الطبيعة البشرية غير كامن فيها، وهو السبب الذي أدى إلى حرق جميع كتبه، وبالرغم من ذلك فإنّ تصور توماس هوبز للعقد

[1] فريال حسن خليفة،**المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004،ص50.

[2] حسن محمد سلامة السيد،العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني مصر مع الإشارة إلى الجمعيات الأهلية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية:(جامعة القاهرة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2004)،ص03.

[3] - PICARD, Jean-Luc et autres**. L'idée de sciences politiques cher Thomas HOBBES**, Site de l' Université de Picardie Jules Vernes ; (page consulté le 13/02/2020), www.u-picardie.fr/labo/curapp/revues/root/7/picard al.pdf , P 09.

الاجتماعي يمثل حلقة أساسية في تطور مفهوم المجتمع المدني، فهو يرى "أنّ مجتمع مدني كان بدون دولة في مرحلة أولى ثم يتطابق مع المجتمع السياسي عبر إرجاعه إلى الدولة لحظة قيام العقد".

ثانيا/ *المجتمع المدني عند جون لوك (1632م - 1704م)*: يعد جون لوك من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بالمجتمع المدني، وقد قصد به المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية سعيا منهم لضمان حقوقهم المتساوية التي يتمتعون بها في ظل المجتمع الطبيعي نظرا لغياب السلطة القادرة على ضبط الحياة داخل المجتمع الطبيعي الذي كانت فيه حياة الأفراد مهددة، اتفق الأفراد على تكوين مجتمع يكفل لهم حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الواجب على أفراد المجتمع الالتزام بطاعة تلك السلطة التي تحكم كيان هذا المجتمع طالما ظلت ملتزمة ببنود العقد والاتفاق ومن حقهم الثورة عليها إذا خرجت أو أخلت ببنود هذا الاتفاق[1].

كما يرى جون لوك بضرورة وضع حد للسلطان المطلق للحاكم، حيث أنّ نظرية العقد عنده تقتضي أن وجود السلطة الحاكمة منوط بها حماية الحقوق الطبيعية للأفراد المتعاقدين معها، معتقدا في الوقت عينه بتفوّق السلطة التشريعية على باقي السلطات، فجون لوك يرى أنّه لا يمكن إقامة مجتمع مدني في ظل سلطة استبدادية، لأنّ سلطة الدولة اللامحدودة سوف تعرض الأمن الذي صممت هذه السلطة من أجل حمايته للخطر، وسوف تجعل قيام المجتمع المدني أمرا مستحيلا[2]. ويميّز جون لوك بين المجتمع والدولة، ويرى أنّ الدولة موجودة لحماية الكيان الأخلاقي الدائم القادر على البقاء والحكومات تعمل في هذا النظام الأخلاقي الذي يكفل للفرد كامل حقوقه وحرياته الأساسية، وبهذا يكون جون لوك السباق في فصل المجتمع المنظم سياسيا عن كيان الدولة التي تتجسد في الحاكم، وبهذا أصبح بالإمكان تخيّل مجتمع مستقل عن الدولة، وبهذا يجد المجتمع نفسه مجبرا على إعادة تنظيم نفسه بنفسه - تلقائيّا- دونما أيّ تدخل من الدولة، التي تتجه انشغالاتها إلى أمور أكثر أهمية مثل الدفاع في حال حدوث الخطر الخارجي ولا تتدخل داخليا في حال حدوث مخالفة للقانون، أو قيام حرب أو محاربة الجريمة.

ثالثا/ *المجتمع المدني عند جون جاك روسو(1713م - 1788م)*

يرى جان جاك روسو أنّ الأفراد في الحالة الطبيعية كانوا يعيشون في حالة محايدة تتميّز بالانسجام مع الذات، أي أنّ الأفراد كانوا سعداء ومتساوون لكل منهم اكتفاء شخصي وقناعة بمستوى المعيشة نظرا لمحدودية حاجاتهم، بخلاف هوبز الذي كان يقول بأنّ حالة الطبيعة كان تسودها الفوضى.

[1] نادية خلفة، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق:(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق، 2003)،ص 16.

[2] محمد شعبان عبد العزيز خميس،**مرجع سابق**،ص19.

ويقول روسو أنّ الدخول إلى المجتمع المدني كان نتيجة عقد اجتماعي يرى فيه الشكل المثالي للجمعية، على أن لا تكون العضوية فيها دربا نحو تدمير حرية الأفراد، التي قدسها روسو باعتبارها قبل كل شيء تضامنا . وهذا العقد يتنازل بمقتضاه كل فرد عن حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره[1]، وأنّ الأفراد قد تنازلوا عن وحريتهم الطبيعية ليعوضوا بحرية مدنية بدلا عنها، وهذا التنازل الذي تنشأ بموجبه الدولة، وهو تنازل للإرادة العامة المعيرة عن الجماعة وبذلك تصبح السلطة للجميع والسيادة للشعب. ويعد طرح روسو للمجتمع المدني تطورا هاما حيث جعل السيادة أساسا لنظرية في العقد الاجتماعي.

وبذلك جعل روسو من الشعب هو الحاكم وهو الرعية وصاحب السيادة وهو المحكوم، وهذه السيادة مستندة للإرادة العامة، وهي إرادة المجتمع، أمّا الحكومة عند جون جاك روسو فهي مجرد وسيط ويمكن سحبها وتعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب[2]، وعليه فإنّ روسو يرفض بقوّة سلطة الحكام المطلقة، معتبرا إيّاها عبودية.

الفـرع الــثاني: المجتمع الــمدني في الفكـــر الغــربي الحـــديث

مادام مفهوم المجتمع المدني نشأ وترعرع في ظل الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية منذ القرن السابع عشر، كما تمت الإشارة إلى ذلك، حيث أنّ الخلفية الأساسية المساهمة في رسم معالمه التي بلورتها نظرية العقد الاجتماعي، وفي ظل الانجازات التي حققتها الثورات البرجوازية وتطور الرأسمالية، خصوصا مع تطور الحقوق البرجوازية السياسية والاقتصادية[3]، وظهرت في المجتمع طبقتين إحداهما تعمل والأخرى تملك رأس المال، وبدأ التعارض يظهر بين العمال من جهة أخرى، وقد ارتبط هذا الوضع الاقتصادي الجديد وظهور حق الملكية الخاصة، دفع الأفراد لتأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشتركة، وأصبحت هذه الروابط تحظى بقبول كبير لدى مختلف الأفراد بغض النظر عن الاختلافات بيتهم في الروابط الطبيعية كالقرابة والدين والجنس واللون[4].

---

[1] محمد شعبان عبد العزيز خميس،**مرجع سابق**،ص20.

[2] أماني قنديل،**مرجع سابق**،ص48.

[3] هشام عبد الكريم ، المجتمع الذي و دوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989 - 1999 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية :(جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر -،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم تنظيمات سياسية وإدارية، 2006)، ص 19.

[4] علي عبد الصادق ، **مفهوم المجتمع المدني** ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2007 ، ص 29.

وكان لهذه الأوضاع الأثر البالغ في اهتمام مفكرين وفلاسفة القرن التاسع عشر بمفهوم المجتمع المدني وأعطوه عناية خاصة، ولم تحل المقاربة الفلسفية عندهم دون إضفاء الطابع السياسي على المفهوم وجعلوه مقابلا للدولة[1]، وكان الإسهام الأكبر للفيلسوف الألماني هيغل وغرامشي ودي توكيفل.

أولا / *المجتمع المدني عنـــد هيغـــــل*

يعتبر هيغل أول من عارض منظري العقد الاجتماعي منوّها إلى عجز المجتمع المدني عن تنظيم ذاته وعدم مقدرته على تحقيق العدل والحرية، وحاجته للدولة بصفتها قوة خارجية للقيام بذلك، حيث نجد أنّ طبيعة العلاقات في معرض حديثه عن تكوين المجتمع المدني أقرب للمجتمعات الإقطاعية (وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة) منها للرأسمالية، رغم أنّ مفهوم هيغل للسوق وتقسيم العمل موروث عن الاقتصاد السياسي الانجليزي الذي يعكس بصفة محددة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية.

وبكل قطعية يفصل هيغل بين المجتمع المدني والدولة، فالمجتمع المدني عند هيغل حيز للتنافس والفردية والدولة فوق هذا التنافس وهي فوق المجتمع وأسمى منه، والدولة بصفتها فوق المصالح الشخصية (الفردية) فهي التي تعطي الشرعية للفرد باكتسابه لها طواعية[2]، والمجتمع المدني كما يرى هيغل هو ساحة لتصارع مصالح الأفراد، فهي التي تعطي الشرعية للفرد باكتسابه لها طواعية، والمجتمع المدني كما يرى هيغل هو ساحة لتصارع مصالح الأفراد، وعليه فهو منظمة غير مستقرة، وهو بذلك بحاجة لتدخل الدولة لحل تناقضاته. والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة ليست مجرد علاقة نفي أو إثبات، وإنّما هي علاقة يتحول فيها الطرفين إلى مركب مكون للطرف الآخر.

ثانيا/ *المجتمع المدني عند غرامشي (1891م - 1937م)*

لقد غاب استخدام مصلح المجتمع المدني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى أين عاد للظهور مرة أخرى وفق طرح جديد على يد المفكر الايطالي انطونيو غرامشي، والذي أسس مشروعه النقدي على محاربة تأويلات معينة للماركسية التي تنكر أي دور للبنى الفوقية - الدولة - والتي تتعامل مع الوعي الاجتماعي بوصفه مجرد انعكاس سلبي للقاعدة الاقتصادية[3].

وبذلك يكون مصطلح المجتمع المدني قد اكتسب تطورا نوعيا لدى غرامشي، حيث ربطها بالتمييز بين وظيفتي المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالأول وظيفته الهيمنة في شقها الثقافي والإيديولوجي،

[1] الحبيب الجناحي ، **المجتمع المدني و أبعاده الفكرية** ، ط 1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 ، ص 15.

[2] عاطف أبو سيف ، **المجتمع المدني و الدولة** ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، غزة- فلسطين ، 2005 ،ص30.

[3] غازي الصوراني ، **تطور مفهوم المجتمع المدني** ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، 2010 ، ص 46 .

إمّا الثانية فالهيمنة بفرض المعايير واستعمال القوة، وهذا التطور ارتبط بالنظرية الماركسية، فقد أظهر في ثناياه قراءة نقدية لتلك النظرية، ونقدا ذاتيا لأداء الحزب الشيوعي في ايطاليا ضد الحكم الفاشي. وقد ربط غرامشي المجتمع المدني بإشكالية الديمقراطية وبدور المثقف في تبرير وإنتاج البدائل في خضم الصراع اليومي الواقعي، وأولى أهمية بالغة للأحزاب التي يطلق عليها اسم المثقف الجمعي، الذي يقوم دوره على تفعيل البعد المعرفي الثقافي في داخل الحزب بهدف إيجاد وبلورة العلاقة بين شعارات الحزب وإيديولوجيته من ناحية، وبين الحزب وكوادره وجماهيره لتكرين مثقفين من أصول كادحة فقيرة (البروليتارية) للوصول إلى الوحدة بين القوى المادية والأيديولوجية من جهة أخرى، وهي الكفيلة وحدها بخلق ما يسميه غرامشي بالكتلة التاريخية، وهنا تظهر الأهمية القصوى لعملية التثقيف حيث تسعى للرقي بوعي الطبقات الكادحة (العمال) من حالة الوعي بالبنية التحتية (الوعي الاقتصادي العضوي) إلى حالة الوعي بالبنية الفوقية (الوعي السياسي والمعرفي والأخلاقي)، وبذلك يتم خلق إيديولوجيا وهيمنة مضادة لهيمنة الدولة القوية وهو ما يسهم في عملية التغيير الثوري، وبعد تشكل هذه الهيمنة المضادة وتراجع هيمنة الدولة (البرجوازية)، تستولي طبقة البروليتاريا على الحكم بصفتها تجسيدا للمجتمع المدني ومن ثمة تنتهي الحاجة للدولة.

ثالثا/ *مفهوم المجتمع المدني عند أليكسيس دي توكفيل.*

كان أليكسيس دي توكفيل قد لفت أنظار الباحثين ومفكرين السياسة الأوروبيين إلى حقل آخر في مجال الدراسات التي تعنى بالمجتمع المدني، وذلك في كتابه المعروف "الديمقراطية في أمريكا"، حيث يلاحظ بداية إعجابه بالحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تناولها ابتداء من التركيبة السكانية والمدن وصولا إلى ظهور النظام السياسي والمؤسسات التشريعية والقضائية والدستورية المختلفة،وما لفت انتباه أليكسيس دي توكفيل هو نزوع الأمريكيين إلى تشكيل جمعيات ونواد تغطي كافة وجوه النشاط البشري . ويرى دي توكفيل أن هذه التكتلات التي تشيع الحياة الديمقراطية وتحافظ عليها، ويقول دي توكفيل في كتابه حول الديمقراطية – في جزئه الثاني – الأمريكيون من كل الأعمار وكل الدرجات والرتب ومن كل الاتجاهات الروحية ينضمون باستمرار لجمعية ما[1].و يعتقد دي توكفيل أن هذه المؤسسات تتوسط من ناحية بين الدولة والفرد ومن ناحية أخرى بين البنية السياسية وثقافة الأخلاقيات، فهي بذلك تمثل أساس الديمقراطية، وينبغي عليها أن تحمي الملكية من الاستبداد.

[1] فرانك ادلون ، **المجتمع المدني (النظرية و التطبيق السياسي)** ،" تر: عبد السلام حيدر" ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2002 ، ص 41.

ويردد دي توكفيل مقولة مفادها أنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، وهذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الدائم، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية[1].

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني .

يعد صامويل هنتنغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني وتنفق أغلب الدراسات الأكاديمية المتعلقة بموضوع المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون ، هي كما يلي:

أ / القدرة على التكيف مقابل الجمود.

ب/ الاستقلال مقابل التبعية .

ت/ العقد مقابل الضعف التنظيمي .

ث/ بالتجانس مقابل الانسجام .

الفرع الأول: القدرة على التكيف.

ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات والتطورات في البيئة التي تعمل بها المؤسسة، فإذا استطاعت المؤسسة التكيف بشكل سريع كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل دورها وتراجع أهميتها وربما انحلالها واندثارها، وللكيف العديد من الأنواع[2]:

أ/ التكيف الزمني: ويعني قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الاستمرارية لفترات زمنية طويلة وهذا مرهون بالأسس التي قامت عليها مؤسسات المجتمع المدني، فقيامها على أسس راسخة تضمن لها الاستمرارية والدوام لأن مدى قوة وصلابة الأسس تعد مؤشرا حقيقيا لمدى قوة المؤسسة وتماسكها.

[1] ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا** ، " تر : أمين مرسي قنديل" ، ط1، عالم الكتاب ، القاهرة، 1991 ، ص 480.

[2] ثامر كامل الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** :" دراسة معاصرة في إستراتجية في إدارة السلطة "، ط 1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2004 ، ص110.

ب/ التكيف الجيلي: ويقصد به استمرار المؤسسة بالرغم من تعاقب الأجيال، سواء على مستوى الأعضاء أو القادة والزعماء، ويجب أن تطرح إشكالية من يخاف من، أي أنها تكون قادرة على إنتاج النخب، وكلما تمت عمليات التغيير بطرق ديمقراطية مؤسسيها.

كما يجب تجاوز فكرة تركيز المسؤوليات في يد شخص واحد، كرس الجمعية مثلا.

ت/ التكيف الوظيفي: والمراد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على أجواء التغييرات وتعديلات جوهرية في نشاطها وفقا للمستجدات الظرفية، وهذا ما يبعد عملها عن المناسباتية، التي أصبحت سمة أساسية من سمات نشاط المجتمع المدني في الفكر العربي.

الفرع الثاني: الاستقلالية.

ويقصد بالاستقلالية أن تكون مؤسسات المجتمع المدني حرة في اتخاذ قراراتها ولا تخضع لأي ضغط سواء من المؤسسات الخاصة أو الحكومية، أو الأفراد، حتى تبقى مبادرتها حرة ولا تخضع نشاطها لهذه الجماعات، وتحد من استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وفقا لمؤشرات عدة:

أ/ النشأة: يجب أن لا تدخل الدولة في عملية ميلاد حركات المجتمع المدني، وتبقى حرية التكوين أو النشأة سلطة في يد مكوني الجمعيات ، أما الدولة فيحظر دورها في عملية التسجيل فقط، لكن واقع الدول العربية يؤكد أن أجهزة الدولة لها مطلق الصلاحية في قبول اعتماد الجمعيات من عدمه، وهذا يتعارض وأهم الخصائص التي يجب أن تتمتع بها حركات المجتمع المدني.

ب/ الاستقلال المالية: ويقصد به أن تكون مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ولو نسبيا في مواردها المالية، لأن تبعية هذه المؤسسات إلى أي جهة كانت سوف برهن إرادة حركات المجتمع المدني، ويجعلها تابعة للجهات التي تمولها، خاصة إذا علمنا أن مصادر تمويل الجمعيات في الوطن تعتمد على المساعدات الحكومية، وهذا ما جعلها أسيرة مصالح الجهات الممولة.

ت/ الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها بنفسها وفقا لقوانين داخلية ولوائح تنظيمية، بعيدا عن تدخل أي جهة كانت، وخاصة الجهات الحكومية، للتخلص من جميع صور الرقابة التي تمارسها الحكومة على مؤسسات المجتمع المدني.

وبغية تحقيق الاستقلالية الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني رهين التواصل الفعال بين مختلف منظمات المجتمع المدني، وقيام قيم التضامن والتسامح والتعاضد بينهم، وإلزامية تأسيس قواعد ممارسة

داخلية مبنية على أسس ديمقراطية بعيدة عن جميع مظاهر الاستبداد والفساد، لأن ضعف التأطير الداخلي يجعلها لقمة سائغة للاختراق.

الفرع الثالث: التعقد.

ويقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل تنظيمات المجتمع المدني، أو بعبارة أخرى تعدد هيئاتها التنظيمية وامتدادها وانتشارها الجغرافي داخل المجتمع الذي تمارس أنشطتها من خلاله، فكلما ازدادت الهيئات الفرعية لمؤسسات المجتمع المدني[1]، و بقدر ما تسع دائرتها الشعبية، وحركات المجتمع المدني وبالرغم من كثرة عددها في الوطن العربي إلا أنها بسيطة البنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية انعدام انتشارها وتركز جل مؤسسات المجتمع المدني في العواصم والحواضر.

الفرع الرابع: التجانس.

وتعني هذه الخاصية عدم وجود أي صراعات أو خلافات داخل هذه التنظيمات، لأن وجود الصراعات ينعكس سلبا على أدائها، فإدارة الصراعات والخلافات متى كانت بطرق سلمية واستطاعت هذه المنظمات حل واحتواء هذه الأزمات كلما ازدادت درجة التطور داخل هذه المؤسسة، وما يقصد بالتجانس هنا لا يعني وجود نمط محدد من تشكيلات المجتمع المدني التي تنضوي على تباينات معينة، بل العكس تماما لان وجود هذه التنظيمات هو الحفاظ على هذه التباينات والاختلافات داخل المجتمع، إذن فمن الأحسن أن تكون هذه التشكيلات فضاء حرا للتنافس والاختلاف والتمايز بين مختلف القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المتباينة، ويرى هنتنغتون أن ما يقصد بالتجانس هو تزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، وذلك بدلا عن العلاقات القائمة على أسس الصراعات و الاختلافات.

المطلب الرابع: وظائف المجتمع المدني

في ظل تعدد معاني مفهوم المجتمع المدني وخصائصه، فقد تعددت أيضا وظائف المجتمع المدني، والتي استخدم لتحقيقها و القيام بها جملة من الوسائل والأدوات. وضمن جملة الوسائل والأدوات التي استخدمها المجتمع المدني لتحقيق ما يصبو إليه وسائل مباشرة، كالتفاوض والمساومة والإقناع، ووسائل

[1] صالح زياني ، **مرجع سابق ، ص77 .**

أخرى غير مباشرة كالسعي إلى الوصول إلى الدوائر الحكومية والاتصال مباشرة وشخصيا بصانعي القرار أو عن طريق ممثليها لدى الجهات الحكومية .

وتستخدم في ذلك كافة الوسائل المتاحة كاللجوء إلى وسائل الإعلام السمعية والبصرية (الصحف - الجرائد - الإذاعة)، وذلك بغرض التأثير في الرأي العام وخلق نوع من الضغط يسهم في تحقيق مطالب حركات المجتمع المدني.

ولعل أهم الوظائف المنوطة بمؤسسات المجتمع المدني، ما يلي:

1/ تحقيق الانضباط والنظام داخل المجتمع: كون مؤسسات المجتمع المدني أداة فعالة لفرض الرقابة على الجهات الحكومية وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

2/ تحقيق الديمقراطية: تعد حركات المجتمع المدني القناة الحقيقية للمشاركة الطوعية في المجال العام والحياة السياسية، كما تعد حركات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية الناجمة عن ارتفاع مستويات الوعي وليس عن طريق عمليات التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدول الاستبدادية تظهر مدى تأبيد مختلف الفئات الاجتماعية لمشاريعها وقوانينها، وقبولها لها.

3/ التنشئة السياسية والاجتماعية: وتعد هذه الوظيفة المرأة العاكسة لمدى قدرة حركات المجتمع المدني على المشاركة في عملية بناء المجتمعات، وذلك من خلال غرس مجموع القيم والمبادئ في نفوس الأفراد، مثل الولاء والانتماء والتعاون والتضامن، فبمجرد انتماء الفرد لأي منظمة (المجتمع المدني) فان ذلك يكون له بالغ الأثر حتى على حالته النفسية حيث يقوي لديه الشعور بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية جديدة مستقلة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الغير في الأعمال التطوعية، والاستعداد للتضحية، بالإضافة إلى وعيه التام بحقه في ممارسة حقوقه الديمقراطية .

4/ الوساطة والتوفيق: ومفادها التوسط بين الحكام والشعوب من خلال مختلف قنوات الاتصال، ونقل مختلف مطالب الجماهير إلى الحكومة بطرق سلمية، كما تستقل برامج الحكومات وأهدافها إلى الموطنين بغية مساعدتها في إنجاح هذه البرامج والأهداف، وتسعى حركات المجتمع المدني من خلال هذا كله إلى تحسين وضعها والحفاظ عليه والعي لاكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، وتلقى حركات المجتمع المدني مختلف المطالب الاجتماعية، والتي تكون في الغالب معارضة ومتضاربة ومتناقضة أحيانا، وتقوم بإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل إيصالها إلى الجماعات المعنية، مما يسهل عملية تجاوب الحكومة مع هذه المطالب.

فلولا هذا الدور الذي تقوم به حركات المجتمع المدني لصعب على الحكومة عملية التكفل بمختلف هذه المطالب، ويزيد عمليا من إرباكها، كما أن سياسات الحكومات في العديد من الأحيان تحوي نوعا من التمييز مما يخلف نوعا من عدم التوازن بين مختلف الجماعات، وهذا يعارض مبدأ الحياد الذي تفرض على الدولة الالتزام به إزاء المواطنين.

5/ ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: في ظل انهيار المعسكر الاشتراكي في ثمانينيات القرن الماضي، شهد العالم ظاهرة تراجع الدولة وانسحابها من المجال العام وتخليها عن العديد من الوظائف التي كانت تقع على عاتقها، خصوصا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ونتيجة الأعباء الثقيلة التي وقعت على عاتق الدولة والتي أدت إلى حالة العجز والإفلاس، بدأت الدولة تنسحب تدريجيا من بعض القطاعات تاركة وراءها فراغا يحتاج إلى من يملأه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف، وهنا ظهرت إلزامية تدخل مؤسسات المجتمع المدني لسد هذا الفراغ وإلا تعرضت الدولة والمجتمع للانهيار، خاصة في ظل تنامي الشعور بعدم الرضا لدى جمهور المواطنين الذين كانوا يستفيدون من دور الحكومة السابق لإشباع حاجياتهم. وكذلك هو الحال بالنسبة للأزمات الاقتصادية، أين تعجز الدولة عن أداء المهام المنوطة بها اتجاه أفراد المجتمع، فتظهر الحاجة الماسة لتدخل مؤسسات المجتمع المدني لسد العجز.

المطلب الخامس: أسس وأركان المجتمع المدني .

يقوم المجتمع المدني على مجموعة من الأسس والمتطلبات اللازمة لبنائه، والتي تعد معايير أساسية تستند عليها تنظيماته، للقيام بمختلف الوظائف الأساسية في المجتمع، والتي من خلالها تجلى عمليا توسط حركات المجتمع المدني بين الدولة والمواطن، وقوام هذه الوساطة الإدارة السلمية والمنظمة وفقا لقيم الاحترام و التسامح، ويتجلى هذا الدور وفقا لأسس أهمها:

الفرع الأول: أسس بناء المجتمع المدني .

للتكوين مجتمع مدني فعال يجب أن ينشأ على مجموعة من الأسس، أبرزها الآتية:

أ/ الأساس الاقتصادي: ويتضمن مدى إمكانية تحقيق درجة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك استنادا إلى نظام يرتكز على الدور الأكبر للقطاع الخاص ويفتح الباب أمام المبادرات الفردية، فتطور المستوى الاقتصادي يسمح بزيادة فعالية أداء حركات المجتمع المدني، بعيدا عن سيطرة وتوجيهات الدولة، لأن التدخل في في صيرورة الحياة الاقتصادية يحد ويقلل من فعالية أداء مؤسسات المجتمع

المدني، لأن دورها في حالة الانتعاش الاقتصادي يتجه نحو تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي هيكليا في ظل الارتباط البنيوي بالعملية التنموية المشاركة فيها [1].

ب/ الأساس السياسي: لا يمكن الحديث عن وجود المجتمع المدني ما لم يكن هناك مناخ سياسي يسمح بوجوده، ويتيح له الفرصة للتعبير عن آراءه وفقا للطرق السلمية، وبعد المناخ الديمقراطي الجو الأنسب كون الديمقراطية تقوم على أسس العدد والحوار السلمي وقبول الآخر وإدارة الصراعات بالطرق والأساليب السلمية، وهو ذات المعيار الذي يقوم عليه المجتمع المدني، وعليه فانه كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني فاعلة وقوية فإنها تساهم في إرساء معالم النظام الديمقراطي، ومنه فإن مؤسسات المجتمع المدني تعد الدعامة الأساسية النجاح مسارات الممارسة الديمقراطية.

ث/ الأساس الإيديولوجي: ويتضمن مختلف القيم والأفكار والإيديولوجيات السائدة لدى القوى والفواعل الاجتماعية التي تتعارض تياراتها الإيديولوجية مع الإيديولوجية التي تبناها الدولة، فهذا التباين في المصالح بين الفواعل الاجتماعية مرتبط بمدى التباين في القيم والأفكار التي تتبناها هذه القوي، وهذا يظهر الدور الفاعل للنخبة والمثقفين في بلورة الخطاب الإيديولوجي داخل مؤسسات المجتمع المدني[2].

ج/ الأساس القانوني: ويقصد به وجود الإطار القانوني الذي يضمن ويكرس وجود مؤسسات المجتمع المدني، ويعمل على ضمان حرية ونشاط وحماية حركته، وذلك من خلال مختلف الضمانات الدستورية والتشريعية التي تعزز ذلك، ومن واجب الدولة التي تكفل جملة الحقوق والحريات بين مختلف الفئات الاجتماعية بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية، وهذا ما يعزز قيم المواطنة والحقوق والحريات الأساسية[3].

الفرع الثاني: أركان المجتمع المدني .

في ضوء ما تقدم وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة وضبط مفهوم المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود حد أدنى من العناصر التي تم الاتفاق عليها من قبل الباحثين والدارسين، والتي تشكل في مجملها جملة الأركان الأساسية التي يكون منها مفهوم المجتمع المدني، وهي كما يلي:

[1] هشام عبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 35.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني - المؤشرات الكمية و الكيفية** ،مداخلة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان،1992،ص699.

[3] هشام عبد الكريم ، **مرجع سابق** ، ص 36.

أ/ الفعل الإرادي الحر: ويقصد به أن المجتمع المدني يكون نتيجة الإرادة الحرة للأفراد الذين يشكلونه، لذلك فهو يختلف عن باقي الجماعات الأخرى، كالجماعة القرائية (الأسرة، العشيرة، القبيلة)، ففي الجماعات القرائبية لا يكون للإنسان الحق في اختيار عضويته، إذ أن هذه العضوية يتم اكتسابها عن طريق الإرث، أي أن المشاركة العضوية في مؤسسات المجتمع المدني إرادية ينتسب إليها الفرد بمحض إرادته الحرة.

ب/ الركن التنظيمي (المؤسسي): المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، وتحتوي هذه التنظيمات على مجموعة من الأفراد أو الأعضاء اختاروا العضوية في هذه التنظيمات طواعية ورغبة منهم في ذلك، ووفقا للشروط التي يتم التراضي حولها من قبل المنتمين إليه، وهذا ما يميز مؤسسات المجتمع المدني عن باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وهذا ما نقده بفكرة المؤسسية [1].

ت/ الركن القيمي (الأخلاقي): تلتزم تنظيمات المجتمع المدني بجملة من القيم والمبادئ قوامها قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وحق الآخرين في تكوين منظمات مجتمع مدني وتدافع عن مصالحهم المادية و المعنوية وتحميها، والالتزام بإدارة الخلافات بالطرق السلمية سواء داخل مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها، أو بينه وبين الدولة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

ث/ الاستقلالية: يجب على حركات المجتمع المدني أن تتمتع باستقلالية عن أجهزة الدولة، وبقدر الاستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني قدر ما تكون أقرب إلى إرادة المواطن وطموحاته ورغباته. والاستقلال هنا لا نقصد به فقط الاستقلالية اتجاه الدولة بل الاستقلال كذلك عن مختلف التأثيرات من قبل المجتمع السياسي، لأن تبعيتها للأحزاب لسياسية تجعل من عملها موجها لخدمة العمل السياسي، وهذا ينعكس سلبا على أدائها للوظيفة الأساسية ألا وهي المتوسط و بناء الديمقراطية[2].

وبالإضافة إلى جملة المقومات التي يتفق حولها أغلب الباحثين والدارسين يضيف عبد الغفار شكر عنصر عدم سعي مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى السلطة، ويقول بهذا الصدد بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة إلا أنها تقوم بدور سياسي بطريقة غير مباشرة، كونها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق والمشاركة مما يدعم عملية التحول الديمقراطي، وإرساء قيم المحاسبة والمساءلة، وإرساء معالم الممارسة الديمقراطية.

[1] صالح زياني ، **مرجع سابق** ، ص76 .

[2] صالح زياني ، **المرجع نفسه** ، ص77 .

الفصـــل الثـــانـــي السياســة الاجتماعيــة والمجتمع المدني فــي الجزائــر

المبحث الأول:

تطور السياسات الاجتماعية في الجزائر وآليات تنفيذها.

المطلب الأول: السياسات الاجتماعية في عهد الأحاديـة الحزبيـة.

بعد حصول الجزائر على استقلالها كان لا بد لها أن تختار النهج الإيديولوجي الذي ستنتهجه لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، فكان الخيار الاشتراكي اقصر الطرق لمعاداة الامبريالية تحت وطأة الخلفية التاريخية، ولما كانت جبهة التحرير الوطني التنظيم الثوري الذي استطاع أن يوفر إطارا عاما لاتحاد جميع فئات المجتمع ضد الاستعمار، كان لا بد أن يلعب دورا محوريا في الحياة العامة بعد الاستقلال وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرين من أول دستور للجزائر حيث جاء فيها "حزب جبهة التحرير الوطني في حزب الطليعة الوحيد في الجزائر"، كما نصت المادة الرابعة والعشرين من نفس الدستور على "جبهة التحرير الوطني تحدد سياسة الأمة وتوجه عمل الدولة وتراقب عمل المجلس الوطني و الحكومة"[1].

إن هذا الإقرار الدستوري بتفرد حزب جبهة التحرير الوطني بالساحة السياسية جاء كدعامة تعطى للشعب، من أجل صهر كافة القوى الفكرية والثورية والعملية فيه، أي أن حزب جبهة التحرير الوطني هو انعكاس عضوي للوحدة الثورية يعبر عن إرادة الشعب الشاملة[2].

وأمام الوضعية الاجتماعية الصعبة التي كان يعيشها الجزائريون بعد صراع مرير مع المستعمر الفرنسي من أجل نيل الاستقلال، كان لزاما على الدولة الفتية النهوض بالجانب الاجتماعي للسكان من خلال تحسين الإطار المعيشي والاهتمام بالصحة والتعليم والشغل ولعل أهم عقبة واجهت السلطات في هذه المرحلة هي النقص الحاد في الإطارات التي يمكن أن تنهض بالتنمية الاجتماعية، لذلك لجأت الدولة الجزائرية إلى الإطارات الأجنبية من خلال جلب الأساتذة والأطباء والمعلمين من الدول الشقيقة في إطار التبادل والتعاون ولما كان الخيار الاشتراكي هو الإيديولوجية التي اعتنقتها الجزائر فقد انعكس ذلك على السياسات الاجتماعية المطبقة آن ذاك من خلال التركيز على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والأخذ بمبدأ مجانية الخدمات العامة، وباستقراء لوضعية السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الجزائر في ظل الأحادية الحزبية من خلال أهم القطاعات الاجتماعية نجد:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 10 سبتمبر 1963 المؤرخ في1963 / 09 / 10 ، **الجريدة الرسمية**، رقم 64، 1963.

[2] مكاشة غوثي، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية** : " الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962 إلى يومنا هذا " ،جامعة الجزائر ، معهد الحقوق و العلوم الإدارية ، العدد 28 ، سبتمبر 1990 ، ص 676 .

الفـرع الأول: قطاع التعليم والعجز في التأطير.

بعد الاستقلال وضعت الدولة الجزائرية خطة مجملة في ميدان التعليم ترمي إلى:

- ديمقراطية التعليم أي عدم قصر التعليم والثقافة على فئة معينة.

- تعريب التعليم أي إحلال اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية لبلاد محلها الطبيعي كلغة العلوم والثقافة والإدارة.

- إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات، استجابة السياسة التعليمية والثقافية لمقتضيات العصر ومتطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[1].

إن الوضعية السيئة لنظام التعليم اقتضت تحركا فوريا وجماعيا لخوض معركة أول دخول مدرسي بعد الاستقلال، ولأجل ذلك فقد تم فتح ورشات وإقامة تربصات لكل من تطوع من اجل إنقاذ المدرسة الجزائرية واستخلاف الإطارات التي غادرت البلاد، وقد استلزم تطبيق التعديلات ذات الطابع التربوي العديد من الأساتذة، الشيء الذي كانت الجزائر في أمس الحاجة إليه، وهذا ما دعا إلى توجيه نداء إلى كل الراغبين في الانتماء للأسرة التعليمية الجزائرية، فلبى الطلبة الجزائريون الذين تمت إفادتهم إبان الحرب التحريرية من طرف جبهة التحرير الوطني للتكوين في البلدان الشقيقة والصديقة، والتحقوا بإخوانهم الذين دعموا تجاربهم في مدارس المقاومة وكذلك من أجل تعزيز صفوف معلمي المدارس التابعة للحزب أو لجمعية العلماء المسلمين الذين رفعوا لواء نشر الثقافة العربية الإسلامية، حيث تم إدماج 1500 منهم في التعليم العمومي بموجب مرسوم مؤرخ في 19 مارس 1964م تحت إشراف لجنة تشكلت على مستوى وزارة التربية الوطنية، كما استعانت الجزائر بالتعاون مع الدول الشقيقة حيث استقبلت أول دفعة من المتعاونين العرب.

لقد حدد الأمر رقم: 76 / 35 المؤرخ في: 1976/ 04 / 16 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية والإسلامية و المبادئ الاشتراكية، وعند تصفح ديباجة الأمر السابق الذكر نجدها تؤكد على الترابط بين المنظومة التربوية والتنمية الشاملة للبلاد فالمنظومة تستمد أهدافها من الغايات المرسومة للمخططات التنموية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن جهاز الاقتصاد يعتمد على المنظومة التربوية في تخريج الإطارات التي تسيرها وتأخذ بها إلى النجاعة والفعالية.

فالمدرسة الأساسية تمثل البنية القاعدية التي تمنح طوال تسع سنوات تربية إجبارية مشتركة بين الجميع، وهي تتيح لكل تلميذ إمكانية مواصلة دراسته إلى أقصى ما يستطيع.

[1] الطاهر زرهوني ، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال** ، الجزائر : ب.د.ن ،1993، ص 62.

أما التعليم العالي في الجزائر فقد شهد بعد الاستقلال الانطلاقات الأولى في التفكير بالإصلاح الجامعي مع التوسع في المؤسسات الجامعية من اجل التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية لكافة أنحاء القطر الجزائري، حيث تم تكوين الجامعات ومعاهد التعليم العالي لإزالة سياسة اللامركزية التي كانت في عهد فرنسا، لذلك تقرر بعد الاستقلال إنشاء جامعات ومعاهد التعليم الجديدة موزعة على كافة أنحاء البلاد للأسباب التالية:

- تجنب تمركز الطلبة في العاصمة والمدن الكبرى نظرا لما يترتب عن ذلك من ازدحام في المواصلات والأحياء الجامعية ومراكز الاستقبال الدراسية.
- تطبيق سياسة ديمقراطية التعليم تطبيقا عمليا عن طريق توزيع الجامعات على مختلف المناطق وخصوصا المناطق المحرومة والمتخلفة عمرانيا وحضريا وثقافيا وقد كانت أول جامعة تقيمها الجزائر بعد الاستقلال هي جامعة وهران عام 1966م ثم جامعة قسنطينة عام 1967م.
- التنوع في اختصاصات كل جامعة بحيث تصبح كل جامعة جديدة تخدم أغراض التنمية في المنطقة التي توجد بها وبذلك يتطور التعليم العالي ويصبح تعليما وظيفيا يخدم حاجات بيئته ومتطلباتها.

لقد أثرت الأحداث السياسية بعد الاستقلال على تطور الجامعة الجزائرية، فقد أحدث انقلاب عام 1965م الكثير من التغيرات والتحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذه التحولات لفتت الأنظار إلى البحث العلمي لكنها بقيت غير كافية، لأن النمط البيروقراطي الذي طغى على استيراد التكنولوجيا تقارب مع الموقف السياسي الموجه ضد الجامعة لتهميشها، ذلك فقد أولت السلطات الجزائرية أهمية للتربية و التعليم ودورهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجسد هذا الاهتمام في أول مخطط تنموي تعده الجزائر في الفترة بين 1967م و1969م والذي كان يهدف إلى:

- التزايد السريع في عدد الطلبة الذي يتناسب واحتياجات البلد.
- توجيه الطلبة إلى مجالات التكوين التي تحتاجها التنمية الاقتصادية.
- لا مركزية شبكة قطاع التعليم العالي.
- إصلاح محتوى وطرق التعليم التي تتماشى مع التطور الوطني.

ولقد شهدت هذه المرحلة تطورا محسوسا في أعداد الطلبة الذين قدر ب: 10756 طالبا في نهاية هذه المرحلة،[1] وهذا ما أثار مشاكل كثيرة على محتوى هياكل الاستقبال الجامعية التي أصبحت غير قادرة على الاستيعاب بالإضافة إلى ضعف التأطير رغم كل المجهودات التي قامت بها هيئة التدريس، كما أن الجزارة كانت ضعيفة خاصة فيما يخص بعض مستويات التأهيل رغم أنها ارتفعت من ثمانية

[1] خالد لكصاص ، **مردودية نظام التكوين بالتعليم العالي بالجزائر: "محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية"**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية : (جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2002)، ص 23.

وعشرون بالمائة إلى واحد وخمسين بالمائة قياسا إلى أعضاء التدريس الأجانب ،أما عدد الطلبة الخريجين في هذه المرحلة فقد كان ضعيفا حيث بلغ نسبة عشرين بالمائة من مجموع الطلبة المسجلين، وهذا راجع لعدم التلاؤم بين مستوى التكوين والخصوصيات العامة التي تميز المجتمع الجزائري وكذا انعكاسات المنظومة التعليمية الفرنسية على النسق التربوي في الجزائر بعد الاستقلال.

شهدت فترة السبعينات اتجاهات جديدة في الجامعة الجزائرية كان أولها مشروع إصلاح التعليم العالي، حيث أنشأت لأول مرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1970م وتم الشروع في إصلاح التعليم العالي من خلال مجموعة من المبادئ والأهداف لتكون الجامعة أكثر ارتباطا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحداث قطيعة مع التنظيم الموروث الذي كان معدا لخدمة النخبة وقد تمثلت أهداف الإصلاح في:

- تكوين أكبر عدد من الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية وعلى الجامعة أن تلعب الدور الأساسي في هذا التكوين.
- يجب أن يكون التكوين بأقل تكلفة ممكنة.
- يجب على الإطارات المتكونة في الجامعة الالتزام الإيديولوجي والثقافي وذلك لإحداث التنمية الوطنية [1].

أما فترة الثمانينات والتي شهدت مخططين خماسيين للتنمية حيث استمرت الإصلاحات وجاء المخططان لتدعيم إصلاح التعليم العالي وتحقيق ديمقراطية أكثر للتعليم والجزأرة والتعريب وتحقيق التوازن الجهوي، ولكي يستمر مشروع الإصلاح قررت السلطات الوصية انتهاج سياسة تنسيقية بين مختلف المؤسسات الممثلة للمجتمع والمستخدمة للموارد البشرية وكذلك تحسين المستوى التكويني والتعليمي وهذا قصد الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة [2].

من خلال تحليل ما سبق ذكره وعلى ضوء مجموعة من المعطيات نجد أن السياسة التعليمية في عهد الأحادية الحزبية اتسمت بتوجه إيديولوجي سياسي خاضع لأهداف النظام السياسي فهذه المرحلة سادت فيها فلسفة سياسية معينة، حيث كانت القيادة برأس واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني مع اعتماد الاشتراكية منهجا للتغيير، وعرفت نظام الاقتصاد الموجه، كما اعتمد النظام السياسي أساليب التعبئة الجماهيرية من اجل التسويق للبرامج والخطط والسياسات التي تخدم التوجه الإيديولوجي للقيادة السياسية فكانت مؤسسات التعليم أدوات التنشئة لتكوين المواطن الجزائري المؤمن بتلك الإيديولوجية.

---

[1] سعيد سبعون، **السوسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبه التصنيعي**:مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 1998)، ص(125 -122).

[2] عبد الكريم زرمان، **نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الاستاذ الجامعي** :مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع،(جامعة الحاج الخضر باتنة، قسم علم الاجتماع،2004)، ص 50.

الفرع الثاني: قطاع الصحة بين مجانية العلاج وسوء تقديم الخدمة العمومية.

لقد ورثت الجزائر عن الاحتلال الفرنسي حالة صحية متدهورة جدا، حيث كان النظام الصحي متمركزا في المدن الكبرى بالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة، وقد تمثل النظام الصحي خاصة في الطب العمومي الذي يتم داخل المستشفيات، وعيادات تشرف عليها البلديات وتقدم المساعدات الطبية المجانية، ومراكز الطب المدرسي النفسي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم[1].

كانت الجزائر غداة الاستقلال تعد حوالي 500 طبيب نصفهم من الجزائريين وذلك لتغطية احتياجات سكان قدر عددهم آن ذاك بحوالي 10.5 مليون نسمة، أما الوضعية الصحية في هذه الفترة فقد كانت تتميز بوفيات الأطفال خاصة الرضع، والتي كانت نسبة مرتفعة تجاوز عددها 180 %، وكان انتشار الأمراض المعدية المرتبطة بالحالة البيئية السبب الرئيسي للوفيات.

وأمام هذه الوضعية ومحدودية الموارد المتوفرة، سطرت وزارة الصحة هدفين أساسيين للنهوض بالمنظومة الصحية حيث عمدت إلى إعادة توزيع المؤسسات الصحية العامة والخاصة وكذا السلك الطبي على مختلف جهات الوطن للسماح لكل السكان الاستفادة من العلاج بشكل متساو، بالإضافة إلى مكافحة الوفيات والقضاء على الأمراض والأوبئة المتنقلة، كما تميزت هذه المرحلة بوضع عدة برامج صحية موجهة لحماية الفئات المحرومة ومنها على سبيل المثال سن التلقيح الإجباري للأطفال.

لقد ركزت الحكومة في وضعها للسياسة الصحية الوطنية على:

- الوقاية وذلك من خلال الحملات التلقيحية وإجراءات النظافة.
- علاج الأمراض من خلال التكفل بالمريض في المراكز الصحية القاعدية، ثم المستشفيات في حالة استعصاء العلاج.
- التوزيع العقلاني للأطباء وهذا لضمان تغطية صحية كاملة للتراب الوطني من حيث الموارد البشرية والهياكل والمعدات الضرورية[2].

لقد شهد قطاع الصحة في فترة الستينات عجزا دائما حيث تشير الإحصائيات عام 1966م إلى:

- 163 مستشفى بسعة استيعاب 39418 سرير.
- 256 مركز صحي.
- 364 طبيب و20.000 شبه طبي وحوالي 19000 مستخدم إداري.

وقد سميت هذه المرحلة بطب الدولة، من خلال المؤسسات الاستشفائية التي تضمن العلاج والاستشفاء، وكان تسييرها يخضع لوزارة الصحة التي استحدثت عام 1965م، كما نجد المراكز

[1] نور الدين حروش، **إدارة المستشفيات الجزائرية**، الجزائر: دار كتامة للكتاب ، 2008 ، ص 132.

[2] **المصدر نفسه** ، ص131

الصحية التي تضمن المساعدة الطبية المجانية في المدن والبلديات، والتي كانت تسير من طرف البلديات، ومركز النظافة المدرسية التي كانت تحت إشراف وزارة التربية الوطنية[1].

يعد إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 1964م وصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة عام 1966م بداية الانطلاقة الجدية للإصلاح الصحي وهذا نظرا لدفع عجلة التكوين الطبي والشبه طبي مما عاد بالفائدة من خلال توفير الموارد البشرية التي هي عماد أي سياسة إن أريد لها أن تنجح.

وبانتقالنا إلى مرحلة السبعينات ونظرا للضغط السكاني الذي بدأ يظهر بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض، تحتم على الدولة الجزائرية إقرار مبدأ مجانية العلاج والذي يعتبر أحد أهم القرارات الشجاعة التي اتخذتها القيادة السياسية في سبيل التكفل بالفئات الهشة في المجتمع وهذا القرار يأتي ترجمة الاعتناق الطبقة السياسية للمبادئ الاشتراكية، وقد ساعد السلطة في ذلك ارتفاع المداخيل المتأتية من الريع النفطي ولقد تميزت السياسة الصحية خلال هذه الفترة بـــ:

- تأسيس الطب المجاني منذ سنة 1974م.
- إصلاح المنظومة التربوية وخاصة العلوم الطبية مما ساعد على زيادة عدد الممارسين الطبيين في كل التخصصات الطبية.
- تأسيس نظام القطاع الصحي، لتنظيم النظام الوطني للصحة وذلك بتوحيد كل وحدات العلاج الأولية المسيرة من طرف البلديات أو القطاع الشبه الطبي[2].

وتدعيما لمبدأ الطب المجاني جاء الميثاق الوطني الذي يعد النص الأساسي للأمة الجزائرية حيث نص على "في مجال الصحة فان الدولة مكلفة بضمان الصحة والحفاظ على صحة السكان وتحسينها"[3].

أما في فترة الثمانينات ونظرا للأوضاع المزرية التي كانت تتخبط فيها المنظومة الصحية الجزائرية نظرا للتسيب الذي أصاب المؤسسات الصحية التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ والنقص الفادح في المواد الصيدلانية بالإضافة إلى تنامي ظاهرة هجرة الأطباء نظرا لتدني الأجور، كل هذه المشاكل جعلت القيادة السياسية ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني يخصص المؤتمر الرابع للجنة المركزية في عام 1980م لملف الصحة وحده وقد انبثقت عن المؤتمر قرارات هامة منها:

---

[1] Ecole National de Santé Publique ,**le système de Santé publique en Algérie analyse et perspectives**، Alger ,2008 ,p.5

[2] Ministère de la santé et de la population , **Développement du système nationale de santé** , stratégie et perspectives ,Alger , avril 2008 ,p.3.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، 1976، ص179.

- إنشاء نظام صحي اشتراكي أو نظام قائم على الخدمة الوطنية للصحة، حيث تم إقرار إعادة تنظيم القطاع بكامله بحيث يكون موحد ومتجانس وذلك بإدماج مجموع النشاطات الصحية والوقائية ضمن نشاطات القطاع العام، أي ارتباط المؤسسات الصحية بالحماية الاجتماعية الموجودة ضمن الحدود الجغرافية للقطاعات الصحية ولقد طبقت هذه العملية سنة 1984م بالنسبة للهياكل والمؤسسات الموجودة.

- النظام الصحي جزء مهم ومدمج في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وهذا يعني أنه لن يكون هناك تطور اقتصادي دون تطور النظام الصحي، لذلك وجب إدماج عنصر التخطيط في تسيير هذا القطاع الحساس من خلال تخطيط الوسائل المادية وتكوين الموارد البشرية حسب الأهداف المسطرة، وكذا التخطيط للنشاطات والبرامج الصحية كبرنامج حماية الأمومة والطفولة وبرنامج تباعد الولادات ونظافة المحيط وطب العمل.

- نظام صحي متعدد المشاركة الذي يجمع قطاعات معينة أو مهتمة وحتى السكان، أي دعوة كل القطاعات الأخرى للاشتراك في وضع سياسة صحية فعالة مثل قطاع الشباب والرياضة وقطاع البيئة وقطاع الجماعات المحلية[1].

ولقد شهدت فترة الثمانينات تشييد عدد كبير من الهياكل الصحية خاصة المستشفيات العمومية والهياكل القاعدية وذلك تدعيما لمبدأ المساواة في الاستفادة من الرعاية الصحية ومجانية العلاج حيث تم إنشاء ثلاثة عشر مركزا استشفائيا جامعيا خلال سنة 1986م[2].

الفرع الثـالث: قطاع السكن بين ضعف البرامج وعدالة التوزيع.

إن الثورة الجزائرية التي حملت شعار الثورة من الشعب وإلى الشعب كإحدى الثورات الشعبية الكبرى في القرن الواحد والعشرين التي أعطت محتوى اجتماعي وإنساني في برامجها تجسد مع بزوغ فجر الاستقلال في انتهاج سياسة اجتماعية في مجال السكن مكنت مختلف فئات الشعب خاصة تلك الفئات الشعبية في المدن والأرياف التي تحملت الأعباء الكبيرة أثناء ثورة التحرير، على اعتبار أن الريف هو الذي احتضن الثورة وأبناؤه المحرومون قدموا قوافل من الشهداء لتعيش الجزائر حرة مستقلة. فكان من باب الوفاء لمبادئ ومثل أول نوفمبر أن تحضى هذه الشرائح الاجتماعية برعاية خاصة عبر برامج خاصة في السكن الاجتماعي والإعانات المقدمة للبناء الريفي.

[1] عمر خروبي بزارة، **اصلاح المنظومة الصحية في الجزائر (1999-2009)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010-2011)، ص (42-43).

[2] ج. ج.د.ش ، المرسوم التنفيذي رقم 86-25 المؤرخ في 1 فيفري 1982 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الإستشفائية الجامعية ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 06 الصادر في 12 فيفري 1986 ، ص 115.

ومنذ السبعينات أصبح مشكل السكن يشكل إحدى المعالم البارزة للازمة التي عرفتها البلاد على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة قصد معالجة أزمة السكن من خلال إقرار برامج سكنية ومرافق عمومية من مدارس ومستشفيات وحدائق وبرامج خاصة للتنمية التي مست العديد من الولايات بهدف خلق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

لقد كان الوضع العام في مجال السكن و العمران معقدا بحكم مجموعة من العوامل ضاعفت من آثار الأزمة منها تمركز السكان فوق قطعة ساحلية محدودة المساحة عرضها لا يزيد عن مئة كيلومتر وذات كثافة عمرانية عالية، تدهور البنايات القديمة والنزوح الريفي الذي ضاعف من تواجد الأكواخ القصديرية التي تحيط بالمدن الكبرى.

أما فترة الثمانينات وبتفحصنا لمحتوى المخططين الخماسيين الأول والثاني فإننا نجد أن السياسة السكانية في الجزائر قد استهدفت:

- تنظيم المدن القديمة وتوسيعها.
- تطوير الحياة السكنية في الريف وتحديث مراكزه الحضرية في الولايات والدوائر والبلديات.
- بعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء.
- إعادة تنظيم المدن الكبيرة عن طريق تجديدها للقضاء على الأحياء القديمة، وإقامة أحياء حديثة، تتمتع بكل مرافق الحياة الضرورية.
- بعث مدن جديدة على حدود المناطق الجبلية في السفوح لوقف الهجرة الداخلية.
- نشر الحركة العمرانية على طول الحدود الوطنية لخلق الاستقرار السكاني.[1]

إن السياسة الاجتماعية في إطار السكن خلال فترة الأحادية الحزبية قد تميزت بتكثيف البرامج السكنية ومحاولة إيجاد توازن جهوي بين مختلف مناطق الوطن لتخفيف الضغط عن المدن الساحلية أين يتركز أغلبية السكان، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنها لم تخفف من أزمة السكن في الجزائر في تلك الفترة نظرا لغياب تصور بعيد المدى للقيادة السياسية في ذلك الوقت وبالتالي ساد القطاع العشوائية وعدم التحكم في الحظيرة السكنية الوطنية مما كان له آثار وخيمة في فترات لاحقة من تاريخ الجزائر مع بروز أجيال جديدة الجزائر ما بعد الاستقلال وما تحمله من تطلعات وأماني في الحصول على سكن خاص.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**: "إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني" ، ج 2 ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص(202،203).

الفرع الـرابـع: قطاع الشغـل.

لقد سجل المخطط الثلاثي الأول للتنمية (1967م - 1969م) انخفاض في حجم توفير فرص العمل إلى أقل من معدلات الزيادة الديموغرافية للسكان التي بلغت عام 1964م حوالي أربعة بالمائة سنويا، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم البطالة نظرا لعدم كفاية فرص العمل المتوفرة في استيعاب جميع أفراد القوى العاملة الداخلية في سوق العمل، بالإضافة إلى القوى العاملة العطلة عن العمل مسبقا، إن المخطط الثلاثي الأول استهدف بناء قاعدة مادية انطلاقا من الأعمال الكبرى للتنمية لذلك لم يوجه اهتماما كبيرا التكوين القوى العاملة وقد أسفرت استثمارات المخطط على توفير ما يزيد عن 1000.00 فرصة عمل جديدة[1].

وبانتقالنا إلى المخطط الرباعي الثاني (1970م - 1973م) الذي أكد على ضرورة بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد، كما وضع التصنيع في الدرجة الأولى من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال الشغل الذي يهمنا في هذا الإطار فقد استهدف هذا المخطط إنشاء 265.000 منصب عمل جديد في السنة، ويقوم هذا الاستخدام على أساس التغيير الناجم عن التوزيع الداخلي للتشغيل العام بين مختلف القطاعات والفروع، بحيث أن حوالي خمسة وستين بالمائة من المناصب تكون للقطاع الإنتاجي، وخمسة عشر بالمائة للتعليم والقطاعات الأخرى بثمانية عشر بالمائة [2]

أما المخطط الرباعي السنوات (1974م – 1977م) فقد استهدف إحداث 450.000 وظيفة خارج قطاع الزراعة وقد قامت سياسة هذا المخطط على توفير فرص التشغيل للوصول إلى معدل سنوي يقدر بثمانية بالمائة كما ركز على فرص العمل في القطاعات المنتجة[3].

وفي مرحلة الثمانينات فقد قامت السلطات بإعادة هيكلة القطاع العام، وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى، وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا.

وقد جاء إثراء الميثاق الوطني عام 1986م للمصادقة الشعبية على هذه الخيارات، وهكذا اقتنعت القيادة السياسية على أن العمل وحده هو عنصر الثروة، ومنه قامت الجزائر بإعادة تنظيم القطاعين الزراعي والصناعي ومنحت استقلالية للمؤسسات الصناعية والمستثمرات الزراعية وبالتالي الانتقال إلى أسلوب التسيير اللامركزي[4].

---

[1] محمد بقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص(160-162).

[2] بلقاسم سلاطنية، **التكوين المهني وسياسة التشغيل** :أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية،1995)، ص 190

[3] **المصدر نفسه** ، ص 192.

[4] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 30.

خلال فترة الثمانينات بدأت الجزائر تتخلى تدريجيا على أولوية الجانب التصنيعي على حساب القطاعات الأخرى وأعطيت مكانة لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي أصبح يساهم بأكبر معدلات التشغيل.

وبانهيار أسعار النفط عام 1986م الذي كانت له آثار وخيمة على البناء الاجتماعي الجزائري الذي مس كل القطاعات حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 830.000 عاطلا عام 1986م ليصل إلى 4.4.033.000 عام 1989م[1].

وللتخفيف من الآثار الوخيمة التي تركتها الأزمة الاقتصادية لمنتصف الثمانينات خاصة بالنسبة لفئة الشباب، قامت الدولة باستحداث برنامج التشغيل عام 1989م الذي اعتبر ذو طابع خاص خاصة بعد موجة الإصلاحات السياسية التي أعقبت أحداث 1988م، حيث أعطى البرنامج السابق الذكر أولوية لفئة الشباب[2].

وكتقييم للسياسات الاجتماعية في عهد الأحادية الحزبية نقول:

- لقد جاءت السياسات الاجتماعية متأثرة بالنهج الايديولوجي الذي اتبعته الجزائر وهو العقيدة الاشتراكية التي تعتبر توجيه الاقتصاد كآلية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رغم توفر الإمكانيات المادية خاصة خلال فترة الستينات والسبعينات، إلا أن غياب اليد العاملة الماهرة والإطارات الكفاءة قد حد من فعالية تطبيق السياسات الاجتماعية، حيث يعتبر المورد البشري أهم عنصر في تحقيق التنمية الاجتماعية.
- إن اعتماد الجزائر على اقتصاد ذو طابع ريعي من خلال مداخيل العائدات الهيدروكربونية، قد عرض برامج السياسات الاجتماعية إلى هزات عنيفة نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني : السياسات الاجتماعية في عهد التعددية الحزبية.

شهدت فترة الثمانينات عدة تغيرات في البنية الاقتصادية الدولية، حيث تدهور معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية من ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، كل ذلك انعكس على الدول النامية ومنها الجزائر حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة، وتفاقم عجز

[1] **المصدر نفسه** ، ص31.

[2] سعدية قصاب، **تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق** :أطروحة مقدمة لنيل شهادة رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية، 1995)، ص 70.

المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية. وفي هذا الإطار بدأت الجزائر سياسة إصلاحية بداية من عام 1988م بعد الأزمة الاقتصادية لعام 1986م التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، وبذلك لجأت الجزائر إلى تغيير سياستها الاقتصادية عقب دستور 1989م الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة والدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق من خلال إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاحات[1].

ومع بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الجزائر مرحلة جديدة دشنتها بالعديد من الإصلاحات ومشاريع الإصلاحات ومنها العمل على عودة التهدئة والاستقرار السياسي وقد طبع هذه المرحلة انتعاش الاقتصاد الوطني نتيجة تطور العلاقات الدبلوماسية وتحسنها بين الجزائر ومختلف الفواعل في المجتمع الدولي، ورغم هذا الانتعاش إلا أن الاقتصاد الوطني بقي يثير المخاوف ما دامت الإصلاحات لم تطبق في مختلف القطاعات بالقوة والإرادة اللازمتين، ولم تعالج المشاكل الهيكلية التي تؤثر على مستقبل الجزائر.

كفضاء اقتصادي ناجح قادر على الانضمام إلى العولمة، وهذا رغم تحسن مداخيل النفط واعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي إلا أن البلاد لم تشهد تنمية حقيقية[2]، وهو ما أثر في الجانب السياسي فقد دخلت الجزائر عهد التعددية والانفتاح رسميا منذ إصدار دستور 23 فيفري 1989م، حيث جاء مضمون هذا الدستور في إطار تخلي الجزائر عن نظام الحزب الواحد والتحول نحو التعددية السياسية التي تعني في مفهومها "وجود تنوع في القيم والممارسات والإيديولوجيات المؤسسية والاجتماعية "[3].

أما التعديل الدستوري لعام 1996م فقد جاء لتدعيم الإصلاحات وبناء الصرح المؤسساتي بإنشاء البرلمان بغرفتيه، وظهور مجالس استشارية تابعة لمصالح رئاسة الجمهورية، وما تبع ذلك من انتخابات رئاسية وتصويت الشعب الجزائري على قانون الوئام المدني إلى غير ذلك من التدابير التي كان الهدف منها بناء الجزائر الحديثة.

وبعيدا عن الغوص في تشريح الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر في عهد التعددية والانفتاح الاقتصادي إلا أنّ ما يهمنا في هذا الإطار هو الجانب الاجتماعي وما مدى تأثره بالتحولات السابقة الذكر سنحاول استعراض وبشكل موجز واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر في هذه الفترة من خلال مجموع القطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

---

[1] امدني بن شهرة ، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**:"التجربة الجزائرية" ،ط1 ، دار حامد للنشر و التوزيع ، 2009 ، ص 129.

[2] التقرير الظرفي للكناس - السداسي الأول من سنة 2003 ، **"برنامج الانعاش الاقتصادي يفتقر الى إستراتيجية واضحة "، جريدة الخبر يومية وطنية**، عدد: 2003/ 12 / 16 ، ص 3.

[3] عمرو عبد الكريم سعداوي، التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 183، اكتوبر 1999، ص63 .

الفرع الأول: قطاع التعليـم.

لقد بدأت الجزائر منذ التسعينات حزمة من الإصلاحات تهدف إلى ترشيد القطاع الحكومي وتمكينه اللعب الدور المطلوب منه في إحداث طفرة التنمية اللازمة لبناء تحديات القرن الواحد والعشرين أن تحقيق مثل هذا التحول يستدعي إحداث نقلة نوعية على مستوى العناصر البشرية التي ستقود عجلة التطوير والتغيير وتتحمل أعباء التنمية المنشودة، وهو لا يتأتى إلا بإصلاح شامل وعميق للمنظومة التربوية والتي يجب أن تلعب دورها كرائد في نشر المعارف والمهارات الضرورية لمواكبة المستجدات التكنولوجية والعلمية، والتأقلم مع التحولات الداخلية، ولما كان الاعتناء بالعنصر البشري من أولويات سياسة الإصلاح في الجزائر، ونظرا ما للتربية والتعليم من دور أساسي في تطوير وتنمية هذا المورد فقد حضيت المنظومة التربوية ضمن مخطط الإصلاح الحكومي بأولوية[1].

لقد تميزت سياسة الدولة في مجال التربية بالتنمية الكمية التي تم تحقيقها في سياق تميز بالانفجار الديموغرافي وفي نفس الوقت باختيار شعار تربوي ذي صيغة ديمقراطية، فقد واجهت اختلالات ونقائص أثرت على نوعية التعليم الممنوح وكذا على مردودية المنظومة التربوية في مجملها، ومع ما تميزت به فترة التسعينات من جمود على مستوى التعليم وتدهور وضعيته والذي ارتبط أساسا بتقليص الوسائل المتاحة له بسبب الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد أصبح لزاما على المدرسة الجزائرية ربح الرهانات التي فرضتها الأوضاع الداخلية بالتضافر مع العوامل البيئية الخارجية والتي يمكن تلخيصها في:

- رهان إتمام ديمقراطية التعليم وهذا للوصول إلى تسعين بالمائة من التلاميذ من نفس العمر إلى نهاية التعليم القاعدي الإجباري، كون أن النسبة التي تحققت لم تتجاوز ستين بالمائة وتحقيق قبول خمسة وسبعين بالمائة من التلاميذ في السنة الرابعة متوسط في التعليم ما بعد الإلزامي لغاية 2007م.
- رهان التحكم في العلوم والتكنولوجيا والذي ينبغي توظيفه في المضامين وفي تحسين طرق التعليم.
- رهان التنمية المستدامة وتحقيق تربية وتعليم مستدام لجميع الشرائح العمرية.
- رهان العصرنة والتي لا ينبغي حصرها في مجرد عصرنة السندات والتجهيز التقني البيداغوجي فقط، ولكن ينبغي أن تؤثر على المدرسة الجزائرية بما فيها المضامين التعليمية، التأطير، التنظيم والتسيير[2].

[1] باية صياد، **الإصلاح الإداري في الجزائر(1999 -2007) : "دراسة حالة المنظومة التربوية "** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ، 2008) ، ص 118.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، **التربية و التكوين في الجزائر** ، أفريل 2008 ، ص(17-18) .

وترتكز السياسة التعليمية في الجزائر في ضل التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي على مجموعة من المبادئ تتمثل في[1]:

أ/ الطابع الوطني للتعليم: وذلك بالتركيز على تقوية المكونات الأساسية للهوية الوطنية والمتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية، وبالمحافظة على التراث الثقافي والحضاري للجزائر.

ب/ الطابع الديموقراطي: والذي يتجلى في التوجهات الجديدة للبلاد الرامية إلى بناء نظام ديمقراطي يعمل على نشر الثقافة الديمقراطية باعتبارها قيما وسلوكا.

ج/ البعد العلمي والتكنولوجي: والذي يحتل اليوم مكان الصدارة في الحضارة المعاصرة، إذ أضحى من الضروري للأمم المتطلعة للتقدم أن تكون قاعدة علمية واسعة تعتمد عليها في تحقيق نهضتها وهذا ما لا يتأتى إلا بإعطاء المعارف العلمية والتطبيقات التكنولوجية الأهمية اللازمة لها في منظومة التربية والتكوين.

د/ الطابع الإنساني والعالمي: من خلال الالتزام بترقية الحقوق المعترف بها عالميا كحقوق الإنسان، المرأة والأقليات واندماج المدرسة في حركة الرقي العالمية وتفتحها على العالم في صيغة علاقات ثقافية ومبادلات بشرية مع الأمم الأخرى.

وفي إطار هذه التحولات سطرت الدولة مجموعة من الإصلاحات التربوية مست مختلف أركان المنظومة التربوية وذلك ضمن مسعى يهدف إلى تكييف هذه الأخيرة مع مختلف التحولات المسجلة على كافة الأصعدة و على المستويين الوطني والدولي.

فعلى المستوى الوطني تتمثل هذه التحولات في تبني خيار التعددية السياسية التي تفرض على المنظومة التربوية إدراج مفهوم الديمقراطية وبالتالي تزويد الأجيال الصاعدة بكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم ومواقف التفتح والتسامح والمسؤولية، كما تتمثل في ترك الاقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لاقتصاد السوق، وهذا يحذو بالمنظومة التربوية إلى تحضير الناشئة تحضيرا جيدا سيما على المستوى النوعي وما يقتضيه من جودة في التحصيل العلمي[2].

لقد وضعت الجزائر مسألة التربية الوطنية ضمن أولويات السياسة الوطنية وسخرت حصة معتبرة من وسائلها وثرواتها لتنمية قطاع التربية الوطنية وبعد كل الجهود المبذولة فقد تم فعلا مضاعفة الأعداد الإجمالية للتلاميذ بعشر مرات منذ الاستقلال لتصل إلى أكثر من 7 ملايين ونصف المليون تلميذ، وهذا يعني أن ربع سكان الجزائر يرتادون حاليا المدارس، كما تم مضاعفة عدد هياكل المدرسية للاستقبال التعداد المتزايد للتلاميذ حيث ارتفع عدد الثانويان مثلا من 39 ثانوية غداة استقلال إلى أكثر من 1500

[1] **المصدر نفسه**، ص (10-11).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، **مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية** ، أفريل 2007 ، ص2.

ثانوية سنة 2006م، كما تم برمجت انجاز أزيد من 1000 أكمالية في إطار المخطط الخماسي (2004م - 2009م) وهو ما يمثل ربع الإكماليات التي كانت موجودة[1].

أما التعليم العالي فقد تميز في مرحلة الانفتاح بعدم الاستجابة الحقيقية للمطالب الحقيقية من خلال عمليات الإصلاحات المتعاقبة نتيجة للزيادة في التوجه البراغماتي وتحت تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية العالية وقلة التفاعل في القطاع الاجتماعي والاقتصادي مع الجامعة والمؤسسات العلمية.

وقد شهدت فترة التسعينات تأخرا كبيرا في إنجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافد على القطاع مما عرقل تحقيق الأهداف على نطاق واسع، بالإضافة إلى نقص الأساتذة التي تقع على عاتقهم عملية التدريس والإشراف وعملية البحث العلمي، كما عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة وعدم الاستقرار في جوانب التسيير والمؤسسات والسياسات.

إن ما ميز هذه المرحلة هو استمرار التطور فيما يخص المعطيات الكمية المتعلقة بأعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس و كذا الهياكل الجامعية، ومن أبرز الاختلالات التي تسببت في المردود الكلي الضعيف للقطاع الجامعي، إن الجامعة كانت عرضة لأزمة مزدوجة، من حيث النمو ومن حيث الهدف كما عانت من عدم التجانس الكلي بين مبادئها الأساسية وبين الأوضاع المزرية التي تمر بها الجزائر على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تميزت السياسة التعليمية الجامعية في هذه الفترة بمركزية القرار وأولوية التصرف الإداري البيروقراطي والطابع غير المناسب البعض برامج التكوين ومخططات تنظيمية جامدة وغير ملائمة وتسيير روتيني مناقض لروح الإبداع والتجديد، وكذا نقص ميزانية التسيير الملائمة[2].

ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الشبكة الجامعية انتشارا ملحوظا مكن من تخرج عدة دفعات في مختلف التخصصات والفروع، ويسير التعليم العالي حاليا طبقا لمنطق الكم و الاستجابة لحاجات طلب التكوين، فبعد تعديل 1998م صدر القانون رقم 99 - 05 المؤرخ في 04 أفريل 1999م والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والذي جعل من الجامعة مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وثقافية ومهنية.

لقد كانت المنظومة الجامعية مع بداية الألفية الثالثة تتميز بالتوتر الشديد فزيادة على تراكم المشاكل البنيوية والبيداغوجية والاجتماعية والمهنية، وإحساس الأسرة الجامعية بتهميشها من طرف واضعي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مصالح رئيس الحكومة ، **برنامج الحكومة 2007** ، ص52.

[2] سلمي الإمام ، **صنع السياسة العامة في الجزائر : "دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية (1999-2007)"** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ، 2008) ، ص 111.

السياسة الجامعية. ظهرت اختلالات مست التسيير والنظم التنظيمية وتعمق إحساس الأسرة الجامعية بعدم وجود نظرة استشرافية شاملة على مستوى القطاع، ويمكن اعتبار إضراب الأساتذة عبر محطات مختلفة مؤشرا هاما لتقويم وضعية القطاع.

إن المتمعن في تطور الجامعة الجزائرية يلحظ أن هناك تطورا كميا واضحا ولكن في غياب التطور النوعي على مستوى مخرجاتها، لذا فهي لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها المسطرة وهذا راجع إلى وجود قطيعة بين مكانتها والأدوار الموكلة إليها كما أنها عاشت ولا تزال تعيش حاليا الكثير من الأزمات وهذا راجع إما لعدم رشادة وكفاءة السياسة التعليمية الجامعية المحددة من طرف واضعي السياسة العامة أو سوء فهمها وتنفيذها كما هو محدد في البرامج و الأهداف المسطرة[1].

الفرع الثـانـي: قطاع الصحة.

حافظ قطاع الصحة حتى مع توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق على طابعه المجاني وهذا ما ترجمه قانون المالية لعام 1993م الذي أقر أن سنة 1993م هي بداية تطبيق تكفل الدولة بالوقاية والبحث وبالمعوزين أما باقي العلاجات فتكون وفق نظام تعاقدي بين المؤسسات الاستشفائية وهيئات الضمان الاجتماعي، هذا الأخير – النظام أو النهج التعاقدي – الذي شرع به في ميدان التجريب بداية من سنة 1997م، للوصول بعد الدراسة إلى النتائج النهائية التي سوف تطبق بحلول سنة 2000م، لكن الدراسة لم تتوصل إلى غاياتها، كما عرفت هذه المرحلة إعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسيير وذلك سنة 1997م من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمؤسسات الإستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية، وفي سنة 2007م أعيد تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية الإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية أي فصل الاستشفاء عن العلاج والفحص وهي نوع من اللامركزية هدفها الوصول إلى العلاج وتقريب المستشفى أو المؤسسة الصحية من المواطن[2].

ولتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، عملت الحكومة أيضا على تطبيق سياسة جديدة في مجال توزيع الأدوية، تهدف إلى تشجيع الأدوية المماثلة وتقديم الدعم للأدوية الضرورية الخاصة بالأمراض المزمنة والخطيرة، كما عملت على تقوية تجهيزات المستشفيات الجهوية من أجل تخفيف الضغط على المراكز الإستشفائية الجامعية وفتح أقطاب طبية جديدة، وعلى تعزيز تدبير النظام الصحي في مجال الوقاية والطب ألاستشفائي.

[1] **المصدر نفسـه**، ص 115.

[2] نور الدين حروش ، **مرجع سابق** ، ص(152-153) .

إن تطبيق الخريطة الصحية الجديدة ساهمت في تعزيز الهياكل الصحية بجميع أنواعها، وأدت إلى تقريب الصحة من المواطن كما ساهم القطاع الخاص في تحسين هذه الوضعية، حيث وصل عدد العيادات إلى 286 وعدد الأخصائيين الخواص 5095 والطب العام 6205 طبيب، أما عن الاعتمادات الموجهة إلى القطاع الصحي لتحقيق أهداف الألفية المحددة من طرف منظمة الأمم المتحدة، فقد شهدت تطورا مستمرا، حيث بلغت 76.70 % في مشروع قانون المالية لسنة 2008م مقابل 58 % خلال سنة 1999م وبالنسبة لتوزيع نفقات الصحة العمومية، فان نسبة 42.08 % تأتي من ميزانية الدولة، في حين يساهم صندوق الضمان الاجتماعي بنسبة 28.04 %، وما تم انجازه خلال السنوات الأخيرة من حيث عدد الأسرة يمثل ربع ما أنجزه خلال 46 سنة، حيث بلغ 15500 سرير دون احتساب القطاع الخاص[1].

لقد عرفت المؤشرات الصحية في الجزائر تحسنا ملحوظا إلا أنه ليس في مستوى التطلعات، حيث جاء تقرير المنظمة العالمية للصحة بشأن الجزائر انه ورغم المبالغ المالية العمومية الضخمة المرصودة للقطاع الصحي و المقدرة ب: 9.1 % من الميزانية العامة للدولة، إلا أن الخدمات الصحية بقيت دون المستوى المطلوب، والسبب في ذلك عدم وجود سياسة وإستراتيجية ناجعة، وسوء توزيع الأطباء والتفاوت فيما يخص الرعاية الصحية، كما أن الأموال وحدها لا تحقق الأهداف والنتائج[2].

إن اكبر مكسب عرفته الصحة العمومية في الجزائر هو تبنيه سياسة الطب المجاني كمفهوم وواقع وجسد في الهياكل القاعدية الكبيرة والمنتشرة في أرجاء البلاد، إلا أن ما نلمسه في ارض الواقع هو عجزه عن أداء مهامه على أحسن وجه، وهذا راجع إلى عدة عوامل لعل أبرزها فقدان روح المسؤولية لدى المشرفين على العمليات العلاجية و الإستشفائية وضعف التأطير الإداري للهياكل القاعدية الصحية على المستوى الوطني، وإلا كيف لنا أن نفسر لجوء المواطن إلى العيادات الخاصة كل مرة أراد فيها الاستشفاء رغم الأموال الضخمة التي خصصتها الدولة لعصرنة قطاع الصحة وجعله يرتقي إلى تطلعات المواطن الجزائري في الحصول على العلاج بكرامة.

الفـرع الثـالث:قطـاع السكـن .

زادت حدة مشكلة السكن في الجزائر أثناء العشرية السوداء نتيجة النزوح الريفي الكبير إلى المدن وضعف البرامج السكنية نتيجة نقص الاعتمادات المالية ولذلك وضعت الجزائر بداية من سنة 1996م إستراتيجية وطنية لإصلاح قطاع السكن.

[1] بزارة ، مرجع سابق ، ص ص 50-51.
[2] نور الدين حروش ، **المرجع نفسه** ، ص(152-153)

لقد عرف قطاع السكن في فترة ما بعد الإصلاحات تطورا ملحوظا من خلال إعادة الاعتبار لكل من السكن الاجتماعي و الترقوي والتنويع في الأنماط السكنية الحضرية وظهور صيغة السكن التساهمي، بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص ليساهم بدوره في إنعاش هذا القطاع الحساس وللبنوك لتساهم بدورها في تمويل مختلف البرامج السكنية.

ومع بداية الألفية الثالثة عزمت الجزائر على إعطاء قفزة نوعية لقطاع السكن وهذا راجع للتحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والوضعية الاقتصادية الممتازة بسبب ارتفاع أسعار البترول[1]. وكانت أهم الصيغ التي انتهجت في هذه الفترة صيغة السكن الترقوي وصيغة البيع بالإيجار ومحاولة التركيز على المسكن في جانبه الاجتماعي، وصيغة البيع بالإيجار من السكن موجهة للطبقة الوسطى لأن غالبية السكان لا يستطيعون امتلاك مسكن ترقوي أو تساهمي الذي يعتبر ذو تكلفة عالية لا يمكن الحصول عليه إلا من طرف أصحاب الدخل المرتفع وقد أوكل تسيير صيغة البيع بالإيجار إلى وكالة تحسين السكن وتطويره (عدل) والتي تأسست سنة 1990م حيث عنيت بدراسة الطلبات حسب الشروط التي حددتها المواثيق الرسمية.

إن سياسة السكن في الجزائر التي كانت وما تزال تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الانجاز والتسيير بما في ذلك التمويل والتوزيع، بل تعدى دور الدولة في بعض الأحيان التدخل حتى في البناء الذاتي والترقية العقارية، كل هذا زاد من أزمة السكن تعقيدا، وهذا إن دل عن شيء إنما يدل عن غياب سياسة إشراك المواطن لأن دور الدولة حتى وان كان محوريا إلا أنه يبقى ناقصا من دون إشراك الفواعل في رسم سياسة الإسكان في الجزائر وتنفيذها ومراقبتها، ورغم الجهود المبذولة والأغلفة المالية الضخمة التي رصدت لحل مشكلة السكن في الجزائر إلا أن ذلك لم يوصل إلى الهدف المنشود وهو حصول المواطن على سكن لائق[2].

لقد تعهدت الدولة بأنها بصدد بناء مليون وحدة سكنية بنهاية 2009م بغية حل النقص المزمن في السكن بالجزائر، لكن هذا المشروع لم يصل إلى سقف الطموحات المرجوة منه نتيجة عوامل عديدة منها غياب الرقابة الفعالة على المشاريع فالأغلفة المالية التي رصدت في هذا الإطار كانت عرضة للنهب وسبيلا للاغتناء من المال العام، كما أن سوء التخطيط الحضري الذي تعاني منه الجزائر كان سببا في الاعتداء على العقار الفلاحي وما صاحب ذلك من نزاعات، ويبقى المواطن يتخبط في سبيل الحصول على سكن بين وعود الحكومة وأزمة أثقلت كاهله وما الاحتجاجات التي يعرفها الشارع مع كل عملية توزيع إلا دليل على عمق هذه الأزمة في الجزائر.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، **تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000** ، دورة 17 ماي 2001 ، الجزائر ، ص 41.
[2] البلي ، مرجع سابق، ص 126.

الفرع الرابع: قطـاع الشغـل.

لقد أدى التحول إلى نظام الاقتصاد الليبرالي في الجزائر مع مطلع التسعينات، ظهور إشكالات معقدة أمام الهيئات العمومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية خاصة ما تعلق منه بالاختلالات التي أصابت سوق العمل والمتميزة بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل مما جعل موضوع التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومما زاد من خطورة هذه الاختلالات في معادلة العرض والطلب في سوق العمل تلك النسب المرتفعة للبطالة والتي تجاوزت في وقت من الأوقات ثلاثين بالمائة لتصبح بلا منازع الشغل الشاغل للحكومة ومختلف الهيئات المركزية والمحلية.

وإذا كان التحول إلى النظام الليبرالي لم يكن وحده السبب في أزمة التشغيل في الجزائر ذلك أن هشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا قبل ذلك وضعف النسيج الاقتصادي في توفير فرص العمل الكافية لتغطية الطلب المتزايد على سوق الشغل، كما كشف ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم و تسيير سوق العمل في الجزائر بل وانعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية[1].

ولمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر قامت بإجراءات وتدابير و برامج نذكر منها:

- الاستفادة من التأمين على البطالة وتحفيزات التقاعد المسبق.
- استحداث جهاز الشبكة الاجتماعية.
- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة.
- عقود ما قبل التشغيل.
- العمل الأجور بمبادرة محلية.
- دعم تشغيل الشباب.
- برنامج الأشغال الكبرى.
- برنامج الإدماج الاجتماعي.

[1] سليمان احميدة ، " السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر" : محاضرة ألقيت بالملتقى العلمي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الطاهر مولاي - سعيدة ، مابين 26-27 أفريل 2009 ، ص 2.

لقد قدرت نسبة السكان النشيطين في سبتمبر 2001م ب: 8568221 شخص، أما عدد البطالين فقدر بـــ: 2.339.449 شخص، نسبة 62.21% من العاطلين عن العمل يسكنون في المنطق الحضرية و37.49% في الريف، وقد بلغت نسبة البطالة 27.30 %[1].

بالإضافة إلى البرامج السابقة الذكر فقد أضافت الدولة مجموعة من الآليات والبرامج في إطار سياستها كانت متنوعة ومتعددة ومختلفة المناهج و الطرق منها ما تعلق بالتشغيل المباشر ومنها ما تعلق بالتشجيع على خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني وحتى بدون تأهيل.

إن التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من الثلثين، الأمر الذي صعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لا سيما أمام تراجع القطاع الحكومي عن تمويل الاستثمارات، وانجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، والاستمرار نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال، أما بسبب الغلق أو بسبب الأزمات التجارية والمالية نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية، كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنها تكوينه أو لفضته المدرسة مبكرا، حيث تنمو وتيرة السكان النشيطين بنسبة مرتفعة 3.2 % سنويا أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنويا مقارنة بضعف النمو الاقتصادي ومن بين التحديات التي واجهت الدولة في هذا الإطار:

- بروز ظاهرة العمل غير المنظم.
- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة ظاهرة البطالة.
- عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل.
- الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب ونقصد بها الارتفاع لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر طرق ووسائل غير مضمونة العواقب[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الديوان الوطني للإحصائيات ، **تقرير عن الشغل و البطالة لسنة 2001** ، ص51.
[2] سليمان احميدة ، **مرجع سابق** ، ص 10،11.

وفي الأخير يمكننا القول أن سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة في عهد دخولها الليبرالية والتعددية السياسية ورغم الجهود المبذولة من طرف واضعي وصانعي السياسات العامة للتشغيل من أجل الحد من مخاطر التحول إلى الليبرالية الفتية وما يمكن أن تحدثه على صعيد البنيان الاجتماعي للمجتمع من خلال خلق آليات و برامج للتشغيل تتماشى والخصوصية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، إلا أن هذه البرامج لم تكن بالفعالية المرجوة سياسيا واجتماعيا نتيجة الارتجالية وسوء التخطيط و اعتمادها في أكثر الحالات على العملية التضامنية أو ما كان يعرف في عهد الاشتراكية بالبطالة المقنعة، حيث يتحول الشباب الملتحق بعالم الشغل سريعا إلى البطالة نتيجة البيروقراطية وعدم وجود دراسات الجدوى المشاريع الممولة، أو نظرا لانتهاء عقودهم التي تبرم جلها مع القطاع العام والذي بطبيعة الحال لا يستطيع امتصاص نسبة البطالين طالبي العمل.

المبحث الثانـــي:

تطــور المجتمع المدني الجزائــري وتنظيمــاته

المجتمع المدني الجزائري كغيره من التنظيمات، بل هو جزء منها، تأثر لا محالة نتيجة التطور الكرونولوجي والتاريخي للتجربة الجزائرية في فترة الاحتلال الفرنسي، ثم مرورا إلى تطورات ما بعد الاستقلال في 05 جويلية 1962م. هذا التطور التاريخي المستمر الفريد من نوعه جعل المجتمع المدني الجزائري في يتطور بذاته ويتنوع كذلك حسب كل فترة تاريخية خاصة الاستعمارية منها، إذ أن هذا الاستعمار لم يستهدف البنية المؤسساتية للنظام السياسي فقط، بل كما قال الدكتور **ناصر الدين سعيدوني**: "مما يجعل المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر بمثابة المخبر الأولي لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب سوف تكتوي بنار الاستعمار الأوروبي"[1]. ومع مجيء مرحلة الاستقلال وما بعدها وما صاحبها من صراعات حادة ولاإستقرار السياسي، جعلت التجربة الجزائرية أكثر تعقيدا وتأزما من ناحية المجتمع المدني ودراسته مرورا إلى مراحل التعددية وما بعدها، أين سيشهد حركية أخرى مغايرة لما سبقها، إذ بدخول متغيرات أخرى الساحة الدولية بداية بالنظام الديمقراطي المفروض وما يقتضيه من تغيير سياسي وتخلي عن كثير من القيم التسلطية، مما أدى إلى بروز المجتمع المدني بصفة أخرى.

[1] ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** . بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 2000 ، ص 19.

الـمطلب الأول: المجتمــع الـمدني الجزائـــري في مـرحلة الأحاديـة.

يشار إلى مرحلة الأحادية الحزبية في الجزائر إلى الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 1989م، أين أفرج عن هذه الأحادية بشكل دستوري رسمي وأعلن عن التعددية السياسية ثم الحزبية، ولعل الإشارة إلى الأحادية بحكم الدولة من طرف الحزب وحيد - أي جبهة التحرير الوطنية - وسيطرتها على كل النشاطات وعدم السماح لغيرها بالتكون، حيث أن المبرر ضرورة توحيد الدولة والحفاظ على تماسكها بدءا بالأمن ثم النهوض ببرامج التنمية التي تستند إلى النهج الاشتراكي[1].

تتميز هذه المرحلة بمجموعة نصوص تشريعية وقانونية أرست البرامج الاشتراكية للدولة أهمها برنامج طرابلس في 1962م،[2]و الذي شكل النص المرجعي الأول للثورة الاشتراكية، فلم يولي اهتمام بالنشاط المدني وركز على التنمية الاقتصادية.

ليأتي النص المرجعي الآخر والذي تطرق إلى كل ما تطرق إليه سابقه من إهمال المجتمع المدني وجعله مكملا للنظام السياسي، وهو ميثاق الجزائر في سنة 1964م، وبنفس الوتيرة سلك هذا الأخير منحى سابقيه ليركز على الصراع ضد الرأسمالية ويكرس عبارات الثورة الزراعية الصناعية والثقافية دون مضامين حقيقية.

النظام السياسي الجزائري في فترة الأحادية الحزبية اعتبر قيام منظمات المجتمع المدني دون مراقبة وفي ظل خارج عن إطار الحزب مهددة لسلامة النظام وتوجهات الثورة الاشتراكية، فعمل على مقاومة ومنع أي حركة التجنيد للمجتمع لأنها تضيق من سلطته، أي تهميش كلي القوى الاجتماعية والثقافية خاصة ذات الفلسفة السياسية العقائدية التي لا تتفق مع النظام وتوجهاته، فبادر إما بملاحقه وحظر كل من يساهم في تكوين تنظيمات من مثل النوع المذكور أو ضمها تحت مظلة الحزب الواحد للدفاع ونشر مبادئه وتشجيع سياساته،غير أن هذا كله لم يمنع بروز تنظيمات معارضة لا توافق النظام وتنشط بشكل خفي وسري مثل الحركة الإسلامية التي شكلت فارقا عظيما في نهاية الثمانينيات والحركة البربرية كذلك وغيرها.

---

[1] عبد العالي دبلــة ، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة** . القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 78.

[2] عبد العالي دبلــة ،**مــرجع ســابق**، ص 79 .

الفـرع الأول: فتـــرة الـستينـيات.

للتدليل على مسار المجتمع المدني في فترة ما بين 1962م - 1971م نتبع مسار الحركة الجمعوي في هذه المرحلة ونكشف أوضاعها كنموذج للمجتمع المدني.

فبموجب القانون 62 - 157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962م،[1] واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي باستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية، حيث من بينها قانون الجمعيات سنة 1901م، ومن الجمعيات التي واصلت العمل والتي تأسست شبيبة جبهة التحرير الوطني، الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين، والكشافة الجزائرية، وقد ضيق النظام بصفته الانتقائية من هذا القانون تكوين أي جمعية.

الفـرع الـثاني: فتـــرة الـسبعينـيات.

بموجـــب الأمر رقم 71 - 79 والذي صدر في سنة 1971م،[2] حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها وإلا دخولها تحت إطار الحزب الواحد، كما نص على ضرورة موافقة السلطات المسبقة واعتمادها قبل نشاط الجمعية بكل ما تحتويه من إجراءات بيروقراطية. أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة أو إتباع الإجراءات الإدارية والقانونية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية والبربرية إلى ملاحقات قضائية واعتقالات أججت الأوضاع وطورتها إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف، ما سيدخل البلاد في أزمات لم تنتهي بإعلان التعددية بل توصلت إلى غاية اليوم.

وتواصل التضييق على تنظيمات المجتمع المدني رغم بعض التغيرات لكن حفاظا على بعض الثوابت مثل:

1/ التوجه الإيديولوجي. **2/** الاعتماد الإداري المسبق.

3/ سلطة الحل دون الرجوع إلى القضاء. **4/**الرقابة اللاحقة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 62-157 المتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية ، **الجريدة الرسمية**، عدد02 ، الصادرة في 11 جانفي 1663.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 71- 79 ، المتعلق بالجمعيات ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 105 ، الصادرة في 24ديسمبر1971.

الفـرع الـــثالـــث: فتـــرة الثمانينيـــات.

شهدت فترة الثمانينيات تطورات وتفاعلات أظهرت السلطة بعض التسهيل بقانون 87 - 15 الصادر في جويلية 1987م،[1] والذي سهل في اعتماد الجمعيات إلا بعض منها مثل:

1/ الجمعيات الوطنية.

2/ الجمعيات التي لها هدف ونشاط تضطلع به مصلحة عمومية.

3/ الجمعيات الأجنبية كما أنه حدد أجالا أقصاها أربعة أشهر لاعتماد الجمعية دون الاحتفاظ بحق الرد أو الطعن لدى الوصاية في حالة الرفض.

ومن خلال استعراض بعض النصوص وذكر بعض الممارسات يمكن القول أن فترة الأحادية الحزبية مثلت فترة حديدية جامدة في السياسة، جعلت النظام السياسي يضطلع بكل مهام المنوطة بالمجتمع، وللضرورات المتعددة خاصة الأمنية منها والتنموية، جعلت النظام يشك و يحذر من أي تكوين خارج التوجه الحزبي الاشتراكي الذي ترسمه النخب الحاكمة، فمنعت المعارضة واعتبرت أي منظمة معادية لنهج الدولة خارجة عن القانون، وهو ما أدى إلى ظهور المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، المشجعة لسياسته والخاضعة للتمويل ذات وصف معاد للمجتمع المدني الحديث.

الـمطلب الثـــاني: المجتمـــع الـمدني الجزائـــري في مـرحلة التعـــددية.

شهدت المرحلة الثانية لتنظيم الدولة تغيرات كثيرة ومليئة بالتطورات مقارنة بالسابقة، ذلك للإصلاحات الواسعة التي انطلقت بإعلان التعددية السياسية. وتعتمد الدراسات الخاصة لمنظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة على مجموعة متغيرات أساسية تحدد معالم هذه الحقبة الزمنية، وهي ثلاثة نصوص: دستور 1989م، قانون 90 - 31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990م الخاص بالجمعيات ودستور 1996م.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 87-15 ، المتضمن قانون الجمعيات ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 31 ، الصادرة في 29 جويلية 1987 .

الفـرع الأول: المجتمع المدني من خلال دستور 23 فـــيفري 1989م.

بعد انفجار الأوضاع وتأزمها مجسدة في جمود وشلل النظام السياسي، مترجما لأحداث أكتوبر 1988م التي مثلت ثوران جبهة الشعبية وانفلات التحكم فيها، تعامل النظام معاملة أمنية لكنها غير مجدية استلزمت الحل السياسي العاجل الذي بادر به رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** في إصدار دستور 23 فبراير 1989م، والذي كلف من صاغه بإجراء تغيير جذري يمكن الحياة العامة من الانتعاش خاصة فيما يتعلق بالمجتمع المدني وتنظيماته.

وقد رخص هذا الدستور للتعددية السياسية و الجمعوية وفتح المجال لحرية التعبير كمحاوله لحل الأزمة السياسية، ذلك في المادة 39 التي نصت على: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"،[1] كذلك نص المادة 40 والتي كثر الجدل حولها على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، أما المادة 53 فقد نصت على: "الحق النقابي معترف به ويمارس في إطار القانون"،[2] مع السماح بحق الإضراب للقطاعات فقط دون أخرى كالدفاع الوطني والأمن نقطة.

حاول دستور سنة 1989م اعتبار الإصلاحات السياسية والتعديلات القانونية الجديدة التي تأخذ التحول الديمقراطي وما يحويه من حريات وحقوق أهمها: "حرية الرأي والتعبير، التجمع، التنظيم والمشاركة واستقلال التنظيمات المدنية عن سيطرة الحزب الواحد"، بيد أنّ القيود القانونية والتنظيمية بقيت معارضة لبلوغ الإصلاح.

الفـرع الثاني : المجتمع المدني من خلال قانون رقم 90 - 31.

مثّل هذا القانون الخاص بالجمعيات التتويج الأول بعد دستور 1989م،[3] حيث خص بالجمعيات وتشكيلها وتنظيمها بل شجع الحركة الجمعوية على النشاط أكثر. تناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل بداية من تأسيسها حتى أهدافها وحلها إن تطلب الأمر، فأعطى الحق لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1989 .

و للمزيد حول دستور 1989 أنظر: أحمد وافي ، إدريس بوكرا ، **النظرية العامة للدولة و النظام السياسي الجزائري في ظل دستور9 198.** الجزائر:المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1992 ، ص72 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1989 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 90 - 31 ، المتضمن قانون الجمعيات ، **الجريدة الرسمية** ، عدد 53 ، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990 .

شروط معينة: كالجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وعدم إبداء سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

كما حدد في نفس السياق الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات بالتفصيل، أما في جانب الحقوق والواجبات فيعطي القانون الشخصي المعنوي للجمعيات بجانب ضرورة امتثالها للقانون والتنظيمات بشكل غير محدد بدقة .يكشف القانون حجم الرقابة والعقوبات والتشديد في ذلك، عن طريق التقارير الأدبية والمالية المقدمة الدورية، بالإضافة إلى السلطات المخولة للسلطة والعقوبات الصارمة كالحل والتقاضي من طرف القضاء بناء على طلب الإدارة. كما يعطي القانون أحكام تخص الجمعيات الأجنبية وضوابط أهمها الاعتماد المباشر من طرف وزير الداخلية مع حق سحب الاعتماد.

قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989م، حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطنين بشكل مشروط، وبصدوره فعلا شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات واعتمادها من طرف السلطة.

لكن هذا القانون لم يكن الوحيد الذي شكل منطلقا بنشاط المجتمع المدني بل هناك قواعد أخرى أهمها: قانون (الأحزاب) الجمعيات ذات الطابع السياسي في 5 جويلية 1989م الذي عدل في 1997م، وقانون الإعلام المعتمد في سنة 1990م الذي شكل مجالا لبروز صحافة مستقلة.

الفـرع الـثالث: مكـــانة المجتمـع الـمدني الجـــزائـــري في ظل دستـــور 1996م.

لا تختلف الوثيقة الدستورية الرابعة في التاريخ الجزائري عن الدستور 1989م كثيرا، إذ واصل مراقبة الدولة على منظمات المجتمع المدني، لكن التعديل الواضح الذي قرره هو التعددية الحزبية، حيث نصت المادة 43 على التالي: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، يشجع الدولة بازدهار الحركة الجمعوية ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات"[1] أي بقاء القيود القانونية في يد الإدارة أو اختصاص التنظيم بعبارة قانونية، وذلك باعتبار النشاط الجمعوي أساس ممارسة حرية الرأي والتعبير لمجال الحريات العامة التي أضيفت إليها بعبارة المعتقد في المادة 41.

إن بعض المواد التي تطرق إليها هذا الدستور تبين فعلا أنه امتداد لغيره، غير أنه احتوى بعض التغييرات الموجهة للانفتاح السياسي الذي اضطر النظام إليه بضغط قوتين[2] : القوة الدورية التي تستعمل

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور1996.

[2] عبد الله ساعف ،" المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي" ، **المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية،** الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1992 ، ص141 .

الوسائل النقدية والتمويلية لإرساء النظام الديمقراطي وإنهاء الطابع التسلطي، والقوة الداخلية التي تتمثل في الثوران الشعبي الرافضي للأوضاع وتواصل الحكم البيروقراطي.

هذا الدستور واصل علاقته المحتشمة لإطلاق المجتمع المدني كفاعل أساسي للعملية الديمقراطية واستمرار كثير من العراقيل والمشاكل حتى فتور المجتمع المدني وعدم فاعليته، وتتمثل المشاكل في ما يلي:

1/ البيروقراطية التي تقتل التنظيمات حتى في مرحلة النشوء.

2/ شرح الموارد المالية والمادية.

3/غياب الوعي بتحقيق العمل الجماعي وانتهازية بعض الشخصيات.

4/ الوضعية السياسية والأمنية خاصة إن تعلق الأمر بتنظيمات المعارضة.

5/ تمركز غالبية التنظيمات في المدن دون القرى والمدن الصغيرة إن وجدت فهي تمثل انتماءا تقليديا عرقيا أو إيديولوجيا.

6/ الثقافة السياسية السائدة في المجتمع المدني التي تفتقد إلى روح النقاش والحوار والاختلاف، والتي تعرقل التسامح والتضامن وتأجيج العنف والحقد، وتساهم في عدم فاعلية النشاط المدني.

ولربما هذه أبرز المشاكل والتي إن حلت فستوقف حالة الطوارئ وتفسح الحريات، وترسي كذلك قوانين أخرى محكمة لتمكن هذه الأرضية القانونية في الأخير من انطلاق الحياة المدنية فعلا بمساهمة تنظيمات المجتمع المدني لقيادة نظام الديمقراطية الفعلية، سينعش النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويعاد الدور الفعلي للمجتمع المدني التقليدي رفقة الحديث لبناء مجتمع متكامل.

المطلب الثالث: هيكلـــة وتنظيمات المجتمع المدني الجـزائـــري .

تتنوع مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الجزائرية، إذ أنها تشاطر معظم طبقات المجتمع ونشاطاتها وأهدافها، فالعديد من التصنيفات للمجتمع المدني لا تنفي الأحزاب السياسية كونها جزءا لا يتجزأ منه، لأن العمل السياسي والمدني لا يمكن فصلهما، بل الأحزاب السياسية تمارس ضابطا قويا على السلطة وتضم فئات من المواطنين وتضطلع بوظائف وأدوار هامة أولها تحقيق مصالح ورغبات

المجتمع والتوعية والتعبئة إن كانت في الحكومة، ومراقبة نشاط الحكومة وضبطه إن كانت خارجها، مع اختلاف أدوارها حسب الأنظمة[1]، كما يتبنى أنصار آخرون رأيا مغايرَا، حيث أن الأحزاب السياسية خارج السلطة هي من تصنف ضمن المجتمع المدني وتؤدي وظائفه.

بشكل عام الرأي الذي نؤيده هو المرجح من قبل الدارسين، فالأحزاب السياسية لا تصنف ضمن المجتمع المدني طالما تضمنت الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة، لكن هذا لا يعني أنها لا تساعد ولا تساهم في صالح النشاط المدني بجانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد.

لهذا الهدف ندرج أهم الأحزاب السياسية المؤثرة على الساحة قبل التطرق التنظيمات المجتمع المدني.

الفرع الأول: الأحزاب السياسية.

بدأت الأحزاب السياسية في الظهور مع دستور 1989م، إذ بلغ عددها ستين 60 حزبا سياسيا، الأمر الذي دعا إلى ضرورة استدراك الوضع خاصة في القانون العضوي للأحزاب السياسية في: 06 مارس 1997م بموجب الأمر 97 - 09،[2] ما جعل العدد يتراجع إلى 28 حزبا سياسيا تنقسم إلى ثلاث توجهات مهمة: " أحزاب التيار الوطني و الأحزاب العلمانية و أحزاب أخرى صغيرة".

أهم هذه الأحزاب:[3]

1/ جبهة التحرير الوطني " FLN ": الحزب الذي تولى قيادة الدولة، يضعف بعد إعلان التعددية شهد انقسامات عديدة آخرها انقسامه إلى قسمين، الحركة التصحيحية بقيادة رئيس الحكومة الحالي ودخوله التحالف الرئاسي مع حزبين آخرين: التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم. يمثل الحزب الأول تمثيلا في تشريعيات 17 ماي 2007م.

[1] على زغدود ، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر 97 - 09 ، المتضمن قانون الأحزاب ، **الجريدة رسمية** ، عدد12 ، الصادرة بتاريخ 06 مارس 1997 .

[3] أن غالبية المعلومات مستخلصة من الدراسة التالية :

عبد الرحمن برقوق و صونيا العيدي ، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، " المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر "** ، (جامعة بسكرة الجزائر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية) ، شركة دار الهدى الطباعة للنشر و التوزيع ، مارس 2006 ، ص(103 – 105).

2/ *التجمع الوطني الديمقراطي" RND ":* أعلن عن ميلاده قبل موعد التشريعيات وذلك في 03 أفريل 1997م حيث حظي بتأييد الإدارة والعديد من المنظمات أهمها المنظمة الوطنية للمجاهدين، أبناء المجاهدين وغيرها حقق نجاحا كبيرا في تشريعيات 05 جوان 1997م بمعدل 96.33 % وعلى الأغلبية المطلقة في الانتخابات المحلية و80 مقعدا في مجلس الأمة، مع تأييد الرئيس اليمين زروال إياه.

3/ *حركة مجتمع السلم " HMS ":* حماس سابقا، تأسست في ديسمبر 1991م، تحول هذا الحزب الممثل الأول للتيار الإسلامي بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشارك في مختلف الانتخابات التالية.

4/ *جبهة القوى الاشتراكية " FLS ":* نال اعتماده في جوان 1989م، إلا أنه تأسس في 29 جوان 1963م موازاة مع العصيان الذي قاده حسين آيت احمد ضد الرئيس أحمد بن بلة. فيتبنى الاتجاه اللائكي ويرفض التطرف الديني مع دعوته القطيعة ضد النظام بعد إلغاء انتخابات ديسمبر 1991م التي تحصل على الرتبة الثانية فيها.

ونكتفي بذكر هذه الأحزاب المهمة مع وجود أخرى مثل: حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، العمال، التجديد الجزائري، التحالف الوطني الجمهوري، النهضة، الجمهوري التقدمي . . . الخ.

الفرع الثاني: تنظيمات المجتمع المدني .

تتنوع التشكيلة لدى المجتمع المدني لتشمل العديد من العناصر، وبشكل عام يتشكل من: "الجمعيات والنقابات والإعلام".

أولا/ الجمعيات: الحياة الجمعوية لم تكن وليدة الاستقلال وما بعده، إذ كانت ثقافة تكوين الجمعيات منتشرة لأهداف تتغير عن أسسها الحالية، كما أن فترة الاستعمار حوت تكوين عدة جمعيات لكن في ظل تذبذب وعدم استقرار، التي غالبا تخضع للرقابة الاستعمارية . شرع العمل الجمعوي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة وفي إطار سياسته، بل كانت تتلقى الدعم من طرفه، لكن البروز الكبير كان بعد دستور 1989م وخاصة قانون 90 - 31 في 1990م المتعلق بالجمعيات[1]، فتأسست عشرات الجمعيات .

فعند سنتي 1989م و1990م بدأت زيادة كثيرة في عدد الجمعيات التي اعتمدت مقارنة بعام 1988م، ذلك راجع إلى محاولة النظام حل الأزمة القائمة بإطلاق نوع من الحريات العامة . لكن بعد سنة 1991م وبروز الأزمة الأمنية في الأفق يتعامل النظام معاملة عكسية لتدارك وتطويق الأوضاع، فقلص من

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 90 - 31 ، **مرجـــع ســـابق** .

اعتماد الجمعيات إلا بعد التحقيقات والإجراءات الطويلة، بل في العديد عدم منح الاعتماد وحل الجمعيات المشتبه في نشاطها من طرف السلطات الأمنية .

ومع بداية سنة 1997م ارتفعت الاعتمادات الممنوحة لأن البلاد شهدت انفراجا جزئيا وتعاملا آخر من طرف السلطة كسياسة الوئام المدني، الوئام الوطني والمصالحة الوطنية[1].

ويمكن رصد أنواع متعددة من الجمعيات نذكر أهمها:[2]

أ/ الجمعيات النسوية: تضم أكثر من ثلاثين 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة والقضايا المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، يمكن تصنيفها إلى:

1/ الجمعيات الخيرية النسائية: وهي أكثرها انتشارا.

2/الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب: يرصد نوعان، الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة التي تتبنى الطابع الإيديولوجي والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

3/ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

4/ النوادي النسائية، التنظيمات النسوية الحرة عن أي تيار.

ب/ جمعيات حقوق الإنسان: تكونت هذه التنظيمات بشكل لم يلق الرضا التام من طرف السلطة، وذلك حال العديد من الدول . ومن أهم هذه التنظيمات:

1/ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، ومن أهم ما نادت به احترام الحقوق المدنية والسياسية في ظل دولة الحق والقانون الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تضم عناصر مثقفة وقد برز نشاطها في إحداث أكتوبر 1988.[3]

---

[1] امحند برقوق ، **مجلة المفكر** ، "مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية إلى الحل السياسي " ، العدد الثاني ، مارس 2007 ، ص37

[2] امحند برقوق ، " دولة الحق و القانون " ، **محاضرات قدمت لطلبة السنة الأولى ماجستير في مقياس حقوق الإنسان و المشاركة السياسية** ، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري)،الجزائر : 25 جوان.

[3] نادية خلفة، **مـــرجع ســـابق** ، ص133 .

2/ المرصد الوطني لحقوق الإنسان: لاقى خلافا كبيرا من ناحية استقلاليته عن السلطة، إذ تأسس في 1992م من طرف الحكومة ومهمته تقديم التقارير الدورية عن انتهاكات حقوق الإنسان وكأنه أشبه بأي مؤسسة استشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. حل وتأسست مكانه اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان.

ج/ الجمعيات الثقافية: نذكر أهمها: "الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، الحركة الثقافية البربرية"[1].

د/ الجمعيات التطوعية: من أهم هذه الجمعيات: "المنظمة الوطنية للمجاهدين، أبناء المجاهدين، أبناء الشهداء"، وهي ذات تبعية للدولة لأنها تخضع إلى تمويلها.

هـ/ الحركات الطلابية: لعبت قبل الاستقلال دورا كبيرا في الثورة التحريرية إلا أنه غلب على نشاطها التبعية السياسية. وقد كان نشاط وعدد الحركات الطلابية في تنامي مستمر لأنها تعبر عن الطبقة العلمية للمجتمع، إلا أن هذه الصفة تدهورت لتدهور مكانة الطالب وعدم التأطير الحقيقي العناصر هذه التنظيمات.

ثانيا/ النقابات:

تعرف النقابات على أنها: "منظمات تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسها أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، فمهنة النقابة هي حصرا ومبدئيا الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء". تمثل الممارسة النقابية في الجزائر أولوية سياسية، لذلك اكتسبت المنظمات النقابية مصداقيتها في كل دساتير الدولة، فالمادة 56 من دستور 1996م تنص على: "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين".

وتتعدد التنظيمات النقابية على شكلين:

أ/ النقابات المهنية: تضم مجموعة الأعضاء الذين يزاولون المهن، ومن أهمها: نقابة الصحفيين، ونقابة القضاة، اتحادات رجال الأعمال، وتعد هذه التنظيمات نشطة لعدة اعتبارات كالمستوى التعليمي لعناصرها والاستقلالية الإدارية والمالية النسبية لها.

ب/ النقابات العمالية: الرجوع لعمل النقابي في الجزائر يمتد إلى 1923م، أين انضم العديد من العمال الجزائريين إلى الكونفدرالية العامة للعمل "CGT"، بجانب ذلك و في الأربعينيات تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية "MTLD" تأسست نقابة التجار المسلمين الجزائريين، وبمرور عدة مراحل تأسس

[1] فريد سليم ، مجلة العلوم الإنسانية ، **" نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر"** ، عدد 18 ، سنة 2010 ، ص (139-151) .

الاتحاد العام للعمال الجزائريين "UGTA" في 24 فيفري 1956م برئاسة عيسات إيدير سيطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياة النقابية خاصة أنه من ضمن منظمات حزب الدولة، لكن دستور 1989م أقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم، من أهم التنظيمات النقابية الأخرى النقابة الإسلامية للعمل "SIT" والتي تأسست في 1990م إذ مثلت النقابة الموازية التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، واللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر والتي تأسست من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992م مواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، والاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين "UNPA" حيث تأسس في 1953م واستقل عن جبهة التحرير في 1988م[1].

ثالثا/ الإعلام:

خضعت التجربة الإعلامية الجزائرية لمرحلية متباينة وتطور مستمر، فبرغم أن المشرع أعطى الحق التعددية الإعلامية والحرية في ذلك لكن مع التعامل الصارم إزائها، زيادة إلى فتح المجال للصحف دون الوسائل الأخرى التي بقيت في يد الحكومة.

تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام في 1990م،[2] والذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990م، الذي تميز بالاستقلالية التامة، فانعكس ذلك على الوضع خاصة أن عدد الصحف بلغ 103.

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992م، التي قيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارسته، وتميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة إن تعلق الأمر بمواضيع أمنية، إلى حد غلق العديد من الصحف وعدم الطباعة بالمطابع العامة أو حتى الاعتقال والحظر،[3] أعلن في 04 جوان 1998م عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين"SNJ"، حيث عقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1999م على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني لظروف تتعلق بالانتخابات الرئاسية في 1999م.

---

[1] للاطلاع أكثرعلى النقابات العمالية في الجزائر :
- العابد عمر ، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989 - 2012)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ، 2010) ، ص(22-24) .- ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989 - 2009)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011) ، ص (69-71) .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 90-07 ، المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية** ، العدد 14، الصادرة بتاريخ 4 أفريل 1990.

[3] محمد قيراط ، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19، العدد (3،4)، 2003، ص 110.

يظل الإعلام في الجزائر مكبلا وقيد تأويلات السلطة الخاصة بها، مع بروز جانب للحرية مؤخرا، لكن المدى لم يبلغ التخلي للأفراد عن كل الوسائل، ونعني بذلك التلفزيون والإذاعة، إضافة إلى ذلك لا بد من وجود قانون يحمي حرية الصحافة ويمنع تدخل السلطة في شؤونه.

الفصـــل الثالــث الدراســة الميدانيــة (جمعية سنابل الخير بالدبيلة)

الفصـــــــل الثالـــــث:

الدراســـــة الميدانيـــة (جمعية سنابل الخير بالدبيلة)

تمهيـــــــد:

في كل دولة من دول العالم تتواجد على الدوام جهتان لخدمة الوطن والمواطن وحماية حقوقهما، جهة رسمية في السلطة، وجهة شعبية اصطلح على تسميتها بمؤسسات المجتمع المدني والتي من أبرزها الجمعيات التي تعتبر من أهم الهياكل الاجتماعية في الوقت الحاضر نظرا للدور الذي تلعبه في صيرورة التطور الاجتماعي والثقافي وتحقيق جانب الانتماء والمواطنة للفرد ومشاركته في التخطيط لاحتياجاته وتحقيقها.

ففي الجزائر وبعد الانفتاح السياسي الذي حدث، انتشرت موجة كبيرة من الجمعيات التي تنشط في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية والتنموية، وقد أصبحت هذه الأخيرة قطاعا ثالثا تعول عليه الدولة في استكمال مسيرتها التنموية.

وفي هذا الفصل ستتطرق الدراسة إلى إبراز دور جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تنفيذ السياسة الاجتماعية المحلية في بلدية الدبيلة، وذلك من خلال الوقوف على أهم البرامج الاجتماعية والصحية والتنموية التي تتبناها الجمعية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وإيضاح أهم الانجازات وأبرز التحديات التي تواجه الجمعية، والوقوف على أكبر المعيقات التي تعطل مسارها في تنفيـذ السياسـة الاجتماعية المحلية.

المبحث الأول:

التعريف بجمعية سنابل الخير بالدبيلة

كما أسلفنا التوضيح في الفصل الأول أنّ المجتمع المدني الجزائري يتكون من عدة منظمات كالنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات وغيرها من المنظمات الأخرى التي تشارك في تفعيل الحركة التنموية داخل المجتمع، بيد أنّ هذه الدراسة ستخصص بالجمعيات.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بجمعية سنابل الخير بالدبيلة وذلك من خلال عرض تاريخ نشأتها وهيكلها التنظيمي، وآلية التسيير داخلها وأهم الاستراتيجيات المتبعة لعملها، مع توضيح إمكانياتها المادية والبشرية التي تستغلها الجمعية في تحقيق أهدافها الاجتماعية والتنموية والصحية على المستوى المحلي.

المطلب الأول: جمعيـة سنـابل الخيـر بالدبيلـة (التعـريف- النشـأة- الهيكـل التنظيـمي)

الفرع الأول: التعريف بالجمعيــة.

هي جمعية محلية - بلدية - ذات صبغة خيرية اجتماعية، والكائن مقرها في حي الهواري بومدين لبلدية الدبيلة بولاية الوادي، وقد منحت الاعتماد رسميا يوم 14 أفريل 2014م، وتمارس نشاطها على كامل مستوى تراب البلدية[1].

والهدف العام من تأسيسها هو تأمين الرعاية المادية والنفسية والاجتماعية والصحية والتعليمية للفئات المعوزة، وتأهيلهم بما يكفل لهم الاعتماد على أنفسهم ومواجهة مصاعب الحياة، ليكونوا أفرادا صالحين لأنفسهم ومجتمعهم.

وعلى الرغم من الطابع الخيري التطوعي للجمعية إلا أن آلية عملها لا تقتصر فقط على الجانب الاجتماعي، بل تسعى إلى تفعيل الاستثمار في المورد البشري باعتباره جوهر العملية التنموية المحلية، وذلك عن طريق تحسين أوضاع هذه الفئة وإدماجها داخل المجتمع، من خلال العمل على تطوير إمكانياتها وصقل مواهبها وتحسين كفاءتها وتحويلها من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي،مديرية التنظيم والشؤون العامة،**وثيقة تتعلق بالقانون الأساسي طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 ، المؤرخ في 12 جانفي2012 ، المتعلق تحت رقم تسجيل: 011 بتاريخ 2014/04/14**،ص02.

الفرع الثـــاني: نشـــأة وتطـــوّر الجـمعيـــــة.

كحال كل المشاريع العظيمة تكون بداياتها بفكـرة يؤمـن بها صاحبها ليمتلأ قناعة بها، ثم ينطلق جاهدا في سبيل تجسيدها على أرض الواقع، ففي أوائل سنة 2012م قرر مجموعة من الشباب وعلى رأسهم **أحمد جنيحي "رحمـه الله"** و**الأرقط عماد الدين** إنشاء صفحة في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك **"أولاد الدبيلـة"** بغرض استعمالها كفضاء يعلن فيه عن أي بادرة خير أو عمل تطوعي يراد القيام به من قبلهم، وكذا إعلام أكبر عدد ممكن من المواطنين،[1] وكغيرها من الأعمال التطوعية الأخرى تبـدأ الأشياء بقليل من الارتجالية مع بعض الإمكانيات البشرية القليلة والعدة المادية المحدودة والأدوات البسيطة، حيث كانت الانطلاقة من المسجد - وقد كانت بداية مباركة - وذلك عن طريق سلسلة حملات تطوعية لتنظيف المساجد وتغليف المصاحف، حيث لقيت صدا إعلاميا داخل مواقع التواصل الاجتماعي رواجا كبيرا في الأواسط الاجتماعية، ومن ثم تتالت الأعمال التطوعية من حملات تنظيف للأحياء وحملات تشجير لبعض الطرق العامة وحملة تنظيف للمقبرة.

ولكن مع تواصل الأعمال التطوعية بدأت تواجه القائمين على هذه الحملات عراقيل قانونية وإدارية وحتى اجتماعية، وهو الأمر الذي أعاق عملهم وضيق من حرية تحركاتهم وسعيهم، ممّا استدعى من أصحاب المبادرات واستوجب عليهم إلى ضرورة إعادة هيكلة أنفسهم على شكل هيئة نظامية،[2] و تأطير أعمالهم وإعطائها صبغة قانونية في حدود ما ينص عليه الدستور والقوانين واللوائح التنظيمية.

ومن هنا ارتأت المجموعة القائمة على المبادرات إلى ضرورة إنشاء جمعية خيريـة بصبغة اجتماعيـة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، بغرض تسهيل أعمالهم وكسب الثقة المجتمعية والزيادة من حرية تحركاتهم، هو الأمـر الذي بدأ العمل عليه وذلك من خلال عقد أول اجتماع في منزل **مومنـي تـوفيـق***، هو الاجتماع الذي حدد بمقتضاه مبدئيا كل من أعضاء مكتب الجمعيـة.

ومن ثم توالت الجهود والسعي في الإجراءات الإدارية في سبيل إنشاء الجمعية إلى أن منحت الاعتماد يوم 14 فيفري 2014م تحت اسم: **"جمعية سنابـل الخيـر بالدبيلـة"**.

---

[1]- **مقابلة مع** : عماد الدين الأرقط ، رئيس سابق للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/04،على الساعة : 17:15 .

[2]- **مقابلة مع** : حمو دريد ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/04، على الساعة : 17:45 .

* توفيـق مومـني : من الأعضاء المؤسسيـن لجمعية سنابـل الخيـر بالدبيـلة و النائب الثاني لرئيس الجمعية .

الفرع الثـــالـث: الهيــكل التنظيـــمي للجـمعيـــــة.

تتكون جمعية سنابل الخير بالدبيلة من عدة خلايا ويندرج تحت كل خلية مجموعة من اللجان، حيث لكل لجنة عدة مهام مكلف بإنجازها، وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل:

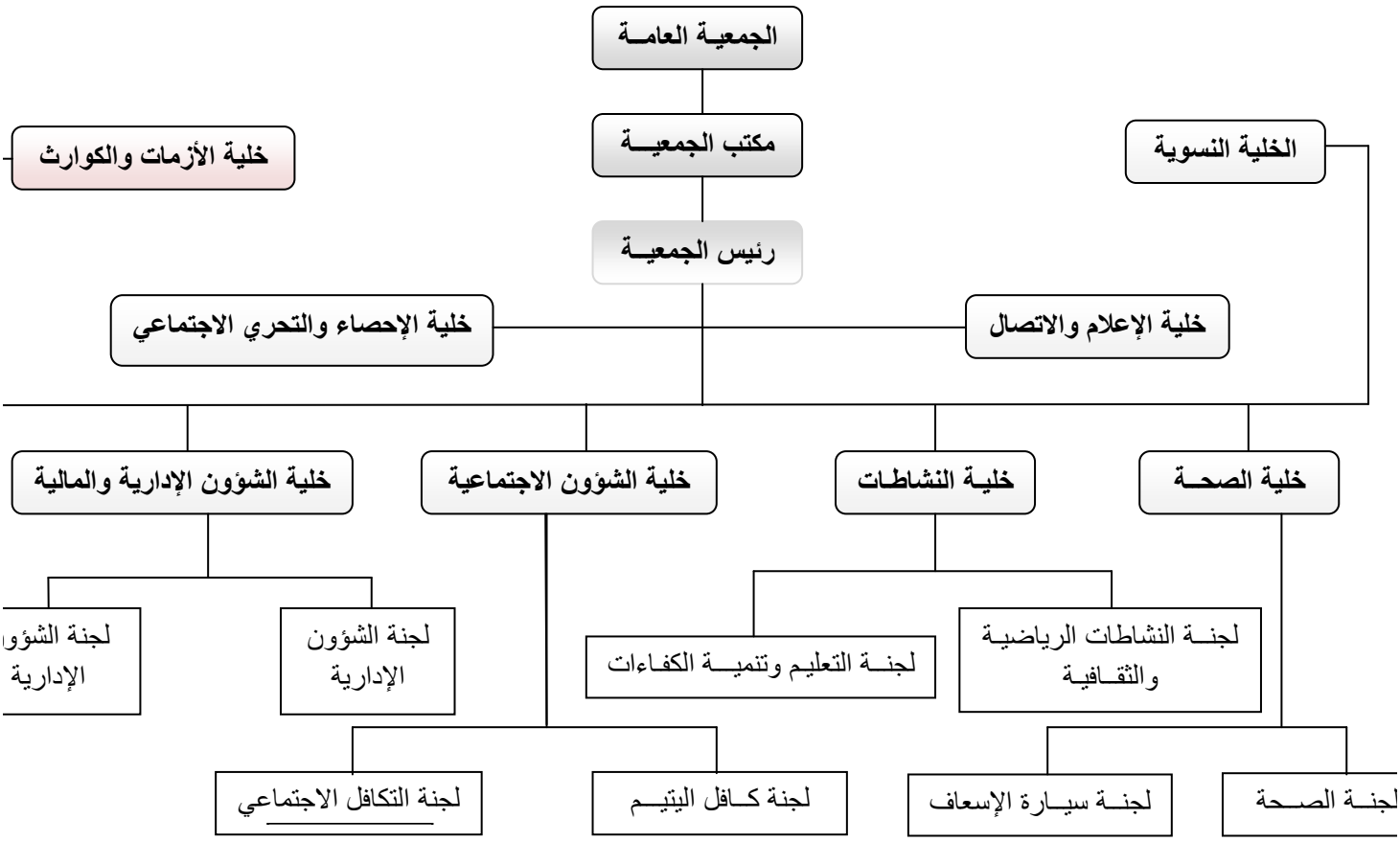

الشكـل (1): الهيــكل التنظيـــمي لجـمعيـــــة سنابل الخيــر بالدبيلـــة

الجمعية العامة[1]: تضم الجمعية العامة كل الأعضاء المنخرطين، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة التنفيذية، تتكفل الجمعية العامة بالإدلاء برأيها فيما يخص: جدول ونتائج النشاطات وتقارير التسيير المالي والوضعية الأدبية للجمعية، وكذا المصادقة على القوانين الأساسية والنظام الداخلي للجمعية، بالإضافة إلى تعديلاتها، كما تقوم بانتخاب المكتب التنفيذي وكذا تجديده، والمصادقة على قرارات المكتب التنفيذي بخصوص تنظيم هياكل الجمعية وتمثيلها المحلي، وقبول الهبات والوصايا عندما تقدم بإثباتات وشروط، وبعد التحقق من عدم تنافيها مع الأهداف المسطرة للجمعية، الموافقة على إنشاء أجهزة استشارية،

[1] **مقابلة مع** : عماد الدين الأرقط ، رئيس سابق للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/04،على الساعة : 17:15 .

ومتابعة الموافقة على اقتناء العقارات، بالإضافة إلى دراسة الطعون المقدمة فيما يخص الانضمام إلى الجمعية، والبت النهائي في قضايا الانضباط، وتحديد مبلغ الاشتراكات السنوية.

مكتب الجمعية[1]: يقود الجمعية ويديرها مكتب يتكون من الرئيس ونائب أول للرئيس ونائب ثاني للرئيس، والكاتب العام وأمين المال، والكاتب العام المساعد وأمين المال المساعد، وأربعة أعضاء، ويتم انتخاب أعضاء المكتب من قبل الجمعية العامة، لمدة خمس سنوات، وقابلة للتجديد لأكثر من مرة ويكلف المكتب بعدة مهام من أهمها ضمان تطبيق أحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي، والسهر على احترامها، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وتسيير ممتلكات الجمعية، وكذا تحديد الاختصاصات لكل نائب، ومهام المساعدين، بالإضافة إلى إعداد مشروع النظام الداخلي، واقتراح تعديلات القانون الأساسي والنظام الداخلي، وضبط مبالغ النفقات الزهيدة، كما يمكنها الاقتراح على الجمعية العامة كل الإجراءات لتحسين عملية تنظيم وتنصيب أجهزة الجمعية، ودراسة عمليات الشطب لكل عضو في الجمعية يرتكب مخالفة خطيرة، بالإضافة إلى إعداد برنامج عمل الجمعية.

رئيس الجمعية[2]: يمثل الرئيس الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية، وهو مكلف بتمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية والتقاضي باسم الجمعية، واكتتاب تأمين يضمن النتائج المرتبطة بالمسؤولية المدنية، واستدعاء أجهزة الجمعية، وكذا رئاسة وتسيير المناقشات، بالإضافة إلى اقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة، وتنشيط وتنسيق نشاط جميع أجهزة الجمعية، كما يعمل على إعداد حصائل وملخصات نصف سنوية عن نشاط الجمعية، وتبليغ السلطة الإدارية المؤهلة بجميع المعلومات، مع تحضير التقريرين الأدبي والمالي وتقديمه للجمعية العامة للبت فيه، وإشعار السلطة العمومية المؤهلة بالتعديلات التي تطرأ على القانون الأساسي، وكل تغيير يقع في الجهاز التنفيذي للجمعية في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ اتخاذ القرار ممارسة سلطة النظام التسلسلي على الأعضاء المستخدمين في الجمعية.

خليـة الشـؤون الإداريـة والماليـة: ويتم إدارة وتسيير هذه الخلية من خلال لجنتين هما:

أ/ لجنة الشؤون الإداريـة[3]: ملخصة في "الكتابة العامة"، حيث يكلف الكاتب العام بمعونة الكاتب العام المساعد، بجميع قضايا الإدارة، ويتولى بهذه الصفة مسك قائمة المنخرطين، ومعالجة البريد وتسيير

[1] **مقابلة مع** : ، طارق سالمي ، النائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/06،على الساعة : 18:05 .

[2] **مقابلة مع** : ياسين سلطاني ، رئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/06،على الساعة : 17:20 .

[3] **مقابلة مع** : حمو دريد ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/04، على الساعة : 17:45.

المحفوظات، وكذا مسك سجل المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة، بالإضافة إلى تحرير محاضر المداولات لكل من المكتب التنفيذي والجمعية العامة، مع إعداد أرشيف الجمعية والحرص على حفظه وصيانته.

ب/ لجنة الشؤون الماليـــة[1]: حيث يتولى أمين المال بمعونة أمين المال المساعد، بالمسائل المالية والمحاسبة، فهو مكلف بتحصيل الاشتراكات، وتسيير الأموال، وكذا ضبط أملاك الجمعية المنقولة والعقارية، وجرد وسائلها وتجهيزاتها، ومسك صندوق النفقات، بالإضافة إلى إعداد التقارير المالية، وإيداع وسحب المبالغ المالية لدى المؤسسات والإدارة العمومية.

خليـة الإعـــلام و الاتصال[2]: ويتولى تسيير خلية الإعلام والاتصال لجنة الإعلام والاتصال الخارجي، وتعتبر هذه الخلية حلقة الوصل بين الجمعية والمجتمع، وتلعب دورًا محوريًا في تنمية موارد الجمعية وإبراز أنشطتها وأعمالها من خلال مساعدة اللجان الأخرى - كالكتابة العامة - وذلك عن طريق إرسال البرقيات والخطابات في المناسبات العامة، وكذا إظهار الأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الجمعية من خلال إعداد المنشورات التي تظهر أنشطة الجمعية، بالإضافة إلى تصميم إعلانات اشهارية تبرز البرامج التنموية للجمعية.

خلية الإحصاء والتحري الاجتماعـي[3]: ويسهر على تسيير هذه الخلية لجنة الإحصاء والتحري الاجتماعي، وتعتبر هذه الخلية ذات أهمية بالغة بالنسبة لعمل خلايا الجمعية الأخرى لكونها تحمل الإحصائيات المرجعية للمعوزين والأيتام وذوي الحاجة، حيث تهتم لجنة الإحصاء والتحري الاجتماعي بالدراسة الميدانية للأوضاع الحقيقية للفئات المعوزة والتكفل بها حسب الأولوية الاجتماعية لكل أسرة.

خليـة الشـؤون الاجتماعـية: وتقوم هذه الخلية بدورها من خلال لجنتين هما:

أ/ لجنة التكافل الاجتماعي[4]: تقوم هذه اللجنة بتوزيع المساعدات على المحتاجين، كما تسعى هذه الخلية لتكفل حسب الأولويات وبقدر الإمكان بحاجيات الفئات المعوزة والعمل على تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم،

[1] **مقابلة مع** : إلياس خزان، أمين المال للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/08، على الساعة : 17:05 .

[2] **مقابلة مع** : كمال كحيلي ، رئيس خلية الإعلام والاتصال ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/08، على الساعة : 17:45 .

[3] **مقابلة مع** : صليحة العقون ، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/11، على الساعة : 18:00 .

[4] **مقابلة مع** : محمد خزازنة ، نائب الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/11، على الساعة : 17:10 .

ويتجسد ذلك من خلال عدة برامج و خيرية وتنموية تقوم بها الجمعية كمشروع الحقيبة المدرسية وقفة رمضان، وتوزيع لحوم الأضاحي، كما تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال قيامها بعدة مشاريع خيرية وتنموية، كإفطار الصائم وحملات تنظيف المساجد والأحياء، وحملات التشجير وغيرها.

ب/ لجنة كافل اليتيـــم[1]: تعمل هذه اللجنة على كفالة الأيتام ورعايتهم من خلال تقديم المساعدات المالية غير مباشرة والعينية لهم، التكفل حسب الأولويات وبقدر الإمكان بحاجيات المعوزين، كما تسعى إلى تأمين الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية وذلك عن طريق تقديم نصائح وإرشادات لهم توجيههم.

خليـة النشاطـات: ويبرز دورها من خلال لجنتين هما:

أ/ لجنــة النشاطات الثقـافيـة والرياضيـة[2]: تقوم بالإشراف على تنظيم برامج ونشاطات الجمعية سواء الاجتماعية أو الثقافية، كما تتولى مسؤولية ترتيب الحفلات وتنظيمها، بالإضافة إلى إقامتها لمسابقات ثقافية ورياضية وترفيهية لهذه للفئات المعوزة، كالدورة الرياضية لكل القدم والتي تنظم كل شهر رمضان والتي تعود عائدات اشتراكاتها إلى الجمعية، والمسابقة الثقافية الرمضانية وغيرها.

ب/ لجنــة التعليـم وتنميـــة الكفـاءات[3]: تتكفل هذه اللجنة بتقديم الدعوم المدرسية واللغات الأجنبية للفئات المعوزة سنويا، كما خصصت مدرسة قرآنية صيفية لفائدة الأيتام والمعوزين، وقسم للمحو الأمية وكذا مشروع المكتبة المتنقلة.

خليـة الصحـــة: والتي تتم إدارتها بواسطة لجنتين هما:

أ/ لجنــة الصحــة[4]: تضطلع هذه الخلية بمهمة التكفل بالرعاية الصحية للفئة المعوزة، من خلال حرصها على توفير مجانية العلاج للفئات المعوزة تكفل بالأدوية وذلك عن طريق عدة إجراءات كعقد اتفاقيات

[1] **مقابلة مع** : محمد مسعودي ، نائب أمين المال للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/12، على الساعة : 17:45 .

[2] **مقابلة مع** : بوبكر سعدون ، رئيس في لجنة النشاطات الثقافية والرياضية بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/12، على الساعة : 18:20 .

[3] **مقابلة مع** : بلقاسم حديد ، رئيس في لجنة التعليم وتنميـــة الكفـاءات بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/12، على الساعة : 18:20 .

[4] **مقابلة مع** : الأزهر كحيلي ، رئيس لجنة الصحة بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/14، على الساعة : 18:30 .

شراكة مع مصحات طبية ومخابر تحاليل والصيدليات، كما تقوم بعدة مشاريع منها الختان الجماعي وحملات طبية للعيون، وكذلك إعارة العتاد الطبي الخاص بالجمعية.

ب/ لجنــة سيـارة الإسعــاف وتسيـرها[1]: تعمل هذه اللجنة على تسير سيارة الإسعاف والسعي إلى إنجاح الرحلات الإستشفائية وذلك من خلال نقل المرضى داخل وخارج الوطن، والتكفل بهم ومساعدتهم خلال سفرهم، كما يمكنها أيضا التكفل بنقل جثمان الموتى من وإلى الولاية وذلك في حالة شغورها.

الخليــة النسويــة[2]: عمدت الجمعية منذ البداية إشراك العنصر النسوي في نشاطها وذلك لأهميته داخل المجتمع من خلال إفرادها بخلية حيث تسعى هذه الخلية إلى توفير الرعاية الاجتماعية للأرامل وذلك عن طريق قيامها بعدة نشاطات مختلفة كطبق الخير و ورشات تعليم الخياطة والأيام مفتوحة للكشف عن سرطان الثدي والرحم وإحياء اليوم العالمي للمرأة.

خليــة الأزمات والكوارث[3]: تتشكل خليــة الأزمات والكوارث في الظروف الاستثنائية أو عند حدوث أي عارض أو حدث مفاجئ كحالة الكوارث الطبيعية أو احتراق منزل وغيرها حيث تسعى هذه اللجنة إلى تقديم يد العون للجهة المتضررة وسد الفراغ الحاصل، وتلبية حاجياتها وفق ما تمليه طبيعة الظرف وفي حدود قدراتها واستطاعتها.

المطـلب الثـانـــي: المصــادر المــالية والمــادية للجمعيــة.

تختلف مصادر دعم المالي للجمعية إذ منذ البداية عمدت الجمعية إلى تبني إستراتيجية لدعم نشاطاتها وذلك من خلال قيامها بعدة مشاريع تمويلية نذكر أهمها:

سندات الخير[4]: تعتمد الجمعية هذه الآلية في حال كان لديها مشروع يراد القيام به وتحتاج إلى دعمي مادي عيني، ويكون ذلك من خلال قيامها بإعلان لدعم المشروع المراد انجازه وتحديد قيمة السند - الحد الأدنى -، ومثال ذلك مشروع شراء سيارة إسعاف.

[1] **مقابلة مع** : نبيل عزوز ، رئيس لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/17، على الساعة : 17:30 .

[2] **مقابلة مع** : الزازية عويمر، رئيس الخلية النسوية بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/15، على الساعة : 18:10 .

[3] **مقابلة مع** : يحي جديدي ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/15، على الساعة : 17:40 .

[4] **مقابلة مع** : محمد المنصف خزان ، مسؤول في لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/18، على الساعة : 11:00 .

سلة الخير: حيث تقوم الجمعية خلال شهر رمضان بوضع سلات في المحلات التجارية وذلك بهدف تسهيل التبرع للمواطن لقفة رمضان من خلال تقريب نقاط التبرع له وعدم تنقله إلى مقر الجمعية.

حصالة الخير[1]: قامت الجمعية باعتماد هذا المشروع ويكون ذلك من خلال توزيع حصالات على توضع في المحلات التجارية والمقاهي والصيدليات وغيرها قصد زيادة نقاط التبرع للجمعية وتغطية كل تراب البلدية والتسهيل على المتبرع بعدم تنقله إلى الجمعية.

طبق الخير[2]: تقوم بهذا النشاط الخلية النسوية وعادة ما يصادف يوما وطنيا حيث يقوم هذا النشاط على تحضير أكلات شعبية والتبرع بها إلى الجمعية ليباع كل طبق بمبلغ رمزي والذي تعود فوائده إلى الجمعية.

عائدات النشاطات الثقافية والرياضية[3]: تقوم الجمعية بعدة نشاطات ثقافية ورياضية كدورة كرة القدم الرمضانية والمسابقة الثقافية الرمضانية وذلك تحفيزا للمواطنين للتبرع وتخصص عائداتها لدعم نشاط معين في الجمعية.

اشتراكات العضوية[4]: تحرص الجمعية إلى ضم أكبر عدد ممكن من المنخرطين، وذلك لاعتباره كمصر من مصادر الدعم المالي للجمعية، من خلال تسديدهم لاشتراكات العضوية السنوية كما ينظمها القانون الداخلي للجمعية.

تبرعات المواطنين العاديين: تقوم الجمعية باستقبال مساهمات وتبرعات المواطنين على طول مدار أيام السنة، حيث تقوم الجمعية تذكيرهم من حين لآخر عن طريق نشر بعض الإعلانات لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بغرض تحفيزهم وتجديد همتهم.

---

[1] **مقابلة مع** : سفيان ، مسؤول مشروع حصالة الخير بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/17، على الساعة : 10:30 .

[2] **مقابلة مع** : سارة بادي، مسؤول بالخلية النسوية بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/18، على الساعة : 09:00.

[3] **مقابلة مع** : بشير لوبيري ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/19، على الساعة : 10:00 .

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي،مديرية التنظيم والشؤون العامة،**وثيقة تتعلق بالقانون الأساسي طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 ، المؤرخ في 12 جانفي2012 ، المتعلق تحت رقم تسجيل: 011 بتاريخ 2014/04/14**،ص17.

دعم المؤسسات الخاصة[1]: تقوم الجمعية باللجوء إلى بعض المؤسسات الخاصة لدعمها كمصانع السميد وغيرها، وذلك عن طريق طلبات مساعدات شخصية لمالكيها، بالإضافة إلى مساعدات رجال الأعمال.

المطلب الثالث: الإمكانيات المادية والبشرية لجمعية سنابل الخير بالدبيلة.

الفرع الأول: الإمكانيات المادية[2]:

تضم جمعية سنابل الخير بالدبيلة العديد من الإمكانيات المادية التي تعتبر المحرك الأساسي النشاطات الجمعية، حيث تحتوي الجمعية على مكتب للاستقبال يحوز على جهاز كمبيوتر وطابعة ومكتبة صغيرة تحوي بعض الكتب التاريخية للتعريف بتاريخ المنطقة وغيرها، كما تحتوي الجمعية على قاعة لمزاولة النشاطات التعليمية وتقديم الدعوم المدرسية وتعليم اللغات الأجنبية وتحفيظ القرآن لصالح الفئات المعوزة، كما يوجد بها قاعة مخصصة للاجتماعات مجهزة بكراسي وطاولة، كما تضم الجمعية ورشة تكوينية مجهزة بماكينات خياطة خاصة بنشاطات مشروع الأسرة المنتجة والمتمثلة في ورشات خياطة و ورشات حلاقة و ورشات لصنع الحلويات.

إضافة إلى ذلك فإن الجمعية تضم قاعة خاصة بحفظ الأدوات الطبية المخصصة للإعارة، ومخزن لحفظ وتخزين الإعانات المعاشية المقدمة للجمعية من طرف المحسنين، وسيارة، كما يتوسط مقر الجمعية بهو مخصص لمزاولة النشاطات بعض نشاطات الجمعية والمسابقات الثقافية كإقامة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة والأيام المفتوحة للتعريف عن الجمعية وغيرها، كما تملك الجمعية سيارة إسعاف مخصصة لنقل المرضى داخل وخارج الوطن.

الفرع الثاني: الإمكانيات البشرية:

تضم جمعية سنابل الخير بالدبيلة العديد من الموارد البشرية المكلفة بتسيير الشؤون الإدارية والنشاطات والبرامج الاجتماعية والتنموية داخل الجمعية، حيث تضم الجمعية العامة علاوة على أعضاء مكتب الجمعية مئة وخمسون عضوا يتم تجديد عضويتهم بصفة دورية كل سنة، والذين يتولون بدورهم

[1] **مقابلة مع** : عبد المجيد علال ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/19، على الساعة : 12:00 .

[2] **مقابلة مع** : دريد حمو ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/20، على الساعة : 9:45 .

المصادقة على القوانين الأساسية لنظام الداخلي للجمعية، وتحديد مبالغ الاشتراكات السنوية وغيرها من المهام الأخرى[1].

بينما يضم مكتب الجمعية إحدى عشر عضوا إضافة إلى رئيس الجمعية لهم صلاحيات مختلفة، حيث يدير رئيس الجمعية الشؤون العامة لتسيير الجهاز وتنسيق برامج الجمعية والعمل على تفعيلها بغية الوصول لتحقيق الأهداف العامة ، ويكلف الكاتب العام بمعية الكاتب المساعد بالقضايا الإدارية كمسك سجل المداولات ومعالجة البريد وتسيير المحفوظات وتحرير مشاريع ومحاضر المداولات[2].

كما يتولى أمين المال بمعية أمين المال المساعد بالمسائل المالية والمحاسبية المتمثلة في تسيير الأموال وتحصيل الاشتراكات ومسك صندوق النفقات وإعداد التقارير المالية[3].

كما تضم الجمعية ثلاثة موظفين تم توظيفهم على أساس الشهادة والكفاءة العلمية بصيغة إدماج بالتنسيق بين كل من إدارة الجمعية مع مصلحة النشاط الاجتماعي لبلدية الدبيلة[4].

المطـلب الرابــع: الأهـداف العامــة للجمعيــة.

تسعى جمعية سنابل الخير بالدبيلة لتحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها في ما يلي*:

- تسعى الجمعية إلى التكفل بالعائلات المعوزة وتوفير كافة أوجه الرعاية المادية والمعنوية لهم.
- تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للفئات المعوزة.
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

---

[1] **مقابلة مع** : عماد الدين الأرقط ، رئيس سابق للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/18، على الساعة : 11:00 .

[2] **مقابلة مع** : دريد حمو ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/20، على الساعة : 09:45.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي،مديرية التنظيم والشؤون العامة،**وثيقة تتعلق بالقانون الأساسي طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 ، المؤرخ في 12 جانفي2012 ، المتعلق تحت رقم تسجيل: 011 بتاريخ 2014/04/14**،ص19.

[4] **مقابلة مع** : محمد طه مسعودي ، نائب أمين المال للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/20، على الساعة : 10:30 .

* للتوسع أكثر في هذه النقطة يمكنك الاطلاع على : **الوثيقة المتعلقة بالقانون الأساسي طبقا لأحكام القانون رقم 06/12 ، المؤرخ في 12 جانفي2012 ، المتعلق تحت رقم تسجيل: 011 بتاريخ 2014/04/14** .

• إنشاء صناديق خيرية وترغيب الأفراد والمؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للمساهمة النقدية أو العينية قدر المستطاع ودعم العمل الخيري التطوعي.

• الإسهام والتنسيق بين جهد الجمعيات والجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل رعاية الفئات الهشة داخل المجتمع.

• تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.

• تعويض القطاع العام ومحاولة تغطية أكبر عدد ممكن من احتياجات الفئات المعوزة ولتحقيق مستوى معيشي مناسب لهم.

• توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.

• العمل على محاربة ظاهرة الفقر والبطالة.

• دعم المشروعات الاقتصادية والتنموية لتحسين الحياة الاجتماعية للأفراد المجتمع.

المبحث الثـــانـــي:

برامج ونشاطات جمعية سنابل الخير بالدبيلة ودورها في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

تعتمد جمعية سنابل الخير بالدبيلة على عدة برامج ومشاريع اجتماعية وصحية وتعليمية، تساهم في تفعيل الحركة التنموية المحلية وتلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية، وسد فجوة الثغرات الحكومية داخل المجتمع المحلي.

المطلب الأول: البرامج والنشاطات ذات الطابع الاجتماعي .

سعت جمعية سنابل الخير بالدبيلة لتكفل بعدد معتبر من الفئات المعوزة داخل المجتمع، وذلك منذ بداية نشاطها الفعلي سنة 2014م، وذلك من خلال تبنيها لعدة برامج اجتماعية سنوية بصفة دورية لصالح الفئات المعوزة[1]، سعيا منها في سبيل محاولة تغطية جانب كبير من احتياجاتها، ومن أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وضمان العيش الكريم لهم،وتنقسم البرامج الاجتماعية إلى قسمين، صنف يتم القيام به

[1] **مقابلة مع** : ياسين سلطاني ، رئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/21، على الساعة : 20:30 .

بصفة دورية ومرتبط بموسم محدد من كل سنة، أما الصنف الثاني فهو غير مرتبط بموسم محدد، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

أولا/ برنامج الحقيبة المدرسية[1]:

الشكل رقم (2): الحقيبة المدرسية

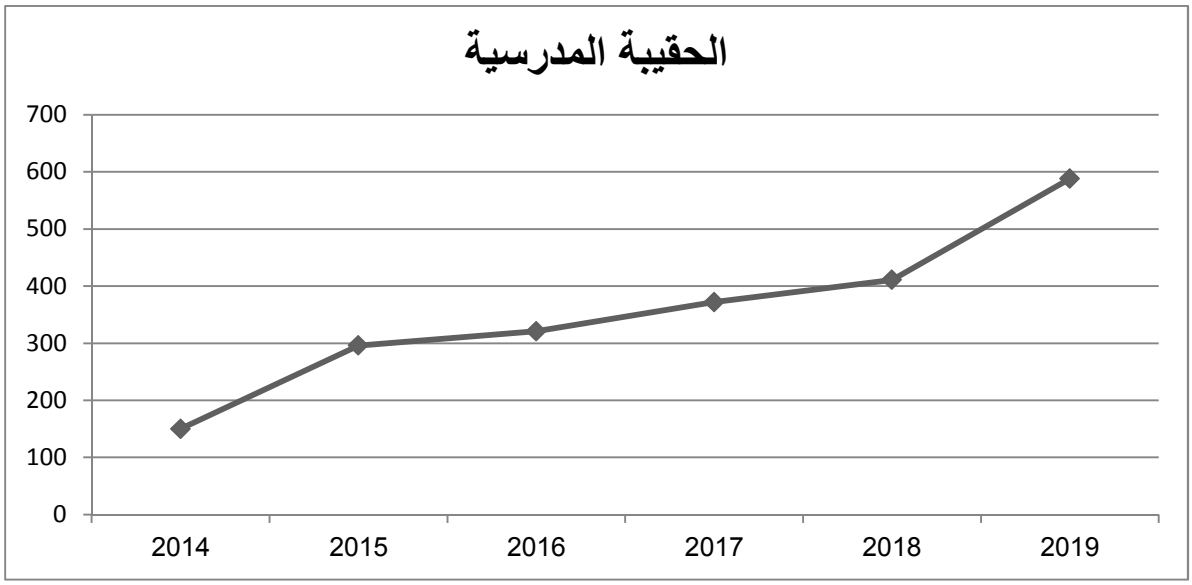

يوضح المنحنى البياني برنامج الحقيبة المدرسية لجمعية سنابل الخير بالدبيلة في العهدة الأولى لها (2014م - 2019م) وعدد المستفيدين منها في كل سنة، إذ نلاحظ ارتفاع المنحى البياني بصفة مستمرة خلال كل الخمس سنوات، ففي سنة 2014م تم توزيع 150 حقيبة مدرسية موزعة على مختلف الأطوار المدرسية، حيث يعتبر هذا العدد أقل مقارنة بالأعداد الموزعة في السنوات التي تليها، وهذا راجع لكون الجمعية مازالت فتية وفي بداياتها ولمّا تصنع اسما بعد، أما في السنة التي تليها نلاحظ ارتفاع العدد إلى قرابة الضعف، حيث تم توزيع 296 حقيبة، وهذا راجع إلى القاعدة الشعبية التي كسبتها الجمعية، أما في السنوات الثلاث التالية: 2017م، 2018م و2019م فقد تم توزيع على التوالي 411.372 و588، إذ نلاحظ الارتفاع المستمر للأعداد الحقائب الموزعة وذلك عائد للثقة التي اكتسبتها الجمعية عند المجتمع، بالإضافة إلى زيادة تنظيم صفوفها داخليا واكتساب خبرة الميدانية لأعضائها.

[1] **مقابلة مع** : إلياس خزان ، أمين المال للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/21، على الساعة : 21:00 .

ثانيا/ القفة الرمضانية[1]: ويعد هذا النشاط من البرامج الدورية السنوية التي تبنتها الجمعية منذ بداية تأسيسها، حيث يتم التوزيع على دفعتين الدفعة الأولى تكون مع بداية شهر رمضان أما الدفعة الثانية فيتم توزيعها في النصف الثاني من شهر رمضان.

الشكل رقم (3): القفة الرمضانية

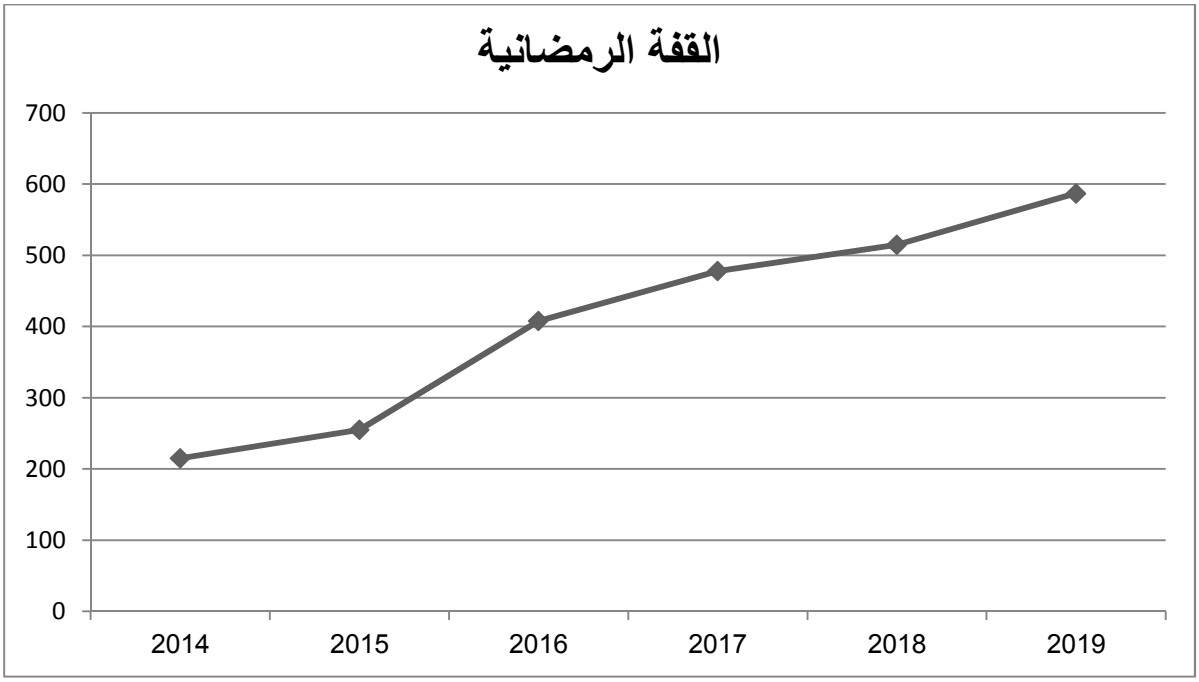

وكما يوضح المنحى البياني أعلاه عدد المستفيدين كل سنة من القفة الرمضانية خلال الخمس سنوات السابقة، حيث نلاحظ ارتفاع رتيب في المنحنى في السنتين الأولتين، ففي سنة 2014م و2015م تم توزيع على التوالي 215 قفة و255 إذ نلاحظ أن الارتفاع كان طفيف خلافا للسنوات الثلاث التي تليها والتي شهدت بدورها ارتفاع في عدد القفف الموزعة، إذ في سنة 2016م تم توزيع 408 قفة، أما في سنتي 2018 و2019م فقد ازداد العدد إلى 515 و587 على التوالي قفة، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها الوعي المجتمعي بمدى أهمية النشاط الجمعوي في تنظيم ومنهجة عملية الصدقة والتكفل بالفئة المعوزة، حيث تحرص الجمعية على أن تمس الاستفادة جميع الشرائح المكفولة وذلك حسب أولوية الحالة الاجتماعية لكل منها، قصد التوزيع العادل للإعانات ضمانا منها لتحسين المستوى المعيشي لهم.

[1] **مقابلة مع** : محمد طه مسعودي ، نائب أمين المال للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/22، على الساعة : 10:30 .

ثالثا/ كسوة العيد[1]: ويعد من أبرز البرامج الاجتماعية الدورية، حيث يتم التكفل بكسوة العيد لصالح الفئات المعوزة تناسب عدة فئات عمرية مختلفة.

الشكل رقم (4): كسوة العيد

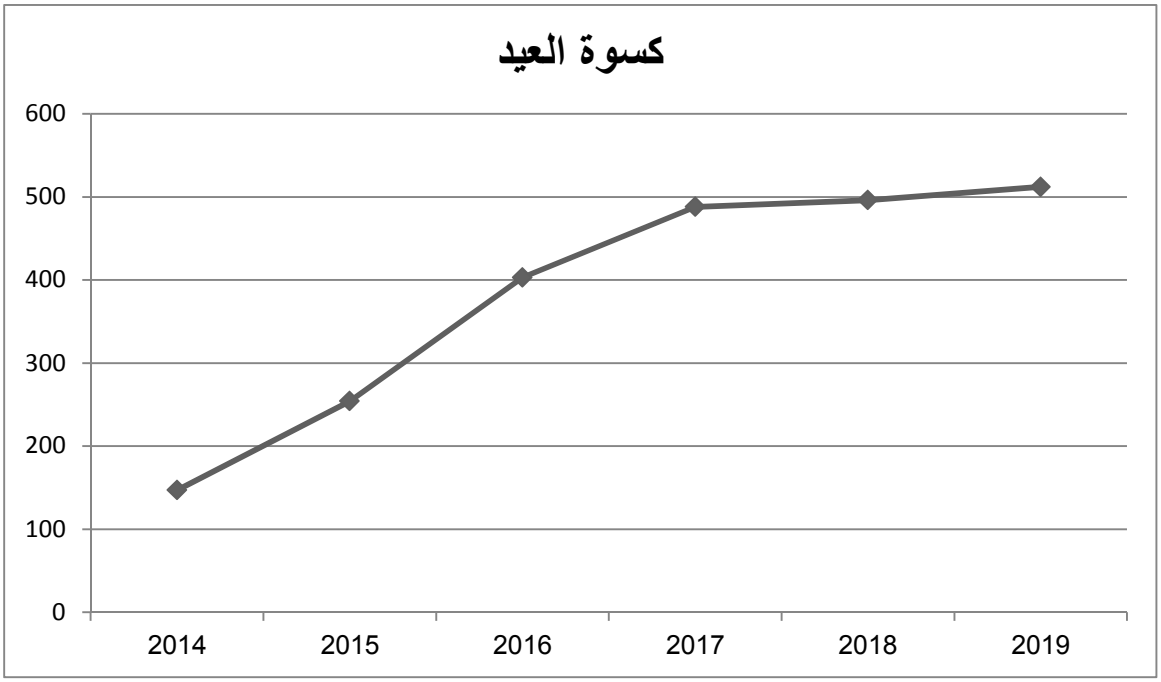

فكما يوضح المنحى البياني ففي أول سنة لتأسيس جمعية سنابل الخير تم توزيع 147 كسوة عيد الصالح الفئات المعوزة، فيما شهدت هذه الحملة تطورات ملحوظة في السنوات الموالية، حيث قدمت في السنة التي تليها ألف 254 كسوة عيد، لتعرف بعدها هذه الحمل زيادات معتبرة في كل من سنتي 2016م و2017م إذ تم توزيع على التوالي 403 و488 كسوة، حيث تعتبر هذه زيادة معتبرة للمساعدات الخيرية التي تقدمها الجمعية، لتشهدت الحملة زيادة طفيفة في كل من سنتي 2018م و2019م، إذ تم توزيع 496 و512 كسوة عيد لصالح الفئات المعوزة تتناسب مع عدة فئات عمرية لكلا الجنسين.

[1] **مقابلة مع** : توفيق مومني ، النائب الثاني لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/04/22، على الساعة : 11:00 .

رابعا/ توزيع لحوم الأضاحي[1]: تقوم جمعية سنابل الخير في عيد الأضحى المبارك من كل سنة بجمع لحوم الأضاحي وتوزيعها على العائلات المعوزة وذلك سعيا منها على تعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع.

الجدول رقم (1): يمثل عدد المستفيدين من مشروع لحوم الأضاحي (2014م - 2019م)

السنـــة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المستفيدين	70	70	90	120	150	150

وكما يوضح الجدول أعلاه فقد استفادت من هذه العملية سنة 2014م و2015م حوالي 70 عائلة، في حين تم تغطية 90 عائلة في السنة الموالية، أما في سنة 2017م فقد ارتفعت الحصيلة إلى 120 عائلة من الفئات الهشة عبر مختلف مناطق البلدية، لتصل في السنتين التي تليها إلى 150 عائلة معوزة، وقد سعت الجمعية على احتواء أكبر عدد ممكن من الفئات المعوزة وتغطية احتياجهم والعمل على تلبية مطالبهم.

خامسا/ حملات تنظيف المساجد والأحياء[2]: وعادة ما تكون حملات تنظيف المساجد قبل دخول شهر رمضان الفضيل وقبل الأعياد الدينية، إذ يصبو هذا النشاط إلى تهيأت الجو المناسب للمصلين لاستقبال صلاة التراويح وتحفيزهم على أدائها، أما حملات تنظيف الأحياء فعادة ما تكون قبل الدخول المدرسي وقبل عيدي الأضحى وعيد الفطر، ويتم ذلك من خلال التنسيق مع جمعية الحي المراد تنظيفه أو التنسيق مع جمعيات المساجد، إذ تم خلال كل سنة من خمس سنوات العهدة الأولى القيام بتنظيف كافة مساجد الكبرى للبلدية وتنظيف أكبر أحياء البلدية وطرقها الرئيسية.

سادسا/ حملات التشجير[3]: تقوم جمعية سنابل الخير بالدبيلة بعدة حملات تشجير لمناطق مختلفة من البلدية وذلك ضمن مكافحة ظاهرة التصحر والزحف الرمالي جراء الرياح الموسمية التي تمتاز بها بلدية

[1] **مقابلة مع** : بلقاسم حديد ، رئيس لجنة النشاطات الثقافية والتعليمية بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/22، على الساعة : 20:25 .

[2] **مقابلة مع** : محمد خزازنة ، نائب الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/22، على الساعة : 20:05 .

[3] **مقابلة مع** : طارق سالمي، النائب الأول لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/23، على الساعة : 11:30 .

الدبيلة خاصة، وتكون هذه العملية بالتنسيق مع الوحدة الثانوية للحماية المدنية لبلدية الدبيلة وكذا الفرع البلدي لمحافظة الغابات، حيث تدعم هذه الأخيرة الجمعية بمختلف فسائل أنواع الأشجار المختلفة، كما تتولى مسؤولية الإشراف على عملية الطرق العلمية والصحيحة لزرع الأشجار وتوجيه جميع عناصر الجمعية القائمين بالحملة، حيث تمكنت الجمعية خلال الخمس سنواتها الأولى بالقيام بخمس حملات تشجير، حيث تم في الحملة الأولى تشجير الطريق الرئيس لمدخل بلدية الدبيلة والرابط بينها وبين بلدية حساني عبد الكريم، أما في الحملة الثانية فقد تم تشجير الطريق الرابط بين بلديتي الدبيلة وحاسي خليفة، فيما كانت حملة التشجير الثالثة والرابعة لطرق فرعية رابطة بين مجمعات سكنية تم إنشاؤها حديثا في ضواحي البلدية، أما في الأخيرة فقد تم تشجير المقبرة الرئيسية للبلدية ومقبرة الشهداء.

المطلب الثاني: البرامج والنشاطات في المجال الصحي.

تقوم جمعية سنابل الخبر بالدبيلة بعدة نشاطات في إطار المجال الصحي، والتي تسعى من خلالها إلى تغطية أغلب الاحتياجات الطبية والعلاجية للفئات الهشة داخل المجتمع المحلي من أجل النهوض بالمجتمع المحلي، وذلك عن طريق محاولة تفعيل القطاع الصحي بهدف تحقيق التنمية على المستوي المحلي، ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

أولا/ اتفاقيات الشراكة[1]: تسعى جمعية سنابل الخير بالدبيلة إلى توفير الرعاية الصحية للفئات المعوزة وذلك من خلال التكفل بالأدوية وإجراء الفحوصات والتحاليل الطبية والعمليات الجراحية لهم، حيث تعاقدت الجمعية مع عدة أطراف محلية وخارجية من خلال اتفاقيات تضمن مجانية العلاج للفئات المعوزة، ومن أبرز هذه الأطراف مصحة ابن حيان بالوادي ومصحة صباح الخاصة بالدبيلة وصيدلية الأرقط عبد المجيد بالدرميني وصيدلية الإحسان بالدبيلة، كما تم عقد اتفاقية مع فرع مخبر المجد للتحاليل بالدبيلة، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تعاونية مع مصحة النور بصفاقس ومصحة ابن خلدون بتونس سنة 2016م، والهدف من هذه الاتفاقية تسهيلات خدماتية وتخفيضات علاجية لصالح الفئات المعوزة.

ثانيا/ الحملة الطبية لأمراض العيون[2]: تقوم جمعية سنابل الخير بحملة طبية لأمراض العيون كل سنة، وذلك طبعا بعد التنسيق مع المصالح الإدارية الوصية لمستشفى كوبا لأمراض العيون، وكذا مع التنسيق

[1] **مقابلة مع** : الأزهر كحيلي ، رئيس لجنة الصحة بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/23، على الساعة : 11:05 .

[2] **مقابلة مع** : صليحة العقون ، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/24، على الساعة : 18:00 .

مع مصالح بلدية الدبيلة والتي تتولى بدورها مهمة توفير حافة لنقل المرضى من أمام مقر الجمعية إلى مقر المستشفى، فيما تتولى الجمعية مهمة الإشراف على تسجيل وتنظيم المرضى وتوفير الطعام والماء لهم، وقد قامت الجمعية بأربع حملات طبية لمستشفى طب العيون - الشراكة كوبا الجزائر- خلال عهدتها الأولى تم في كل منها التكفل بنقل 70 شخص من أجل إجراء الفحوصات الطبية الأولية لهم.

ثالثا/ القوافل الصحية (البدو الرحل)[1]: تقوم الجمعية في بداية كل شتاء من تنظيم قافلة صحية للبدو الرحل بالتنسيق مع المؤسسة الإستشفائية للصحة الجوارية - سعد العمامرة - بالدبيلة وكذا مع التنسيق مع البلدية المراد زيارة صحرائها، حيث تكون هذه القافلة محملة بالخضر والأفرشة والألبسة والخيم وبعض المواد الغذائية الأولية كالسميد وغيرها موجهة لقاطني الصحراء، كما يرافق القافلة طاقم طبي مكون من طبيب عام وطبيب أسنان وممرضين مجهزين بالمعدات الطبية ليتم الفحص عن البدو، كما يرافق أيضا القافلة فريق من الخلية النسوية ليهتموا بالأمور النسوية لنساء البدو الرحل من توجيه وغيره، مع هذا كله يرافق القافلة حلاق ليهتم بحلق الرجال والأطفال، وقد تم في العهدة الأولى القيام بخمس خرجات طبية للبدو الرحل استفادت صحراء دوار الماء مرتين منها، وواحدة لصحراء بلدية بن قشة ومرتين لصحراء بلدية المقرن.

رابعا/ مشروع سيارة الإسعاف[2]: بعد أن تمكنت جمعية سنابل الخير بالدبيلة من شراء سيارة إسعاف سنة 2017م، وذلك بعد قيامها بحملة جمعة تبرعات لها عن طريق آلية شراء القسيمة والتي دامت قرابة أربعة أشهر، باشرت هذه الأخيرة القيام بعملها والتي تختص تحديدا في عملية نقل المرضى داخل وخارج الوطن، فمنذ سنة 2017م إلى سنة 2019م تم التكفل بنقل 17 مريض في رحلة استشفائية خارج الوطن نحو الأراضي التونسية، فيما تم التكفل بنقل 9 مرضى خارج حدود الولاية، كما تم التكفل بنقل 4 جثمان موتى من خارج حدود ولاية الوادي ليتم نقلهم إلى مقر دفنهم في بلدية الدبيلة تحديدا.

خامسا/ حملات التبرع بالدم[3]: ويعد هذا النشاط من ضمن البرامج الغير موسمية، إذ تتم هذه العملية بالتنسيق مع بنك حفظ الدم بمستشفى الأم والطفل والمؤسسة الإستشفائية للصحة الجوارية - سعد

[1] **مقابلة مع** : بشير لوبيري ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/24، على الساعة : 18:00 .

[2] **مقابلة مع** : نبيل عزوز ، رئيس لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/24، على الساعة : 17:30 .

[3] **مقابلة مع** : يحي جديدي ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/26، على الساعة : 09:00 .

العمامرة - بالدبيلة والوحدة الثانوية للحماية المدنية بالدبيلة، حيث قامت الجمعية خلال خمس سنواتها الأولى بخمس حملات تبرع للدم تم فيها جمع 80 كيس دم في كل حملة.

سادسا/ حملات الختان الجماعي[1]: ويتم القيام بها عادة مزامنة مع المولد النبوي الشريف أو يوم عاشوراء، وتتم هذه الحملة بالتنسيق مع المؤسسة الإستشفائية بالصحية الجوارية - سعد العمامرة - بالدبيلة، إذ يشرف على الختان طاقم من الأطباء الجراحين المختصين بمساعدة فريق من الممرضين الطبيين، فيما يتولى أعضاء الجمعية الإشراف على العملية التنظيمية والإدارية من تسجيل للأطفال المراد تختينهم وتنظيم دورهم الترتيبي وتوجيه للأولياء المرافقين لهم وغيرها، حيث تم خلال كل سنة من سنوات العهدة الأولى للجمعية بالتكفل بختان 80 طفلا.

سابعا/ إعارة العتاد الطبي[2]: تملك الجمعية العديد من العتاد الطبي كالكراسي المدولبة والعكاز الطبي والبساط الطبي وأجهزة التنفس وغيرها والموجهة خصيصا للإعارة، حيث يستفيد من هذه الخدمة جميع سكان بلدية الدبيلة شريطة أن تكون عضويته مفعلة في الجمعية، وقد استفاد العديد من الأفراد من هذه الخدمة خلال العهدة الأولى للجمعية حيث وصل عددهم إلى قرابة 400 مستفيد.

المطلب الثالث: البرامج والنشاطات في مجال التعليم والسكن.

تتبنى جمعية سنابل الخير بالدبيلة العديد من البرامج في مجالي التعليم والسكن، والذي تسعى من خلالها إلى تأهيل الفئات المعوزة وزيادة معارفها وصقل مواهبها وتنمية اتجاهاتها السلوكية، وكذا تفعيل دورها في تطوير المجتمع اجتماعيا وثقافيا، وذلك باعتبار أن القطاع التعليمي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المحلية في إحداث التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي.

الفرع الأول: برامج ونشاطات الجمعية في مجال التعليم.

من أهم هذه البرامج ما يلي:

[1] **مقابلة مع** : عبد المجيد علال ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/26، على الساعة : 09:45 .

[2] **مقابلة مع** : محمد المنصف خزان ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/26، على الساعة : 10:35 .

أولا/ برنامج الدعوم المدرسية[1]: تعمل الجمعية على فتح دروس دعم المجانية في جميع الأطوار التعليمية لفائدة أبناء الفئة المعوزة وخاصة أصحاب سنوات السنوات النهائية منهم، وذلك من خلال توفير أساتذة لهم في عدة مواد مختلفة، وذلك حرصا منها على رفع مستواهم التعليمي.

ثانيا/ متابعة وتكريم المتفوقين من أبناء الفئة المعوزة[2]: تحرص جمعية سنابل الخير بالدبيلة على متابعة نتائج التحصيل الدراسي لأبناء الفئة المعوزة التي تتكفل بها، كما تعمل على تشجيع المتفوقين منهم بجوائز تكريمية وخرجات ترفيهية، وذلك بالتنسيق مع إدارة المؤسسة التربوية التي يدرسون بها، من أجل تحفيزهم وزيادة روح المثابرة داخلهم.

ثالثا/ برنامج محو الأمية[3]:عمدت جمعية سنابل الخير بالدبيلة إلى تبني مشروع محو الأمية، وذلك بالتنسيق مع المصالح الوصية للبلدية، حيث تتكفل هذه الأخيرة بتوفير مدرس في حين تتولى الجمعية مهمة توفير قاعة مهيئة بطاولات وكراسي وسبورة، مع توليها لمهمة التسجيل والتنظيم وجدولة الحصص، وذلك سعيا منها على عدم تهميش أي فئة عمرية من المجتمع وكذا حرصا منها على رفع المستوى التعليمي والثقافي لهم.

رابعا/ برنامج المدرسة القرآنية الصيفية[4]: ويكون هذا النشاط مع انطلاق العطلة الصيفية حيث تعمل الجمعية على فتح فوجين لكلا الجنسين لتدريس أبناء الفئة المعوزة، وذلك من خلال توفيرها لقاعة مجهزة بالمصاحف والسبورة ومعلم قرآن، سعيا منهم في سبيل تعزيز تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

خامسا/ الورشات النسائية (الحلاقة والخياطة)[5]: قوم جمعية سنابل الخير بالدبيلة كل منذ سنة 2017م بفتح فوجين فوج للحلاقة وآخر للخياطة، وذلك بالتنسيق مع إدارة مركز التكوين المهني والتمهين - لمقدم مبروك - بالدبيلة، حيث تتولى الجمعية توفير قاعة مجهزة بماكينات وخياطة وغيرها مهيئة للدراسة، وذلك من أجل صقل مواهب بنات عائلات الفئات المعوزة ورفع مستوى مواهبهم، وكذا حرصا منها

[1] **مقابلة مع** : بلقاسم حديد ، رئيس لجنة التعليم وتنمية الكفاءات بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/25، على الساعة : 20:25 .

[2] **مقابلة مع** : بوبكر سعدون ، رئيس لجنة النشاطات الثقافية والرياضية بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/25، على الساعة : 20:55 .

[3] **مقابلة مع** : كمال كحيلي ، رئيس خلية الإعلام والاتصال ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/25، على الساعة : 21:15.

[4] **مقابلة مع** : دريد حمو ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/28، على الساعة : 11:45 .

[5] **مقابلة مع** : الزازية عويمر، رئيس الخلية النسوية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/28، على الساعة : 10:45 .

على محاولة تحويلهم من فئة مستهلك إلى فئة منتجة وفاعلة تتكل على نفسها يمكنها تحسين مستواها المعيشي بتمويل ذاتي.

الفرع الثاني: برامج ونشاطات الجمعية في مجال السكن[1].

تتكفل جمعية سنابل الخير بالدبيلة بترميم المساكن وتقديم مبالغ مالية وأجهزة كهرومنزلية لفائدة العائلات المعوزة، بالإضافة إلى تزويدهم بالتجهيزات الكهرومنزلية، حيث تسعى الجمعية إلى توفير مساكن لائقة للفئات الهشة داخل المجتمع والعمل على تغطية الفراغ الحكومي في هذا المجال، وذلك مساهمة منها في تحقيق التنمية المحلية وتفعيل دور مختلف الأطياف المجتمعية في النهوض بالمجال السكني المحلي أبرز ما قدمته الجمعية من مساعدات في هذا المجال ما يلي:

- ترميم مسكنين للأسر المعوزة في بلدية الدبيلة سنة 2018م بعد أن أصبحت غير مؤهل للعيش.
- إعادة ترميم مسكن للأسر المعوزة وتأثيثه في بلدية الدبيلة سنة 2019م وذلك بعد نشوب حريق داخله جراء شرارة كهربائية فيه.
- شراء ثلاث مكيفات لأسر معوزة مسجلة لدى الجمعية.
- شراء ثلاجتين لأسر معوزة مسجلة لدى الجمعية.
- شراء خمس مدافئ كهربائية لأسر معوزة مسجلة لدى الجمعية.
- تقديم إعانات مالية لأرملتين وذلك من أجل تسديد السكن الإيجاري " OPG ".

[1] **مقابلة مع** : ياسين سلطاني ، رئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/04/30، على الساعة : 17:45 .

المبحث الثـــالـــث :

تقييـــم وتقويـــم دور جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الإنجازات التي قدمتها جمعية سنابل الخبر بالدبيلة في عهدتها الأولى، وكذا أثرها تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية، بالإضافة إلى التعريج على أكبر التحديات والصعوبات التي واجهتها، كما سيتم أيضا تقديم عدة توصيات تسعى الدراسة من خلالها إلى زيادة فاعلية أداء الجمعية ومحاولة تطوير دورها في تنفيذ السياسة الاجتماعية المحلية.

المطلب الأول: إنجازات جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

ساهمت جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية وذلك من خلال قيامها بالعديد من الإنجازات، والتي سنذكر أبرزها في ما يلي:

• تقديم إعانات موسمية وتوفير تجهيزات كهرومنزلية ومواد غذائية ومدرسية الموجهة للفئات المعوزة، وذلك طريق مختلف برامج ونشاطات الجمعية[1].

• توعية المجتمع بأهمية العمل التطوعي الخيري وتعزيز روابط التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع[2].

• تحسين الظروف المعشية السكنية للفئات المعوزة وذلك من خلال ترميم مساكنهم الهشة القاطنين بها، والتجهيزات الكهرومنزلية التي تقدها الجمعية لهم.

[1] **مقابلة مع** : محمد خزازنة ، نائب الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/02، على الساعة : 19:45 .

[2] **مقابلة مع** : طارق سالمي ، نائب الأول لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/02، على الساعة : 20:35 .

• تسهيل تقديم الخدمات الصحية للفئات المعوزة من خلال توقيع الجمعية لعدة اتفاقيات شراكة مع مصحات وصيدليات[1].

• تحسين المستوى التعليمي للفئات المعوزة وذلك من خلال تقديم دروس دعم مجانية في جميع الأطوار التعليمية، ومتابعة نتائج التحصيل الدراسي والعمل على تحفيز المتفوقين بجوائز قيمة في نهاية كل دور دراسي[2].

• المساهمة في رفع المستوى الثقافي للمجمع وذلك عن طريق تنظيم نشاطات رياضية ومسابقات ثقافية[3].

• المساهمة في تعزيز المبادئ الإسلامية داخل المجتمع من خلال برنامج المدرسة القرآنية الصيفية والمشاركة في إحياء المناسبات الدينية[4].

• رفع المستوى المعيشي للفئات المعوزة وذلك عن طريق تقديم الجمعية إعانات مالية ومادية الموسمية التي تقدمها الجمعية لهم[5].

[1] **مقابلة مع** : الأزهر كحيلي ، رئيس لجنة الصحة بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/02، على الساعة : 20:05 .

[2] **مقابلة مع** : بلقاسم حديد ،رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/05، على الساعة : 08:30 .

[3] **مقابلة مع** : توفيق مومني ، نائب الثاني لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/05، على الساعة : 11:35 .

[4] **مقابلة مع** : يحي جديدي ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/05، على الساعة : 10:00 .

[5] **مقابلة مع** : إلياس خزان ، أمين المال بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/05، على الساعة : 09:10 .

المطلب الثانـــي: التحديات والصعوبات التي تواجه جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

واجهت جمعية سنابل الخير بالدبيلة وخاصة في عهدتها الأولى العديد من الصعوبات خلال عملها، وذلك باعتبار كونها جمعية فتية وبحكم عدم خبرة أعضائها، ومن هنا وجب علينا التذكير بها سعيا منا لمحاولة تلافيها وعلى أمل تفاديها مستقبلا، ومن أبرز هذه الصعوبات ما يلي:

أولا/ التحديات والصعوبات الداخلية:

- قلة خبرة الأعضاء المؤسسين للجمعية في ميدان النشاط الجمعوي[1].

- نقص التكوين في الجانب القانوني والإداري لأعضاء الجمعية[2].

- تداخل المهام الإدارية وعدم الالتزام بمخطط تنظيم الجهاز الإداري للجمعية[3].

- ضيق واهتراء مقر الجمعية[4].

- عدم فتح فروع للجمعية في مناطق مختلفة من البلدية وذلك لصعوبة توفر مقرات بها[5].

- الاعتماد على الدعم المادي الخارجي وضعف دخل المشاريع التمويلية الذاتية للجمعية[6].

[1] **مقابلة مع** : دريد حمو ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/06، على الساعة : 11:45 .

[2] **مقابلة مع** : كمال كحيلي ، رئيس خلية الإعلام والاتصال ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/06، على الساعة : 11:15.

[3] **مقابلة مع** : ياسين سلطاني ، رئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/07، على الساعة : 08:45 .

[4] **مقابلة مع** : بشير لوبيري ، عضو بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/07، على الساعة : 10:00 .

[5] **مقابلة مع** : محمد خزازنة ، نائب الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/07، على الساعة : 10:45 .

[6] **مقابلة مع** : إلياس خزان ، أمين المال بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/06، على الساعة : 10:10 .

أولا/ التحديات والصعوبات الداخلية:

- محدودية الدعم المادي من طرف الجهات الحكومية[1].
- ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الجمعوي الخيري[2].
- زيادة شريحة الفئات المعوزة وعدم قدرة تغطية نشاطات الجمعية لكامل المسجلين بها[3].
- ضعف مستوى الوعي الجمعي بمدى أهمية العمل التطوعي مما أدى إلى نقص عدد المتطوعين[4].
- غموض بعض النصوص القانونية واللوائح التنظيمية مما عرقلة عمل الجمعية[5].

المطلب الثالث: أثر برامج جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية.

ساهمت جمعية سنابل الخير بالدبيلة في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية، وذلك من خلال البرامج والنشاطات التي تبنتها وعملت تجسيدها على أرض الواقع من أجل تحسين المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي داخل المجتمع المحلي، والتي كانت لها أثر كبير في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية عبر مختلف مناطق البلدية، ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

[1] **مقابلة مع** : محمد طه مسعودي ، نائب أمين المال بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/08، على الساعة : 09:10 .

[2] **مقابلة مع** : طارق سالمي ، نائب الأول لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/08، على الساعة : 08:35 .

[3] **مقابلة مع** : صليحة العقون ، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/05/08، على الساعة : 11:00

[4] **مقابلة مع** : بلقاسم حديد ،رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/08، على الساعة : 09:30 .

[5] **مقابلة مع** : عماد الدين الأرقط ، الرئيس السابق للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/07، على الساعة : 10:05 .

• المساهمة في تحسين الرعاية التعليمية و زيادة التحصيل الدراسي داخل المجتمع المحلي[1].

• المساهمة في تحسين الرعاية الصحية من خلال البرامج الصحية للجمعية[2].

• المساهمة في ملأ الفراغ الحاصل بين الدولة والمجتمع وذلك من خلال تغطية معتبرة لاحتياجات العائلات المعوزة[3].

• دمج الفئات المعوزة داخل المجتمع وذلك عن طريق تحسين مستواهم المعيشي والصحي والتعليمي وتحسين ظروفهم السكنية[4].

• رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية العمل الجمعوي والحث على ضرورة المساهمة به[5].

• تغطية ضعف القطاع العام في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية من خلال المساهمة في تنفيذ بعض برامج السياسة الاجتماعية[6].

[1] **مقابلة مع** : عماد الدين الأرقط ، الرئيس السابق للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/10، على الساعة : 10:05 .

[2] **مقابلة مع** : الأزهر كحيلي ، رئيس لجنة الصحة بالجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/10، على الساعة : 09:25 .

[3] **مقابلة مع** : توفيق مومني ، نائب الثاني لرئيس الجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/10، على الساعة : 11:45 .

[4] **مقابلة مع** : محمد خزازنة ، نائب الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/10، على الساعة : 10:35 .

[5] **مقابلة مع** : دريد حمو ، الكاتب العام للجمعية ، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ:2020/05/10، على الساعة : 11:15 .

[6] **مقابلة مع**: طارق سالمي، نائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 08:35.

• المساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ الثقافة المحلية وتعزيز المبادئ الإسلامية[1].

• تفعيل دور العنصر النسوي في تحقيق التنمية المحلية من خلال دمج المرأة في النشاط الجمعوي[2].

[1] **مقابلة مع**: كمال كحيلي، رئيس خلية الإعلام والاتصال، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 11:15.

[2] **مقابلة مع**: بلقاسم حديد، رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 09:30.

خلاصـــة الفصـل الثالـــث:

من خلال الفصل السابق نستخلص أن جمعية سنابل الخير بالدبيلة سعت لتنفيذ السياسة الاجتماعية وتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال تبنيها لجملة من البرامج والنشاطات والتي تمس بدورها العديد من مجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها، غير أن نشاطها هذا لاقى العديد من العراقيل والمعوقات المختلفة سواءا الداخلية منها والخارجية، وذلك لارتباط نجاح العمل الجمعوي بمدى تعقد المنظومة القانونية واستناده على مستوي الوعي المجمعي الثقافي والتطور الاقتصادي ودرجة ترابط البنية الاجتماعية في المنطقة التي تنشط بها الجمعية.

الخـاتمـــة

الخـاتمـــة:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في توفير حاجات أفراد المجتمع والمساهمة في تحقيق تطلعاتهم، وذلك من خلال سعيها المتواصل للرقي بالمستوى المعيشي للمجتمع المحلي في مختلف المجالات، حيث أثبتت عدة تجارب لدول متطورة على مر فترات التاريخ أهمية دور منظمات المجتمع المدني وتعدد مجالات نشاطها من خلال اعتمادها كآلية دفع موازية للنظام السياسي للدولة لتحقيق التنمية المحلية داخل المجتمع المحلي والمساهمة في تنفيذ السياسة العامة للدولة.

ورغم جهود الدولة الحثيثة نحو إشراك المجتمع المدني في تنفيذ بعض سياساتها وخاصة الاجتماعية منها، ومحاولة تعزيز دورها إلا أن هذه الأخيرة بقيت ذات دور شبه هامشي وذلك لعدم مراعاة الدولة لخصوصية تفاصيل واقعها وعدم إدراج حيثيات واقعها ضمن برامجها السياسية.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري أولا إلى تتبع البناء النظري لمفهوم المجتمع المدني حيث تم تتبع صيرورته التاريخية وتحليلها في البيئة الغربية والعربية، والتي عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل واحدة إعطاء تعريف مناسب للمفهوم و تحديد دلالاته وخصائصه. ونظرا لأن ظهور المفهوم قد ارتبط بميلاد نشأة الدولة في التصور الحديث، فإنه أنبنى على مجموعة من الضوابط والأسس والوظائف التي أكسبته المزيد من الأهمية في ضوء التغيرات والتحولات الجديدة في (المفاهيم والممارسة). حيث أصبح له دور بارز في بناء وترسيخ قيم الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإقرار حقوق الإنسان، وبات يشكل عامل ضغط هام جدا على الحكومات ولاعبا أساسيا في عملية بناء وتكوين المجتمعات.

كما تم ضبط و تحديد المدلولات النظرية لمفهوم السياسية الاجتماعية في سياق كما تم تناول مختلف المقاربات المرتبطة به، ومن جهة أخرى تم تحديد أهم المداخل النظرية المفسرة لقضية السياسية الاجتماعية، وكذا الأهمية التي تكتسبها في المجتمعات النامية و التي تواجه مشكلات وأزمات ترتبط بالتطور السياسي.

وقد تبين أن السياسية الاجتماعية هي عملية وليست حالة، كما أنها اختيار وليست قدرا، وأنها - كعملية - ذات أبعاد عديدة و ليست أحادية الاتحاد، كما أنها ترتبط بغايات وأهداف سياسية متنوعة، ومن

ثم فهي تعكس عند حدوثها دينامية المجتمع في اتجاهه وأهدافه ومثله التي حددها بشكل إرادي، وتعكس في الوقت نفسه أحكاما تقويمية تتعلق ببناء الحياة السياسية ككل، وقد تكشفت لنا الجوانب الدينامية لهذه العملية خلال البحث في البني الفكرية والمؤسسات التي تستند إليها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

- يتطلب تحقيق السياسة الاجتماعية جهودا تضافرية وتعاونية من جميع القطاعات والجماعات في المجتمع، كما يتطلب مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسيين للسياسة العامة (الدولة/ الحكومة/ القطاع الخاص/ المجتمع المدني)، وهذا يتطلب بالضرورة وجود قدرة لهذه الأطراف الرئيسية على التعاون و المشاركة في مسؤولية تحقيق السياسة الاجتماعية للدولة.

- وجود عدة ولاءات إيديولوجية وتقديم المصالح الشخصية داخل منظمات المجتمع المدني مما يعرقل مسار تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها.
- تهميش دور مراكز البحث والتطوير والدراسات المستقبلية من طرف الدولة في صنع وتنفيذ سياسات منظمات المجتمع المدني والاعتماد على الأجهزة الحكومية.
- وجود عدة قيود ومعيقات قانونية تقف حاجزا أمام استقلالية منظمات المجتمع المدني وتعيق عملها وتفرض عليها تحديات تحد من فعاليتها داخل المجتمع المحلي.
- إن المجتمع المدني غير قادر على التأثير في السياسات العامة وخيارات النخب الحاكمة، ففي كثير من الأحيان يتم استبعاده من عملية وضع السياسات العامة وإعداد البرامج الحكومية.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة وعملا على ضمان مساهمة ناجعة لمنظمات المجتمع المدني في مثل هذه المساعي السياسية، وتفعيل دورها في تحقيق السياسة الاجتماعية المحلية يمكن إدراج بعض التوصيات التي من شأنها تلمس طريق النهوض بها وذلك على النحو التالي:

- توفير نصوص وتشريعات قانونية بينة المعالم وأكثر ليونة وواقعية والتي تتيح بدورها لمنظمات المجتمع المدني هامشا أوسع من الاستقلالية للقيام بدورها وممارسة نشاطاتها داخل المجتمع في العديد من المجالات بأكثر فاعلية وتؤهلها لتماشي مع الظروف المحلية وتؤهلها للتكيف مع التغيرات المستجدة داخل المجتمع المحلي.

- تعزيز مبدأ التشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع مختلف برامج منظمات المجتمع المدني وتنفيذ سياساتها وخاصة الاجتماعية منها.
- توفير الدعم اللازم لمنظمات المجتمع المدني مما يضمن لها بيئة تحفيزية تشجعها على تنفيذ مخططاتها وتحقيق أكبر قدر من أهدافها.
- وضع شروط لرفع مبدأ الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، مما يعطي لمنظمات المجتمع المدني قدرا أكبر من الاستقلالية في تنفيذ سياساتها.
- ضرورة نشر الوعي بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير والانخراط في نشاطاتها، مع إعطاء مكانة أفضل لها في الخطاب السياسي والإعلامي، واستعراض نماذج من مؤسسات المجتمع المدني الناجحة في تحقيق السياسة العامة وعرض تجاربها.
- فتح المجال أمامها للتعاون وتبادل الخبرات فيما بينها وبين المنظمات والهيئات الدولية.
- العمل على التمكين المؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، عن طريق العمل على تحقيق أكبر مستوى من استقلاليتها، عن السلطة و تفعيل دورها في رسم السياسات العامة خلال اعتماد قنوات وأطر قانونية تجسد هذا الدور، بما يحقق الاستفادة المتبادلة والتعاون والتكامل بين مهام السلطة الحكومية وما يمكن أن تؤديه تشكيلات المجتمع المدني.

قـــائمـــة الـمصـــادر والـمـــراجـــع

قـــائمـــة المصـــادر والمـــراجـــع:

- ***الـوثـائـق الـرسـمـيـة:***

1. التقرير الظرفي للكناس - السداسي الأول من سنة 2003م -، "برنامج الإنعاش الاقتصادي يفتقر إلى إستراتيجية واضحة"، **جريدة الخبر يومية وطنية**، عدد: 2003/12/16.

2. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **"نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية"**، نيويورك، 2005م.

3. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **"نحو سياسات متكاملة للسياسات الاجتماعية: تحليل مفاهيمي"**، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، نيويورك، 2004م.

4. ج. ج. د. ش، المرسوم التنفيذي رقم 86 - 25 المؤرخ في 1 فيفري 1982م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الاستشفائية الجامعية، **الجريدة الرسمية**، عدد 06 الصادر في 12 فيفري 1986م.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97 - 09، المتضمن قانون الأحزاب، **الجريدة رسمية**، العدد 12، الصادرة بتاريخ 06 مارس 1997م.

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 71 - 79، المتعلق بالجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 105، الصادرة في 24 ديسمبر 1971م.

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني، 1976م.**

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 10 سبتمبر 1963م المؤرخ في: 1963/09/10، **الجريدة الرسمية**، رقم 64، 1963م.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989م.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديوان الوطني للإحصائيات، **تقرير عن الشغل والبطالة لسنة 2001م.**

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 62 - 157 المتضمن تمديد العمل بالقوانين الفرنسية، **الجريدة الرسمية**، عدد 02، الصادرة في 11 جانفي 1663م.

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 87 - 15، المتضمن قانون الجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 31، الصادرة في 29 جويلية 1987م.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 – 31، المتضمن قانون الجمعيات، **الجريدة الرسمية**، العدد 53، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1990م.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 - 07، المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 04 أفريل 1990م.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح رئيس الحكومة، **برنامج الحكومة 2007م.**

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، **التربية والتكوين في الجزائر**، أبريل 2005م.

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، **التربية والتكوين في الجزائر**، أبريل 2008م.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التربية الوطنية، **مشروع القانون التوجيهي للتربية الوطنية**، أبريل 2007م.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية الوادي، مديرية التنظيم والشؤون العامة، **وثيقة تتعلق بالقانون الأساسي طبقا لأحكام القانون رقم 06/12، المؤرخ في 12 جانفي 2012م، المتعلق تحت رقم تسجيل: 011 بتاريخ: 2014/04/14**.

21. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000م، دورة 17 ماي 2001م**، الجزائر.

- ***الكتب:***

22. إزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**، الأمم المتحدة: "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة"، 2007م.

23. أحمد كمال أحمد، **السياسة الاجتماعية**، القاهرة: مكتب القاهرة الحديث، 1970م.

24. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991م.

25. أحمد وافي، إدريس بوكرا، **النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور1989م**، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992م.

26. أديب محمد جاسم الحماوي، **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة**، دار الكتب القانونية: مصر، 2012م.

27. إسماعيل قيرة وعلي غربي، **في سيسولوجيا التنمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001م.

28. ألكسيس دي توكفيل، **الديمقراطية في أمريكا**، "ترجمة: أمين مرسي قنديل"، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1991م.

29. أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2008م.

30. امدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009م.

31. أمين ب: صاحو، **المجتمع المدني في العالم الإسلامي**، "تر: سيف الدين القصير"، دار الساقي، بيروت - لبنان، 2008م.

32. تماس مايراوروفوروهولت، **المجتمع المدني والعدالة**: "ترجمة: راند النشار وماجدة مذكور"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2010م.

33. ثامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**: "دراسة معاصرة في إستراتجية في إدارة السلطة"، ط1، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2004م.

34. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1997م.

35. ثناء فؤاد عبد الله، **المجتمع المدني العربي وآليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 1997م.

36. الحبيب الجناحي، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003م.

37. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005م.

38. حمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2000م.

39. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية** "مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور الإسلامي"، دمشق: دار الفكر، 2003م.

40. صالح السنوسي، **إشكالية المجتمع المدني العربي والعصبية والسلطة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2012م.

41. الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر: ب. د. ن، 1993م.

42. طلعت مصطفى السروجي، راضي أمين حمزاوي، **أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية**، دبي: دار العلم، 1998م.

43. طلعت مصطفى السروجي، **سياسات رعاية وبناء الإنسان العربي: رؤية نقدية تحليلية**، جامعة الإمارات، 23 - 24 نوفمبر 1997م.

44. طلعت مصطفى السروجي، **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004م.

45. عاطف أبو سيف، **المجتمع المدني والدولة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، غزة - فلسطين، 2005م.

46. عبد العالي دبلة، **الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004م.

47. عبد الفتاح ياغي، **السياسات العامة: النظرية والتطبيق**، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 2010م.

48. عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي"، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م.

49. عريب الرنتازي، **النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن**، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان – الأردن، 2003م.

50. على زغدود، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م.

51. علي عبد الصادق، **مفهوم المجتمع المدني**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007م.

52. غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010م.

53. فرانك ادلون، **المجتمع المدني (النظرية والتطبيق السياسي)**، "ترجمة: عبد السلام حيدر"، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2002م.

54. فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م.

55. كمال الدين العوسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2000م.

56. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية**، مطبوعات دار الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2002م.

57. محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية.

58. محمد أحمد نايف العكش، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.

59. محمد بقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية.

60. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: "إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"**، ج2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م.

61. محمد سيد فهمى، **الرعاية الاجتماعية وخصخصة الخدمات**، المكتب الجامعي الحديث، 2005م.

62. محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية الإسلامية**، الإسكندرية، 2006م.

63. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم: "المناهج، الاقترابات، الأدوات"**، الجزائر: (د. م. ط)، 1997م.

64. محمد كرو، **المثقفون والمجتمع في الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1992م.

65. محمد محمود المهدلي، **السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية**، المكتب الجامعي الحديث، 2001م.

66. مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر: دار بلقيس، 2009م.

67. ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000م.

68. نور الدين حاروش، **إدارة المستشفيات الجزائرية**، الجزائر: دار كتامة للكتاب، 2008م.

69. نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962م - 1998م)**، الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002م.

70. وارد جوايادا، **المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، ط1، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر الوعي والثقافة العالمية، 2007م.

- ***الـدوريـات والـمقـالات:***

71. أحمد ثابت، "الصلاحية المنهجية وضرورة التطوير"، **مجلة النهضة**، العدد 5 أكتوبر، 2000م.

72. امحند برقوق، "مكافحة الإرهاب في الجزائر من المقاربة الأمنية إلى الحل السياسي"، **مجلة المفكر**، العدد الثاني، مارس 2007م.

73. حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 142 أكتوبر 2000م.

74. رضوان السيد، "فلسفة الوقف في الشريعة الإسلامية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 274، ديسمبر 2001م.

75. عبد العزيز الدوري، "مستقبل الوقف في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، سبتمبر 2000م.

76. عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 183، أكتوبر 1999م.

77. فريد سليم، "نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 18، سنة 2010م.

78. لحبيب الجناحي، "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، **مجلة الفكر**، العدد الثالث (يناير 1999م).

79. محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 167، 1993م.

80. محمد قيراط، "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19، العدد (3، 4)، 2003م.

81. مكاشة غوثي، "الوضع الحزبي في الجزائر منذ سنة 1962م إلى يومنا هذا"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية**، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، العدد 28، سبتمبر 1990م.

- ***المؤتمرات:***

82. حسنين توفيق إبراهيم، **بناء المجتمع المدني - المؤشرات الكمية والكيفية**، مداخلة مقدمة ضمن أعمال مؤتمر "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1992م.

83. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العرب**، "ورقة مقدمة لمؤتمر الدولة المجتمع والتحول الديمقراطي، القاهرة".

84. عبد الرحمن برقوق وصونيا العيدي، **"المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر"**، دراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، (جامعة بسكرة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، شركة دار الهدى الطباعة للنشر والتوزيع، مارس 2006م.

85. عبد المالك رداوي، **دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، "**ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد المالية"، ماي 2001م.

86. وجيه الكوثراني، **المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي الإسلامي، "**ورقة مقدمة ضمن أعمال ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 1992م.

- ***الدراسات غير المنشورة:***

87. ابتسام قرقاح، **دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989م – 2009م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011م).

88. أسامية تيلولت، **"الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية بالجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2002م).

89. امحند برقوق، "دولة الحق والقانون"، **محاضرات قدمت لطلبة السنة الأولى ماجستير في مقياس حقوق الإنسان والمشاركة السياسية،** (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري)، الجزائر: 25 جوان.

90. باية صياد، **"الإصلاح الإداري في الجزائر: (1999م - 2007م): "دراسة حالة المنظومة التربوية"**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية: (جامعة الجزائر، 2008م).

91. بلقاسم سلاطنية، **"التكوين المهني وسياسة التشغيل"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه: (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 1995م).

92. بوطيب بن ناصر، **المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق: (جامعة محمد خيضر- بسكرة -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015م).

93. حسن محمد سلامة السيد، **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني مصر مع الإشارة إلى الجمعيات الأهلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: (جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004م).

94. خالد لكصاص، **"مردودية نظام التكوين بالتعليم العالي بالجزائر: محاولة تقييمية مدعمة بدراسة قياسية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002م).

95. سعيد سبعون، **"السيسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبه التصنيعي"**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع: (الجزائر، 1998م).

96. سعدية قصاب، **"تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1995م).

97. سلمي الإمام، **صنع السياسة العامة في الجزائر: "دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية (1999م - 2007م)"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2008م/2007م).

98. سليمان احميدة، "السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر": **محاضرة ألقيت بالملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي - سعيدة، مابين 26 - 27 أبريل 2009م.

99. صالح زياني، **تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة (1962م - 1996م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية: (جامعة باتنة، 2004م).

100. عبد العالي عبد القادر، **"محاضرات النظم السياسية المقارنة**: (جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008)".

101. عبد الكريم زرمان، **"نظام التعليم العالي في الجزائر وعلاقته بأداء الأستاذ الجامعي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع: (جامعة الحاج الخضر باتنة، قسم علم الاجتماع، 2003م - 2004م).

102. عمر خروبي بزارة، **"إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر (1999م - 2009م)"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: (جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م - 2011م).

103. عمر العابد، **المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989م - 2012م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية: (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010م).

104. عودة لعيرج، **دور المجتمع المدني في تفعيل أداء النظام السياسي في الجزائر (1989م - 2010م)**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم سياسية-

تخصص تنظيم سياسي واداري -: (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2016م).

105. كرم أبو حلاوة، **نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع: (جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2007م).

106. محمد شعبان عبد العزيز خميس، **محددات تفعيل المجتمع المدني في مصر (1991ه - 2005م)،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: (جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010م).

107. مليكة روجيت، **ظاهرة المجتمع المحلي في الجزائر: "دراسة في الخلفيات، التعاملات والأبعاد"،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: (جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيمات سياسية وإدارية، 1997م).

108. نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر (1989م - 2009م)،** مذكرة ماجستير: (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر).

109. نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتقييم السياسة العامة "دراسة حالة الجزائر"،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010م).

110. نادية خلفة، **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق: (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2003م).

111. هشام عبد الكريم، **المجتمع الذي ودوره في التنمية السياسية في الجزائر (1989م - 1999م)،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية: (جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيمات سياسية وإدارية، 2006م).

- ***المـقـابـلات:***

112. مقابلة مع: إلياس خزان، أمين المال للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/08، على الساعة: 17:05.

113. مقابلة مع: إلياس خزان، أمين المال للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/21، على الساعة: 21:00.

114. مقابلة مع: إلياس خزان، أمين المال بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 09:10.

115. مقابلة مع: إلياس خزان، أمين المال بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/06، على الساعة: 10:10.

116. مقابلة مع: بشير لوبيري، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/19، على الساعة: 10:00.

117. مقابلة مع: بشير لوبيري، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/07، على الساعة: 10:00.

118. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/08، على الساعة: 09:30.

119. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 09:30.

120. مقابلة مع: بشير لوبيري، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/11/24، على الساعة: 18:00.

121. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس في لجنة التعليم وتنميـــة الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/12، على الساعة: 18:20.

122. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس لجنة النشاطات الثقافية والتعليمية بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/22، على الساعة: 20:25.

123. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس لجنة التعليم وتنمية الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/25، على الساعة: 20:25.

124. مقابلة مع: بلقاسم حديد، رئيس لجنة التعليم وتطوير الكفاءات بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 08:30.

125. مقابلة مع: بوبكر سعدون، رئيس في لجنة النشاطات الثقافية والرياضية بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/12، على الساعة: 18:20.

126. مقابلة مع: بوبكر سعدون، رئيس لجنة النشاطات الثقافية والرياضية بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/25، على الساعة: 20:55.

127. مقابلة مع: توفيق مومني، النائب الثاني لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/22، على الساعة: 11:00.

128. مقابلة مع: توفيق مومني، نائب الثاني لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 11:35.

129. مقابلة مع: توفيق مومني، نائب الثاني لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/10، على الساعة: 11:45.

130. مقابلة مع: حمو دريد، الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/04، على الساعة: 17:45.

131. مقابلة مع: دريد حمو، الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/20، على الساعة: 09:45.

132. مقابلة مع: دريد حمو، الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/28، على الساعة: 11:45.

133. مقابلة مع: دريد حمو، الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/06، على الساعة: 11:45.

134. مقابلة مع: دريد حمو، الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/10، على الساعة: 11:15.

135. مقابلة مع: الزازية عويمر، رئيس الخلية النسوية بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/15، على الساعة: 18:10.

136. مقابلة مع: الزازية عويمر، رئيس الخلية النسوية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/28، على الساعة: 10:45.

137. مقابلة مع: الأزهر كحيلي، رئيس لجنة الصحة بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/14، على الساعة: 18:30.

138. مقابلة مع: الأزهر كحيلي، رئيس لجنة الصحة بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/23، على الساعة: 11:05.

139. مقابلة مع: الأزهر كحيلي، رئيس لجنة الصحة بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/02، على الساعة: 20:05.

140. مقابلة مع: الأزهر كحيلي، رئيس لجنة الصحة بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/10، على الساعة: 09:25.

141. مقابلة مع: سارة بادي، مسؤول بالخلية النسوية بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/18، على الساعة: 09:00.

142. مقابلة مع: سفيان، مسؤول مشروع حصالة الخير بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/17، على الساعة: 10:30.

143. مقابلة مع: صليحة العقون، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/11، على الساعة: 18:00.

144. مقابلة مع: صليحة العقون، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/08، على الساعة: 11:00.

145. مقابلة مع: صليحة العقون، عضو في خلية الإحصاء والتحري الاجتماعي بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ 2020/11/24، على الساعة: 18:00.

146. مقابلة مع: طارق سالمي، النائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/06، على الساعة: 18:05.

147. مقابلة مع: طارق سالمي، النائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/23، على الساعة: 11:30.

148. مقابلة مع: طارق سالمي، نائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/02، على الساعة: 20:35.

149. مقابلة مع: طارق سالمي، نائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/08، على الساعة: 08:35.

150. مقابلة مع: طارق سالمي، نائب الأول لرئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 08:35.

151. مقابلة مع: عبد المجيد علال، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/19، على الساعة: 12:00.

152. مقابلة مع: عبد المجيد علال، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/11/26، على الساعة: 09:45.

153. مقابلة مع: عماد الدين الأرقط، رئيس سابق للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/04، على الساعة: 17:15.

154. مقابلة مع: عماد الدين الأرقط، رئيس سابق للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/18، على الساعة: 11:00.

155. مقابلة مع: عماد الدين الأرقط، الرئيس السابق للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/07، على الساعة: 10:05.

156. مقابلة مع: عماد الدين الأرقط، الرئيس السابق للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مـقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/10، على الساعة: 10:05.

157. مقابلة مع: كمال كحيلي، رئيس خلية الإعلام والاتصال، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/08، على الساعة: 17:45.

158. مقابلة مع: كمال كحيلي، رئيس خلية الإعلام والاتصال، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/25، على الساعة: 21:15.

159. مقابلة مع: كمال كحيلي، رئيس خلية الإعلام والاتصال، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/06، على الساعة : 11:15.

160. مقابلة مع: كمال كحيلي، رئيس خلية الإعلام والاتصال، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/11، على الساعة: 11:15.

161. مقابلة مع: محمد خزازنة، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/11، على الساعة: 17:10.

162. مقابلة مع: محمد خزازنة، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/22، على الساعة: 20:05.

163. مقابلة مع: محمد خزازنة، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/02، على الساعة: 19:45.

164. مقابلة مع: محمد خزازنة، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/07، على الساعة: 10:45.

165. مقابلة مع: محمد خزازنة، نائب الكاتب العام للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/10، على الساعة: 10:35.

166. مقابلة مع: محمد مسعودي، نائب أمين المال للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/12، على الساعة: 17:45.

167. مقابلة مع: محمد طه مسعودي، نائب أمين المال للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/20، على الساعة: 10:30.

168. مقابلة مع: محمد طه مسعودي، نائب أمين المال للجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/22، على الساعة: 10:30.

169. مقابلة مع: محمد طه مسعودي، نائب أمين المال بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/08، على الساعة: 09:10.

170. مقابلة مع: محمد المنصف خزان، مسؤول في لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/18، على الساعة: 11:00.

171. مقابلة مع: محمد المنصف خزان، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/11/26، على الساعة: 10:35.

172. مقابلة مع: نبيل عزوز، رئيس لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/17، على الساعة: 17:30.

173. مقابلة مع: نبيل عزوز، رئيس لجنة سيارة الإسعاف بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/11/24، على الساعة: 17:30.

174. مقابلة مع: ياسين سلطاني، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/06، على الساعة: 17:20.

175. مقابلة مع: ياسين سلطاني، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/21، على الساعة: 20:30.

176. مقابلة مع: ياسين سلطاني، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/30، على الساعة: 17:45.

177. مقابلة مع: ياسين سلطاني، رئيس الجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/07، على الساعة: 08:45.

178. مقابلة مع: يحي جديدي، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/04/15، على الساعة: 17:40.

179. مقابلة مع: يحي جديدي، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/05/05، على الساعة: 10:00.

180. مقابلة مع: يحي جديدي، عضو بالجمعية، مكتب رئيس الجمعية، مقر جمعية سنابل الخير بالدبيلة، بتاريخ: 2020/11/26، على الساعة: 09:00.

- ***المـراجـع الأجنبيـة:***

181. Ecole National de Santé Publique, le système de Santé publique en Algérie analyse et perspectives, Alger, 2008.

182. Ghrid Djamel "l'université d'hier a Aujourd'hui" Séminaire l'université l'Aujourd'hui. Oron: Edition grès, 2, 1998.

183. Ministère de la santé et de la population, Développement du système nationale de santé stratégie et perspectives, Alger, avril 2008.

184. PICARD, Jean - Luc et autres**. L'idée de sciences politiques cher Thomas HOBBES**, Site de l'Université de Picardie Jules Vernes; (page consulté le 13/02/2020), www.u-picardie.fr/labo/curapp/revues/root/7/picard al.pdf.

185. Rein, M, Social science and Public Policy, Penguin N.Y, 1976.

186. ROY, Jean. **Jean - Jaques ROUSSEAU and the revolution**, Proceedings of the Montreal Symposium (25 - 28 May 1989), Ottawa, 1991.